مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٣م: دراسة في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

د. أنور سيد كامل عامر
أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد
كلية الآداب – جامعة بني سويف

د. علاء محمدين حماد عبدالقادر
أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد
كلية الآداب – جامعة بني سويف

DOI: 10.21608/qarts.2024.286451.1939

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٤) يوليو ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X
الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X
موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧– ٢٠٢٣م: دراسة في الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية

الملخص:

تتأجج النزاعات المسلحة داخل الدولة الإثيوبية منذ نشأتها في القرن الثامن قبل الميلاد وحتى الآن، وتتعدد أسباب تلك النزاعات، وتسعى الدراسة الحالية إلى الوقوف على واقع التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية في الفترة ١٩٩٧– ٢٠٢٢م وأنماط توزيعها الجغرافي باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، متناولاً التحليل الإحصائي لتلك النزاعات وتركزها الموقعي، فضلاً عن قياس التوزيعات الجغرافية لها والمتمثلة في تحليلات كل من الموقع الجغرافي المتوسط، والموقع الفعلي، والمسافة المعيارية، وتحليل التوزيع الاتجاهي، إضافة إلى تحليلات الأنماط الجغرافية لتلك النزاعات المسلحة مثل تحليل صلة الجوار، وتحليل كيرنل، والتحليل العنقودي، ودليل موران، وقرينة التجميع العالي/ المنخفض، والنقاط الساخنة وغيرها، فضلاً عن محاولة التعرف على المسببات الجغرافية للنزاع المسلح من وجهة نظر الجغرافيا السياسية والجهات الفاعلة في هذا النزاع وتداعياته على الدولة الإثيوبية ودول جوارها الجغرافي، والتي قد تقود الدولة إلى انهيارها وتقييدها عن أداء وظائفها المنوطة بها.

وترتكز منهجية الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي؛ اعتمادًا على البيانات والمعلومات المتوفرة، إضافة إلى إتباع الأسلوبين الكمي والكارتوجرافي المستندين على تقنية نظم المعلومات الجغرافية مستخدمًا أساليب التحليل المكاني والتي أنتجت مجموعة متنوعة من الخرائط والأشكال البيانية المساعدة في عرض وإظهار نتائج البحث.

وخلصت الدراسة إلى أن النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية أضحت إرثًا ولا يتم انتقال للسلطة إلا مقترنًا بتلك النزاعات المسلحة، وأن نمط التوزيع المكاني للنزاعات المسلحة وفقًا لنتائج التحليلات المكانية هو النمط العنقودي المتجمع، مما جعل الدولة تعاني من عدم استقرار سياسي، وأفضى بها إلى عدم قدرتها على أداء وظائفها وتعرضها للانهيار والانقسام، ويتأكد ذلك من هيراركية الدولة على مؤشرات الإرهاب الدولي GTI، ومؤشر الدول المعرضة لخطر الإبادة الجماعية MRG، ومؤشر شدة النزاع CSI، ومؤشر السلام الدولي GPI وغيرها.

الكلمات المفتاحية: إثيوبيا، النزاعات المسلحة، التحليل المكاني، الجغرافيا السياسية، نظم المعلومات الجغرافية.

أولاً: الإطار النظري:

(١) المقدمة:

تتعدد أشكال النزاع المسلح غير ذات الطابع الدولي؛ ومنها الحروب الأهلية، ويتمثل ذلك عندما تفقد الدولة سيطرتها على جزء منها، ويتمكن جزء من المتمردين والمليشيات السيطرة عليه، وتستخدم الدولة قواتها المسلحة لمجابهة تلك السيطرة، أو عندما يتم افتعال نزاعات قتالية بين القوات الحكومية وبين غيرها من الجماعات المسلحة المنشقة داخل الدولة، وكذلك الحال عندما تفقد الدولة قدرتها على القيام بوظائفها في تسيير الحياة اليومية على جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية ....الخ، وتصبح الجماعات المنشقة والمليشيات هي المتحكمة في ذلك على أن تكون التركيبة الإثنية بما تحمله من معطيات لغوية ودينية وعرقية هي الدافع الرئيس لاشتعال تلك النزاعات المسلحة.

وتتعدد أسباب النزاع المسلحة في إثيوبيا وتتصاعد تلك النزاعات من وقت لآخر، حتى أضحت النزاعات المسلحة في إثيوبيا تقليدًا، إذ لا يكون الانتقال أو التغيير الحكومي داخل الدولة طبيعيًا بدون اضطرابات، ودائمًا ما يقترن بالعملية الانتقالية عدم استقرار سياسي ونزاع مسلح، وليس من المبالغة القول بأن تاريخ إثيوبيا هو تاريخ الحروب والنزاعات المسلحة (Geda:2004)، ودائمًا ما فشلت الحكومة في حلها سلميًا، مما أدخل الدولة في توتر دائم وعدم استقرار في جميع مناحي الحياة، وقد يتعدى تأثير تلك النزاعات إلى دول الجوار الإقليمي، وأصبحت أعمال الشغب والتخريب ومظاهرات الغوغاء وانتهاك حقوق الإنسان وعدم الاستقرار السياسي هي السمات المميزة للدولة الآن (Siyum:2021, P.13).

وقد صنفت الدولة الإثيوبية من قبل تقرير مشروع بيانات الأحداث وأماكن النزاعات المسلحة ALECD في المرتبة الأولى على مستوى العالم في النزاعات العشرة المثيرة للقلق في عام ٢٠٢١م، وكذلك الحال من قبل مجموعة الأزمات الدولية، والتي صنفت إثيوبيا في المرتبة الثانية بين الدول العشر التي يجب مراقبتها، وبالتالي؛ فإن حالة النزاع في إثيوبيا لا تتحول من سيئ إلى أسوأ فحسب، بل تضع الدولة على شفا الانهيار والانقسام.

وتتأجج النزاعات داخل الدولة الإثيوبية بين ولايات ذات تركيبة إثنية مختلفة تطالب بمزايا مضاعفة، في حين تطمح أخرى بالاستقلال، مما يؤشر على تشتت الدولة داخليًا، إذ تزداد بها حالة التوتر بين الإثنيات المكونة للدولة، ما بين مطالبات بمزايا مضاعفة، وأخرى تطمح إلى الانفصال عن الدولة.

وتتخذ الدولة الإثيوبية نظام الحكم المعتمد على الإثنية، وذلك من أجل التعامل مع التعدد الإثني بأطيافه اللغوية والدينية والعرقية، إذ ينظر إلى أن الفيدرالية الإثنية التي تتخذها الدولة وسيلة للقضاء على أسباب الاحتراب الداخلي، إلا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع إذ نشبت آلاف النزاعات بين تلك الإثنيات وتحولت الاشتباكات إلى مواجهات واسعة النطاق، مما جعل الدولة على شفا حرب أهلية بما تشكله تلك الحرب من تداعيات داخلية على تكوين الدولة وإقليمية على دول الجوار الجغرافي.

واحتلت دولة إثيوبيا المرتبة الثالثة عشر على مستوى العالم في مؤشر الدول الهشة[١]عام 2022م من أصل ١٧٩ دولة شملها المؤشر على مستوى العالم، وهي تلك الدول التي لا تستطيع فرض سيطرتها والقيام بوظائفها على جزء كبير من أراضيها، إذ تتسم بارتفاع وتيرة النزاعات المسلحة داخل حدودها لأسباب عرقية ودينية ولغوية، فضلاً عن احتدام المواجهات بين القوات النظامية من الجيش والشرطة في مواجهة النزاعات والاضطرابات الداخلية، وتزايد العنف ضد المدنيين، وتدني مستوى الخدمات

المقدمة للمواطنين، وغياب الأمن، وضعف الإنتاج الاقتصادي، وانتشار الفساد المالي والإداري، وقد بلغت درجتها على مؤشر الدول الهشة **٩٩.٣** درجة (FSI:2023, P.7)، ومما ينذر بالخطر من هذه المؤشرات أن الدولة سجلت درجات عالية في كل من "النخب المنقسمة"، و"عدم المساواة الاقتصادية"، و"حقوق الإنسان"، و"اللاجئون والمشردون داخليًا"، كمؤشرات على الدولة الفاشلة، ويمكن أن تشير تلك المؤشرات نفسها أيضًا إلى التوتر العرقي المتصاعد في الدولة.

وتسعى الدراسة الحالية إلى الوقوف على واقع التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية وأنماط توزيعها الجغرافي باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، متناولاً التحليل الإحصائي لتلك النزاعات وتركزها الموقعي، فضلاً عن قياس التوزيعات الجغرافية لها والمتمثلة في تحليلات كل من الموقع الجغرافي المتوسط، والموقع الفعلي، والمسافة المعيارية، وتحليل التوزيع الاتجاهي، ثم تحليلات الأنماط الجغرافية لتلك النزاعات المسلحة مثل تحليل صلة الجوار، وتحليل كيرنل، والتحليل العنقودي، ودليل موران، وقرينة التجميع العالي/ المنخفض، والنقاط الساخنة، فضلاً عن محاولة التعرف على المسببات الجغرافية للنزاع المسلح من وجهة نظر الجغرافيا السياسية والجهات الفاعلة في ذلك النزاع وتداعياته على الدولة الإثيوبية ودول جوارها الجغرافي.

(٢) أهمية الدراسة وأهدافها:

تقوم النزاعات المسلحة بدور حاسم في كيان الدولة؛ لما لها من تداعيات جمة قد تقوض دور الدولة في القيام بوظائفها وتفضي بها إلى الانقسام والانهيار، ومن ثم تسعى الدراسة الحالية إلى:

- الوقوف على طبيعة وواقع التوزيع الجغرافي والأنماط المكانية للنزاعات المسلحة في إثيوبيا اعتمادًا على نظم المعلومات الجغرافية.
- تحديد الولايات التي تتزايد بها النزاعات المسلحة، وتحديد العلاقة ما بين التوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة وكل من عدد السكان والمساحة.
- تحديد الأسباب المؤدية للنزاعات المتكررة في إثيوبيا من منظور الجغرافيا السياسية.
- التعرف على الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في النزاعات المتكررة في الدولة.
- القياس الكمي لشدة النزاعات المسلحة وتداعياتها على الدولة وجوارها الجغرافي.
- إبراز أهمية الجغرافيا ودورها في تحليل الظاهرات السياسية على أساس جغرافي.
- فتح المجال أمام الباحثين في مجال الجغرافيا السياسية إلى تطبيق الأساليب الإحصائية والتحليلات الكمية المستندة على تقنية نظم المعلومات الجغرافية في دراساتهم مسايرًة للاتجاهات الحديثة في الفروع الجغرافية الأخرى.

(٣) حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في أبعاد ثلاثة، أولها الأبعاد المكانية والمتمثلة في دولة إثيوبيا، وثانيًا الأبعاد الزمانية وشغلت الفترة ما بين عامي ١٩٩٧: ١٠ فبراير ٢٠٢٣م، وأخيرًا الأبعاد الموضوعية وتمثلت في دراسة النزاعات المسلحة.

(٤) مصادر البيانات:

تطلب إعداد هذه الدراسة الاعتماد على مجموعة متنوعة من المراجع والمصادر تمثلت في كل من:

- **المراجع العملية:** وذلك بالرجوع إلى المراجع الأصولية في الجغرافيا السياسية ونظم المعلومات الجغرافية والتي تناولت موضوعات ذات صلة بموضوع الدراسة.

- **المصادر الإحصائية الرسمية:** وتشمل الدوريات والتقارير والنشرات والإحصاءات الصادرة عن المؤسسات والجهات الرسمية ذات الصلة مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وACLED، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمفوضية السامية لشئون اللاجئين، والمصادر الإحصائية الإثيوبية وغيرها.

(٥) مناهج الدراسة وأساليبها:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على التوزيع المكاني للنزاعات المسلحة وأنماطها التوزيعية في إثيوبيا خلال الفترة ١٩٩٧– ٢٠٢٣م من منظور الجغرافيا السياسية، فضلاً عن اتباع بعض الأساليب الكمية مثل التحليل المكاني، والأسلوب الكارتوجرافي المعتمد على حزمة برامج نظم المعلومات الجغرافية؛ بغية تصميم مجموعة متنوعة من الخرائط والأشكال البيانية، والتي تساعد في عرض وإظهار نتائج البحث.

(٦) هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى تسعة عناصر جاء ترتيبها على النحو التالي: الإطار النظري، ودراسة المسببات الجغرافية الرئيسة للنزاع المسلح في إثيوبيا من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، والتحليل الإحصائي للنزاعات المسلحة، وتحليلات قياس التوزيعات الجغرافية للنزاعات المسلحة في إثيوبيا، وتحليلات الأنماط الجغرافية للنزاعات المسلحة، وتحليلات الكتلة الجغرافية للنزاعات المسلحة، والقياس الكمي لشدة النزاع في إثيوبيا، والجهات الفاعلة الرئيسة للنزاع المسلح، وأخيرًا تداعيات النزاعات المسلحة في إثيوبيا.

ثانيًا: المسببات الجغرافية الرئيسة للنزاع المسلح في إثيوبيا "وجهة نظر الجغرافيا السياسية":

(١) الموقع وعلاقاته المكانية:

يعد البعض الموقع قلبًا للجغرافيا (Harris: 1967, P.138)، كونه أحد العناصر المهمة في تركيب الدولة، حيث إن العديد من أنشطة الدولة ومواردها وصفاتها تتوقف كثيرًا على موقعها (Muir:1984, P.53).

تقع دولة إثيوبيا فلكيًا بين دائرتي عرض ٢٦ً ١٩َ ٣ْ ، ٥٢ً ٤٦َ ١٤ْ ش، وبين خطي طول ٤٣ً ٦َ ٣٣ْ ، ٤٨ً ٤َ ١ْ ق؛ وهي بذلك تمتد مناخيًا ضمن المنطقة المدارية الموسمية، التي تتميز بالغطاء النباتي الكثيف من الغابات الكثيفة في أقصى الجنوب إلى الإقليم المداري في الشمال حيث السافانا، فضلاً عن تأثير المناخ على كل من الزراعة والثروة الحيوانية.

وتنقسم الدولة الإثيوبية إلى إحدى عشرة ولاية وهي "عفار، أمهرة، بني شنقول/جوميز، جامبيلا، هراري، أوروميا، سيداما، SNNPR، صوماليا، جنوب غرب، تيجراي"، إضافة إلى منطقتين ذاتا حكم ذاتي، وهما أديس أبابا وديراداوا، واعتمد ذلك التقسيم الإداري على المعيار الإثني، ويظهر ذلك في ولايات "أمهرة وتيجراي وأوروميا وعفار وصوماليا"، **شكل (١)**.

وتعاني دولة إثيوبيا من الموقع الداخلي القاري فهي محرومة من وجود واجهات بحرية تشرف بها على العالم، مما جعل علاقاتها الخارجية رهينة مع دول الجوار ذات المنافذ البحرية، وجعله مكمن ضعف في التكوين الجيوبوليتيكي للدولة الإثيوبية، وحدا بها نحو التوجه البري، حيث يقع في شمالها الشرقي كل من إريتريا بأطوال حدود تبلغ ٩١٢كم، وجيبوتي بأطوال حدود ٣٤٩كم، ومن الشرق والجنوب الشرقي الصومال

بحدود تبلغ ١٦٠٠كم، ومن الجنوب الغربي كينيا بحدود تبلغ ٨٦١كم، في حين يجاورها من الغرب جنوب السودان بأطوال حدود تبلغ ٨٣٧كم، وتحدها السودان من الشمال الغربي بحدود تبلغ ٧٦٩كم.

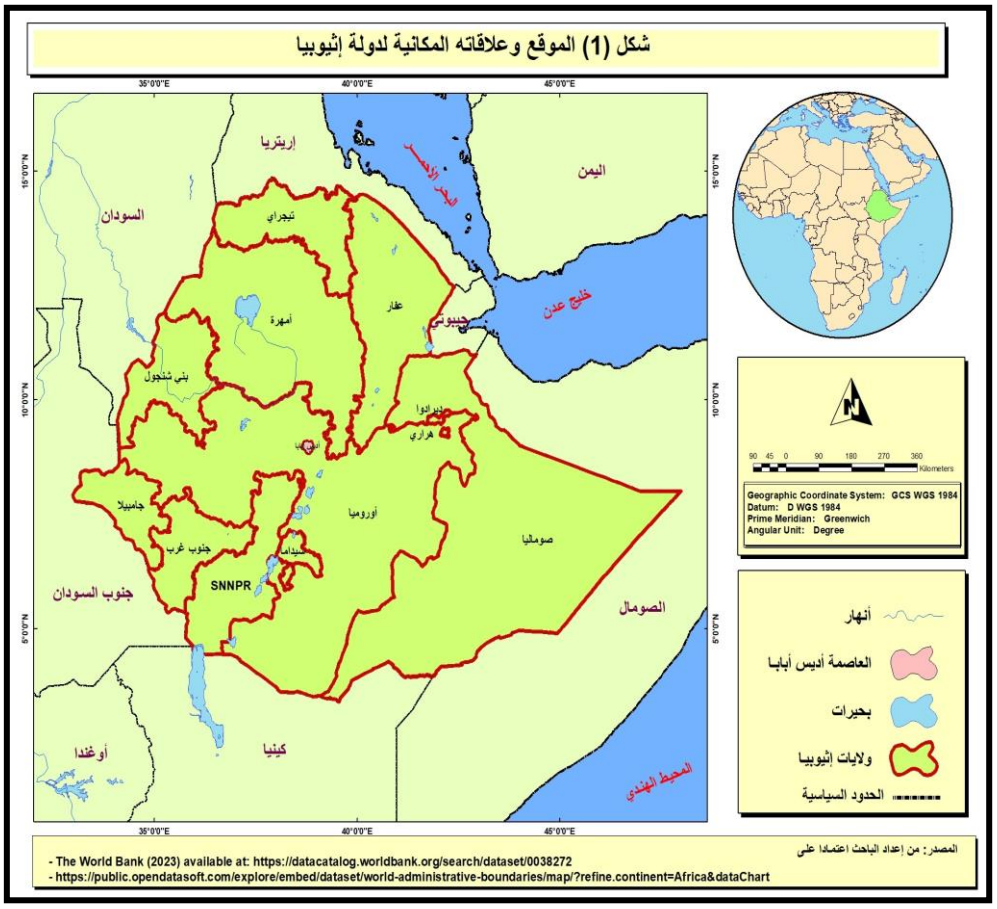

وقد كان لهذا الموقع الجغرافي الأثر العميق على الدولة؛ حيث اقترن اقتصاد الدولة الإثيوبية بشكل وثيق باقتصاد دول جوارها الجغرافي، إذ تعتمد على ميناء جيبوتي بنسبة ٩٥٪ في أنشطتها الاقتصادية من الصادرات والواردات، فضلاً عن ميناء بربرة الصومالي، وميناءي مصوع وعصب في إرتيريا (Mulugeta:2014)، مما

فرض على الدولة الحفاظ على علاقات ود بين جيرانها، فضلاً عن ضعف أدائها الاقتصادي وتكبدها تكاليف إضافية في النقل والرسوم الجمركية، إضافة إلى ذلك أصبحت الدولة غير ملائمة لإقامة الأنشطة الاقتصادية كونها بيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي بسبب ارتفاع تكاليف النقل؛ مما أسهم في ارتفاع نسبة الفقر في الدولة، وما ينتج عن ذلك من إحداث توترات ونزاعات مسلحة داخل الدولة أفضت إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتأثير ذلك على تماسك الدولة.

وتبلغ مساحة دولة إثيوبيا ١١٠٤٣٠٠ كم٢ (World Bank:2023)، وهي بذلك تصنف في عداد الدول متوسطة المساحة وفقًا لمقياس "باوندز" وفي عداد الدول كبيرة المساحة على مقياس "هارم دبليه"، وتعد مساحة الدولة ملائمة لعدد سكانها، والذي بلغ نحو ١٢٣٣٧٩٩٢٤ نسمة عام ٢٠٢٣م، احتلت به المرتبة الثانية على مستوى القارة الأفريقية، وبكثافة سكانية بلغت ١١١.٧ نسمة/ كم٢.

(٢) المناخ والتغيرات المناخية:

يسهم المناخ بدور كبير في توجيه الاقتصاد والنشاط البشري واستقرار السكان وتوزيعهم، ومن ثم تحديد القيمة الاقتصادية للدولة وكيانها السياسي وقدرتها على التماسك، إذ يتصل المناخ بشكل وثيق بالنبات الطبيعي والغلات الزراعية وإنتاج الغذاء للسكان.

ويعد المناخ في إثيوبيا المثال النموذجي للمناخ الاستوائي، وخاصة في الأجزاء المنخفضة الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية، وتتراوح متوسط درجة الحرارة السنوية ما بين ١٥: ٢٠ْ م في المناطق المرتفعة ونحو ٢٥: ٣٠ْ م في الأراضي المنخفضة، وإن كانت الاختلافات الحرارية طفيفة على مدار العام، وتتساقط الأمطار بسبب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، والتي تؤثر على الدولة خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر،

وتؤثر في مناطق الهضبة والمنحدرات الجبلية في الجنوب الغربي، فضلاً عن فترتين ممطرتين أخريين وإن كانت أقل حدة من مارس إلى مايو، ومن أكتوبر إلى نوفمبر، وينعدم سقوط الأمطار خلال بعض السنوات مما تسبب في الجفاف (ClimateLinks: 2022).

وتجدر الإشارة إلى ظهور العديد من الدراسات حول مدى تأثر الصراع البشري بالتغيرات المناخية، حيث أظهرت بعض الدراسات أن زيادة الانحراف المعياري في درجة الحرارة تؤدي إلى زيادة العنف بين الأفراد بنسبة ٤٪، وزيادة بنسبة ١٤٪ في وتيرة العنف والنزاع المسلح بين الجماعات (Habibi:2017, P.3)، في حين قدر البعض ارتفاعًا بنسبة ٥٤٪ في حدوث النزاعات المسلحة بحلول عام ٢٠٣٠م استنادًا إلى الارتباط التاريخي بين درجة الحرارة والنزاعات المسلحة (ISDC:2016,P.69)، وتصنف إثيوبيا كواحدة من أكثر دول العالم تأثرًا بالصدمات المناخية، وكونها أكثر دول العالم عرضة للجفاف (Climatelinks:2022).

وعليه؛ تعاني الدولة الإثيوبية من الجفاف والتصحر والذي يعود سلبًا على الإنتاج الزراعي والحيواني، إذ تتعرض الدولة لمجاعات كبيرة نتيجة حدوث الجفاف والفيضانات وتفشي الجراد (ACAPS: 2022)، مما يعد محفزًا على زيادة النزاعات المسلحة حول الموارد، ويتبين عند النظر إلى بداية النزاع في إثيوبيا أن هناك علاقة كبيرة ومهمة بين بداية العنف وانخفاض الإنتاج الزراعي (ISDC:2016,P.3).

ولا تزال إثيوبيا –بصفتها اقتصادًا زراعيًا– معرضة بشدة لظروف المناخ القاسية، إذ تشهد الدولة الإثيوبية فترات دورية من الجفاف والمجاعات، وقد قدرت شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعات انخفاضًا بنسبة ١٥: ٢٠٪ في الأمطار الساقطة على الدولة وخاصة في فصلي الربيع والصيف منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، كما أدت زيادة درجة الحرارة في نفس الوقت إلى تفاقم الجفاف (FEWS Net:2023)،

ويؤدي نقص تساقط الأمطار إلى انخفاض مستويات الإنتاج الزراعي؛ كون معظم إنتاج إثيوبيا إما يأتي مباشرة من القطاع الزراعي أو يعتمد على المواد الخام الزراعية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة النزاعات المسلحة (Habibi:2017, P.16). وترتبط مستويات هطول الأمطار المنخفضة باحتمالية أعلى لحدوث النزاعات المسلحة، وعليه؛ فإن الحساسية للأمطار تزعزع استقرار الدولة الإثيوبية من خلال زيادة احتمالية نشوب النزاعات المسلحة (ISDC:2016,P.82).

(٣) المقومات الاقتصادية:

للمقومات الاقتصادية أثر بالغ في قوة الدولة ووزنها السياسي، إذ يوجه الاقتصاد السياسة، وتتجه الدراسات المعاصرة إلى عدم الفصل بين الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية في الإطار العام لقياس قوة الدولة، حيث تعد الموارد الاقتصادية أساسًا لمناقشة وتحليل المشكلات السياسية القائمة، إذ كثيرًا ما كانت الموارد الاقتصادية خلفية ملائمة لمعالجة موضوعات الجغرافيا السياسية، ويتأكد ذلك من خلال أن إحداث أي تغيير في كم الثروة أو توزيعها على السكان خاصة في الدولة ذات التركيبة الإثنية المتنافرة يستتبع ذلك زيادة في وتيرة التوتر داخل الدولة وزيادة في معدلات النزاعات المسلحة.

- **الموارد الزراعية:** تعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيس في الدولة، وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو ١٤.٤٠٪ من مساحة الدولة الإثيوبية عام ٢٠٢١م (World Bank:2023)، وتسهم بنحو ٣٧.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٨١٪ من الصادرات، ويعمل بها ٦٤٪ من السكان ذوي النشاط الاقتصادي في إثيوبيا.
- **الصناعة والتعدين:** تسهم الصناعة بنحو ٢٢.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يتجاوز عدد العاملين بها ١٠٪ من إجمالي السكان ذوي النشاط الاقتصادي،

في حين لا تزيد مساهمة قطاع التعدين على ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank:2023).

وقد أفضت محدودية الموارد الاقتصادية إلى ارتفاع مستويات عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر؛ حيث بلغت معدلات الفقر وفقًا لخطوط الفقر الوطنية ٢٣.٥٪ من إجمالي السكان عام ٢٠١٥م، في حين بلغت نسبة السكان وفقًا لخطوط الفقر الدولية –عند أقل من ١.٩٥ دولار/يوم –نحو ٤٥٪ من إجمالي السكان عام ٢٠١٧م، و٦٥٪ من إجمالي السكان عند خط فقر ٣.٦٥ دولار/ يوم، ونحو ٩٠.٩٪ من إجمالي السكان عند خط فقر ٦.٨٥ دولار/يوم، وبلغت نسبة التضخم وفقًا لبيانات البنك الدولي عام ٢٠٢٢م ما نسبته ٣٤.٧٪.

- وعليه؛ فقد أصبح التعدي على حدود الأراضي الزراعية ونهب المحاصيل والممتلكات وخلافات تأجير الأراضي أمر شائع الحدوث بين المجموعات العرقية المختلفة في الدولة، فضلاً عن الموارد الطبيعية الأخرى مثل المياه والموارد الغابية تعد مسببات للنزاع المسلح داخل الدولة بشكل متقطع، ومثال على ذلك النزاع المسلح بين أمهرة وبني شينقول/جوميز عام ٢٠١٩م وخاصة في مناطق مندورة "Mandura"، باوي "Pawi"، و مينتهوا "Mentehua" وقبائل جلجل بيلوس "Gilgel Belus"، حيث فقد مئات السكان أرواحهم وهاجر الآلاف منها، ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى نقص الموارد، إذ يشكل الفقر والخوف من المستقبل أرضًا خصبة لتلك النزاعات المسلحة(Admassu:2019,P.74).

وتعد إثيوبيا من أكثر دول العالم معاناة من التبعية الاقتصادية للدول ذات القوة الاقتصادية العالمية، ويتضح ذلك من مؤشر التدخل الخارجي؛ أحد متغيرات مؤشر الدول الهشة، وقد بلغت قيمته ١٠/٨.٤ (FSI:2023) وهو مؤشر مرتفع جدًا يؤكد التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للدولة.

وتخفي المعونات الخارجية أطماعًا سياسية وتشكل أسبابًا مباشرة للنزاع داخل الدولة الإثيوبية، إذ تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى محاربة بعضهما البعض من خلال تقديم تلك المعونات، وتسعى كل من فرنسا وبريطانيا إلى إبقاء نفوذهما السياسي والاقتصادي في الدولة، فضلاً عن فاعلين جدد مثل الإمارات العربية وقطر والمملكة العربية السعودية والصين، مما انعكس بشكل مباشر على الشئون الداخلية للدولة، حيث التنافس على الموارد مما ينذر بمزيد من التوترات والنزاعات الداخلية.

- ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك علاقة قوية بين عدم المساواة الاقتصادية داخل الدولة ووقوع النزاعات المسلحة، وتتمثل عدم المساواة الاقتصادية داخل الدولة في أربعة أشكال؛ أولها التمييز في الإنفاق العام والضرائب والتوظيف العام، ثم ارتفاع عدم المساواة في الأصول، وثالثها التأثير المتباين للسياسات العامة "خاصة سوء الإدارة الاقتصادية"، وأخيرًا الوصول إلى ريع الموارد الاقتصادية وتخصيصها (Rustad et al:2011,P.2)، وهي قضية مهمة تتطلب الكثير من الاهتمام؛ ألا وهي الطريقة التي يتم بها توزيع الثروة من قبل الحكومة الفيدرالية على ولايات الدولة، حيث لا يتم توزيع الثروات والإيرادات المالية على الحكومات الإقليمية بطريقة عادلة، وقد ادعت بعض الولايات الإثيوبية أن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي تركز بشكل أساسي على مساعدة منطقة تيجراي وتقديم الدعم المالي لها بشكل غير متناسب منذ أن احتكر حزب عرقي واحد المناصب الحكومية الفيدرالية الرئيسية، مما يتحتم معه إيجاد أنظمة فعالة لتقاسم الإيرادات بين الحكومات المركزية والإقليمية والتي يمكن أن تزيد من فعالية النظام الفيدرالي، ويمكن للحكومة استخدام مجموعة متنوعة من المعايير الفيدرالية المالية مثل: حجم السكان ومستوى الفقر والقدرة على توليد الإيرادات(Lancaster:2012, 45)، ويؤكد ذلك أن مؤشر عدم المساواة الاقتصادية Economic Inequality[٢] في الدولة الإثيوبية بلغ ٧.٥/١٠ وهو مؤشر مرتفع احتلت به الدولة الإثيوبية المرتبة

الحادية عشر عالميًا من أصل ١٧٩ دولة شملها المؤشر (FSI:2023)، وللتدليل على ذلك ووفقًا للبيانات الإحصائية المركزية فيما بين عامي ١٩٩٣: ٢٠٠٠م فإن ولاية أوروميا والتي تشكل ٣٤٪ من إجمالي سكان الدولة وأكبر مساهم في الإيرادات المالية الحكومية حظت بنصيب أقل من تلك الإيرادات المالية مقارنة بولاية تيجراي والتي لا يشكل سكانها سوى ٦٪ فقط من إجمالي سكان إثيوبيًا، وينطبق الأمر على ولايات كل من صوماليا وعفار وجامبيلا وبني شينقول/جوميز؛ والتي تلقت مجتمعة مخصصات مالية أقل من تيجراي (Bekele:2020,46-47)، ويمكن القول بأن غياب نظام فعال وشفاف وخاضع للمساءلة يسعى إلى تحقيق التنمية الحقيقية والحد من الفقر ورفع المستوى المعيشي يخلق شعورًا بالاستياء بين المجموعات العرقية المختلفة، ويؤدي إلى نشوء حالات من النزاع العنيف (Taye:2017,57-58)، حيث يعد الفساد والمحسوبية والإقصاء والظلم والتوزيع غير المتكافئ للموارد الوطنية مؤشرات على سوء الإدارة من ذوي السلطة في معظم الدول الافريقية، ويؤدي الحكم السيئ إلى الفقر وتدمير التماسك الاجتماعي مما يدعم النزاعات المسلحة العنيفة (Admassu:2019,P.67)، وقد أدى ذلك التفاوت الإقليمي من حيث توزيع الموارد الاقتصادية إلي إثارة السكان وحشدهم للاحتجاجات ضد نظام الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية مطالبين بتحقيق المساواة الاقتصادية. وقد تفاقم الوضع بسبب سوء الإدارة والفساد، وأدى غياب مؤسسات الدولة الفعالة والمتجاوبة لا سيما الافتقار إلى الشفافية والمساءلة في إدارة الشئون العامة إلى خلق حالة مليئة بالفساد، ومن الأمثلة على ذلك أن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية[٣] لعام ٢٠٢٢م وضع إثيوبيا في المرتبة ٩٤ من بين ١٨٠ دولة تم قياسها (CPI:2023).

(٤) التكوين الإثني:

يعد التكوين الإثني بما يشمله من معطيات "العرق والدين واللغة" من أهم عوامل قوة الدولة، ومقياسًا مهمًا لمدى تجانس السكان وانصهارهم وولائهم للدولة، ومن

ثم استقرارها، وتبدو الإثنية واضحة وجلية عندما تسود حالات الهيمنة والاستبداد السياسي والحرمان الاقتصادي، وتعاني تلك الدول التي يزيد حجم الجماعات الإثنية الفرعية بها على ٢٥٪ من مجموع سكانها، ويزداد الأمر خطورة في حالة إذا كانت هذه الجماعات تقطن كل منها أرض خاصة بها، مما قد يشجع على نمو النزعة الانفصالية وخاصة إذا كانت مواقعها على حدود الدولة ولها امتداد في أراضي الدول المجاورة.

(أ) التكوين العرقي: تنقسم المجموعات العرقية الإثيوبية إلى ثلاثة أصول عرقية رئيسية، وهي (Ullendrof:1973, P.31):

- **الأصل السامي:** ينتمي لهذا الأصل الأمهرة والتيجراي والكوراج.
- **الأصل الكوشي:** ويمثله الأورومو والصوماليون والعفار وسيدامو.
- **الأصل الزنجي:** يمثله الأنواك والنوير وجوميز وبيرتا وعناصر زنجية أخرى تعيش في الجنوب والجنوب الغربي.

ويوضح **الجدول (١) والشكل (٢)** التكوين العرقي للسكان في الدولة الإثيوبية عام ٢٠٢٣م.

جدول (١) التوزيع العددي والنسبي لسكان إثيوبيا حسب التركيب العرقي "للمجموعات التي تزيد على ١٠٠٠٠٠ نسمة عام ٢٠٢٣"

م	المجموعات العرقية	عدد السكان	%	م	المجموعات العرقية	عدد السكان	%
١	أورومو	٣٥٨٦٦٥٤٤	٢٩,٠٧	١٥	كافا	١٢٨٣١٥١	١,٠٤
٢	أمهره	٣٤٩٠٤١٨٠	٢٨,٢٩	١٦	كمباتا	١٢٥٨٤٧٥	١,٠٢
٣	تيجراي	١٢٠١٧٢٠٥	٩,٧٤	١٧	دوميتا	٨٠١٩٧٠	٠,٦٥
٤	الكوارج	٥٣٦٧٠٢٧	٤,٣٥	١٨	كنميت	٤٩٣٥٢٠	٠,٤٠
٥	الصوماليين	٤٦٧٦٠٩٩	٣,٧٩	١٩	بورينا	٤٥٦٥٠٦	٠,٣٧
٦	سيدامو	٣٦٥٢٠٤٦	٢,٩٦	٢٠	جروفا	٤٤٤١٦٨	٠,٣٦
٧	ولايتا	٣١٥٨٥٢٦	٢,٥٦	٢١	ساهو	٤١٩٤٩٢	٠,٣٤
٨	تيجر	١٩٧٤٠٧٩	١,٦٠	٢٢	باجا	٣٧٧١١٠	٠,٣١
٩	هدايا	١٨٦٣٠٣٧	١,٥١	٢٣	بنشيس	٣٥٧٨٠٢	٠,٢٩
١٠	عفار	١٦١٦٢٧٧	١,٣١	٢٤	يمسيا	٣٣٣١٢٦	٠,٢٧
١١	أجوا	١٤١٨٨٦٩	١,١٥	٢٥	آري	٣٢٠٧٨٨	٠,٢٦
١٢	جواجي	١٣٩٤١٩٣	١,١٣	٢٦	مجموعات غير مشفرة	٩٨٧٠٩٣	٠,٨٠
١٣	جامو	١٣٤٤٨٤١	١,٠٩	٢٧	أخرى	٤٨٣٦٤٩٣	٣,٩٢
١٤	جريدو	١٣٢٠١٦٥	١,٠٧	٢٨	غير مبين	٤٣٧١٤٢	٠,٣٥

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحثين اعتمادًا على:

- Ibrahim, B.A. (1998). The Ethnic Map of Ethiopia. - Journal of African Studies, No 19. - International University of Africa: Center for African Research and Studies, P.25.

- CIA .(2022). The World Fact Book, Ethiopia. - available at: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/ethiopia/summaries

- Ethnic and Culture Diversity index, ChartBin.com (viewed 15 th July 2023).- available at: http://chartbin.com/view/41545

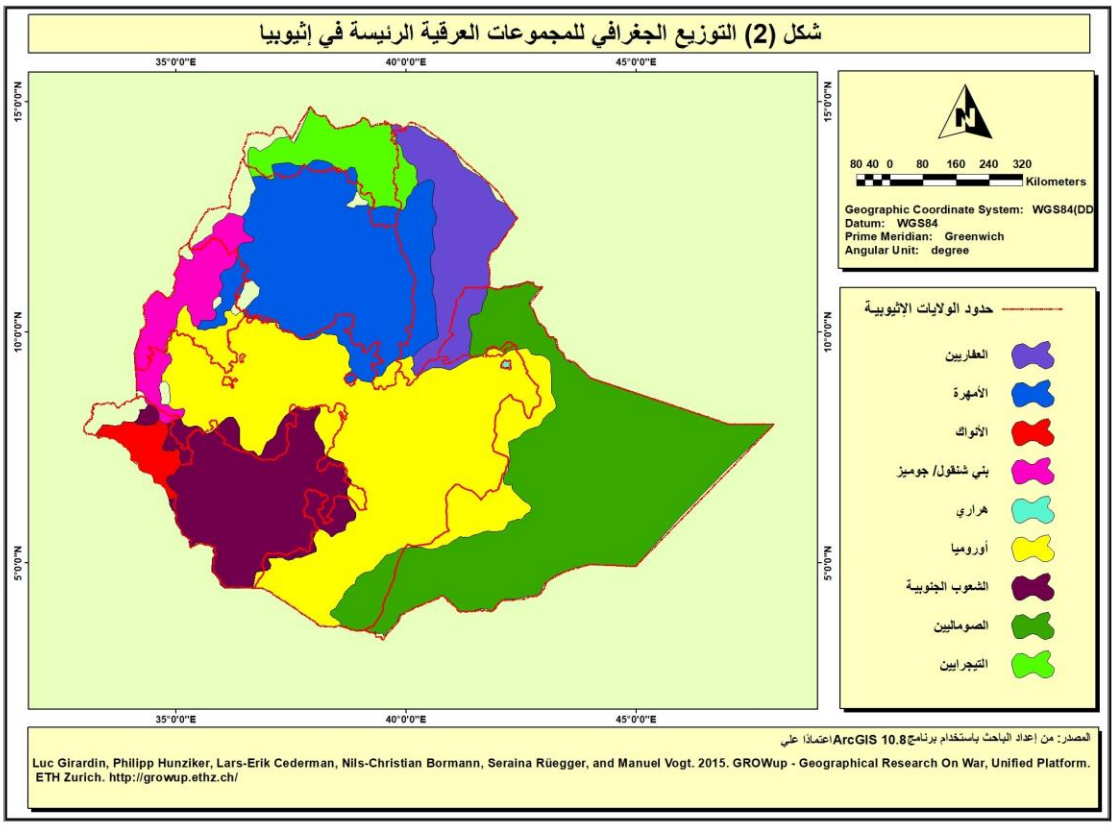

ومن خلال دراسة **الجدول والشكل السابقين** يمكن تقسيم المجموعات العرقية في إثيوبيًا وفقًا لأهميتها السياسية والتاريخية فضلاً عن وزنها الكمي والنسبي إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- **المجموعة الرئيسية:** وتمثلها عرقيًا الأورومو والأمهرة والتيجرايين، وتمثل المجموعات الثلاث التكوين العرقي المميز للدولة الإثيوبية، إذ تشكل ما نسبته ٦٧٪ من إجمالي سكان إثيوبيا عام ٢٠٢٣م، وتحدد شكل الخريطة السياسية للدولة عبر مراحلها التاريخية من خلال النزاعات العرقية والسياسية عبر العرقيات الثلاث.
- **المجموعة الثانوية:** وتمثلها عرقيات كل من "الكوارج، والصوماليين، وسيدامو، وولايتا، وتيجر، وهدايا، وعفار"، وتشكل العرقيات السبع مجتمعة نحو ١٨٪ من

إجمالي سكان الدولة، وعلى الرغم من الدور السياسي لهذه العرقيات إلا أن عرقيات المجموعة الأولى أكثر أهمية وحسمًا.

- **المجموعة الهامشية:** وتشمل أعراق مثل "جامو، وكافا، والأنواك، وجمبيرا، وغيرهم"، وتشكل النسبة الباقية من سكان إثيوبيا والبالغة نحو ١٥٪ من إجمالي السكان، وليس لهذه الأعراق دورًا حاسمًا في الحياة السياسية الإثيوبية، نتيجة لصغر عدد منتسبيها من جهة، وتوزيعهم الجغرافي من جهة أخرى.

ومن ثم تتصف الدولة الإثيوبية بعدم التجانس العرقي، إذ يسكنها ما يربو على ٩٠ مجموعة عرقية (Gudina: 2003, P.38)، مما يؤدي إلى انعزال السكان وعدم تواصلهم فضًلا عما يثيره هذا التعدد العرقي من نزاعات واضطرابات ينعكس أثرها على قوة الدولة.

ويؤكد ما سبق ارتفاع قيمة مؤشر التنوع العرقي Ethnic Fractionalization Index[٤] في دولة إثيوبيا حيث بلغت درجته ٠.٧٦ احتلت به الدولة المرتبة ٢٨ عالميًا من بين ١٥٤ دولة شملها المؤشر، مما يدل على مدى التنوع العرقي في إثيوبيا.

(ب) التكوين اللغوي: تعبر اللغة عن الهوية الإثنية للدولة، وتعد إثيوبيا واحدة من أكثر الدول المتعددة لغويًا لتصل إلى نحو ١٠٠ لغة، وتأتي لغة الأورومو "لغة العمل الرسمية في ولاية أوروميا" في المرتبة الأولى بنسبة ٣٣.٨٪، تليها الأمهرية "اللغة الوطنية الرسمية" بنسبة ٢٩.٣٪، ثم اللغة الصومالية "لغة العمل الرسمية لولاية صوماليا" في المرتبة الثالثة بنسبة ٦.٢٪، ثم لغة التيجرينا "لغة العمل الرسمية لولاية تيجراي" بنسبة ٥.٩٪، وسيدامو ٤٪، وولايتا ٢.٢٪، وكوارج ٢٪، وعفار "لغة العمل الرسمية لولاية عفار" بنسبة ١.٧٪، وهدية ١.٧٪، وجامو ١.٥٪، وجيديو ١.٣٪،

وأوبيو ١.٢٪، وكفا ١.١٪، ولغات أخرى بنسبة ٨.١٪ من إجمالي عدد السكان، فضلاً عن تدريس كل من اللغة الإنجليزية والعربية في المدارس (CIA.gov: 2022).

(ج) التكوين الديني: تزداد الأمور تعقيدًا فيما يخص التركيب الديني، حيث يشكل الأرثوذكس نحو ٤٣.٨٪، يليهم في المرتبة الثانية المسلمون بنسبة ٣١.٣٪، ثم البروتستانت ٢٢.٨٪، والكاثوليك ٠.٧٪، والتقليديون ٠.٦٪، وديانات أخرى شكلت ما نسبته ٠.٨٪ من إجمالي عدد السكان (CIA.gov:2022)، ومن ثم تصنف الدولة ضمن الدول متعددة الأديان، وتعد نقطة ضعف في تكوينها الجيوبوليتيكي وعنصر أساس في النزاعات والصراعات الداخلية في الدولة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن توزيع السكان وفقًا للتكوين الإثني في مناطق جغرافية خاصة بها يزيد الأمر سوءًا ويضعف من التكوين الإثني للدولة، ويزيد من نشوء الروح الانفصالية، ويدعو إلى الاحتراب الداخلي والتوتر السياسي، مما يؤدي إلى عدم استقرار الدولة ويعصف ببقائها ويضعف تماسكها، فضلاً عن صعوبة استكمال مؤسسات الدولة الأساسية وصعوبة بناء جيش نظامي موحد كنتيجة مباشرة لمشكلة الإثنية بمعطياتها العرقية والقبلية والدينية واللغوية، وقد أعاق التعدد الإثني من عملية الاندماج القومي، وساعد في تزايد ظاهرة الأقلية والتجزئة والتمزق مما خلق تباينًا أسهم في تأجيج الصراع بين ولايات الدولة.

وعليه؛ يمكن القول بأن غالبية النزاعات المسلحة في إثيوبيا تدور حول الأرض والحدود بين المجموعات العرقية الإقليمية، حيث أسهم الهيكل الفيدرالي القائم على العرق في زيادة وتيرة التوترات والصراعات العرقية (Abbink:2006, PP.389-390). ويعزى ذلك إلى أن الولاء للتكوين الإثني بمكوناته وليس للدولة الإثيوبية، مما أسهم بشكل أو بآخر في تكريس عوامل النزاع بين سكانها، وذلك لضعف سيطرة الحكومة المركزية على حدودها الواسعة مترامية الأطراف أو التكيف مع البيئة

وتضاريسها المختلفة ومناخها الاستوائي الذي تنمو فيه الأشجار والحشائش بكثافة وارتفاعات عالية تعيق السيطرة على الحركات الانفصالية، فضلاً عن الامتدادات السكانية للقبائل المتداخلة، والتي تقطن على حدود التماس مع دول الجوار والتي تشكل غطاءً جيدًا لنشاطاتها المعادية.

(٥) العوامل التاريخية والسياسية:

يرجع تاريخ دولة إثيوبيا إلى مملكة "أكسوم Aksumite" القديمة منذ ٤٠٠ ق.م، ومع ذلك وعلى الرغم من تاريخها الطويل يمكن أن يرتبط تحرك إثيوبيا نحو دولة قومية حديثة بزمن الإمبراطور "ثيودورس الثاني Theodores II" في الفترة ما بين عامي ١٨٨٥: ١٨٦٨م من خلال إصلاحاته للأراضي وتنظيم الجيش الوطني، وعملية إعادة إنشاء دولة إثيوبية متماسكة من خلال دمج شيوا Shewa في إمبراطوريته وقمع الثورات في المقاطعات الأخرى للدولة، وجهود التحديث الأخرى التي اكتسبت زخمًا وتوطدت في عهد الإمبراطور "مينليك الثاني Menelik II" في الفترة ١٨٨٩: ١٩١٣م، حيث وحد إثيوبيا من الممالك المتناحرة، وهزم قوة الغزو الإيطالية التي سعت إلى استعمار إثيوبيا آنذاك (Admassu:2019, P.65)، وقام بتفعيل نظام الحكم الفيدرالي القائم على الجغرافيا وليس العرق، حيث سمح للحكام الجنوبيين الذين استسلموا له بحكم أراضيهم مقابل دفع الجزية، وعليه؛ كانت القضية المركزية في السياسة الإثيوبية هي الصراع بين القوي الإقليمية والمركزية(Bahru: 2002,PP.61-87)، وكانت الصراعات على خلافة العرش من سمات عهد Zaawditu، والتي فاز بها الإمبراطور "هيلاسيلاسي الأول Haileselasse I" في الفترة ١٩٣٠: ١٩٧٤م (Weldegebriel and Samuel:2019, P.108)، وقد شرع في برنامج تحديث وطني، إلا أن الحرب الإيطالية–الإثيوبية أوقفت جهوده وأجبرته على النفي، وبعد

عودته عام ١٩٤١م أجرى المزيد من التغييرات العسكرية والسياسية وسعى إلى تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه كان في الأساس مستبدًا، إذ اعتمد –بدرجة كبيرة– على القوة العسكرية للبقاء في السلطة والحفاظ على الدولة الإثيوبية، حتي بعد الانقلاب الفاشل عام ١٩٦٠م بقيادة الحارس الشخصي للإمبراطور، فشل هيلاسيلاسي في انتهاج أيديولوجيات اقتصادية وسياسية تهدف إلى تحسين حياة معظم الإثيوبيين (Admassu:2019, P.65)، وخلال كل هذه الفترة الطويلة نشأت مصالح سياسية واجتماعية مختلفة.

أدت هذه المصالح المتنوعة إلى تقسيم الدولة إلى أقاليم منقسمة مع عدم وجود سلطة كبيرة من الحكومة المركزية من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، وسمي حرفيًا "عصر الأمراء"، وسيطرت النخب السياسية من تيجراي وأمهرة بشكل متبادل على الأجزاء الشمالية من الدولة، واستمرت كذلك طوال ألفي عام، كان الصراع على السلطة بين الطائفتين، لذلك كانت النزاعات الداخلية في الدولة تقريبًا تدور في الشمال، وترافقت تلك النزاعات بين أمراء تيجراي وأمهرة مع انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان وأعمال وحشية وأعمال قتل جماعي (Siyum:2021, P.19).

علاوة على ذلك فإن الأجزاء الأخرى من الدولة لديها شكاوى تاريخية من الشمال، إذ يعتقدون أن الدولة تهيمن عليها المبادئ السياسية والاجتماعية للشمال، وعلى وجه الخصوص اعتقدت مجموعة الأورومو العرقية بقوة أن الامبراطور "مينليك" قد ارتكب عقابًا بربريًا ضدهم، حيث انتزع أراضيهم ودمر ثرواتهم، وقتل رجالهم (Siyum:2021,P.20)، ومن ثم فإن العداء التاريخي والثقافي بين شمال إثيوبيا وجنوبها هو أيضًا مصدر للنزاعات المتكررة داخل الدولة.

وأصبحت النزاعات داخل الدولة الإثيوبية في العصر الحديث هي السمة الشائعة في تلك الدولة التي تضم مجموعات عرقية كثيرة، حيث أهمل الإمبراطور

هيلاسيلاسي ونظامه العسكري معالجة تلك القضايا الشائكة، ونتيجة لذلك قامت في عام ١٩٧٤م لجنة من ضباط الجيش الساخطين "الدرج Derg" بانقلاب، واستولت على السلطة بإسقاط الامبراطور، مما مهد الطريق لبعض التغييرات السياسية الجذرية، حيث تبنى الدرج الاشتراكية كإيديولوجية سياسية، وألغى الإقطاع وتأميم الأرض، وبدأت في عام ١٩٧٥م جبهة تحرير شعب تيجراي TPLF نضالها المسلح وانضمت إلى جبهة التحرير الشعبية الإريترية في المقاطعات الشمالية من الدولة، وتمت الإطاحة بالدرج وتحالف TPLF بقيادة المنظمات العرقية القومية تحت اسم الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية EPRDF وسيطرت على الحكومة المركزية وذلك في عام ١٩٩١م، وقد تأسست تلك الجبهة عام ١٩٨٩م من قبل EPDM، TPLF "الحركة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية"، و"حركة أمهرة الوطنية الديمقراطية OPDO"، و"منظمة أورومو الديمقراطية الشعبية ANDM"، و"الحركة الثورية الديمقراطية الشعبية الجنوبية SPDRF".

وسيطرت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي EPRDF، –والتي كانت تضم تحالفًا من أربعة كيانات وهي المنظمة الديمقراطية لشعوب أورومو OPDO، وحركة أمهرة الوطنية الديمقراطية ANDM، وحركة شعب جنوب إثيوبيا الديمقراطية SEPDF، وجبهة تحرير شعب تيجراي TPLE – سيطرت على الحكم في إثيوبيا في الفترة ما بين عامي ١٩٩١– ٢٠١٨م، وأنشئت لها فروعًا عدة على أسس عرقية، وشاركت هذه المجموعات في التصديق على الميثاق الانتقالي عام ١٩٩١م والذي اعترف بانفصال إرتيريا، ومنح حق تقرير المصير بما يصل إلى الانفصال لبعض العرقيات الإثيوبية، وأيد الديمقراطية التعددية مع الحريات السياسية والمدنية، وأنشأ دستور عام ١٩٩٥م، والذي أسس على المعيار العرقي– اللغوي

(Siyum:2021, P.108)، وذلك جنبًا إلى جنب مع المادة "٣٩" والتي تنص على أن "لكل أمة وجنسية وشعب في إثيوبيا حق غير مشروط في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في الانفصال" (Aalen:2002, P.59).

وعلى الرغم من تبني الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي نظام التعددية الحزبية، إلا أن المشهد السياسي كان يسيطر عليه حزب واحد يتسم بالاستبداد والقمع، وقد تعزز ذلك من خلال إدخال الحكومة لسلسلة من القوانين المقيدة والتي مكنت من ذلك مثل تدمير المعارضة السياسية، واعتقال النشطاء السياسيين والصحفيين، وتقييد حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وطرد منظمات المجتمع المدني بشكل منهجي (Belay et al.,:2020,P.6).

ولكن الأوضاع السياسية تدهورت منذ وفاة رئيس الوزراء "زيناوي" –زعيم جبهة تحرير شعب تيجراي– عام ٢٠١٢م، وبدأت الدولة تشهد حالة من الاضطرابات بلغت ذروتها في احتجاجات ولاية أوروميا عام ٢٠١٨م، وبعد وصول رئيس الوزراء "أحمد آبي" إلى رئاسة الحكومة، عادت النزاعات المسلحة والاحتجاجات المتكررة والتي وصلت لحد التمرد وخاصة في إقليم أوروميا، وامتد النزاع في الولايات المجاورة كما هو الحال في الأجزاء الشرقية من ولاية عفار والأجزاء الجنوبية من ولاية أمهرة (OCHA: 2021).

وبعد وصول رئيس الوزراء الحالي إلى السلطة، والذي أعقب الاحتجاج المستمر الذي دام أربع سنوات، بدأ المشهد المدني والسياسي في الاتساع، حيث تم إطلاق سراح السجناء السياسيين وتعديل بعض القوانين المقيدة للإعلام، ومع ذلك تزامنت الإصلاحات التي تم إدخالها في فترة ما بعد إبريل ٢٠١٨م بانهيار القانون

والنظام وسط تصاعد التوترات العرقية التي أدت إلى مقتل وتشريد آلاف الأشخاص في جميع أنحاء الدولة (Belay:2020,P.5).

باختصار؛ كان تاريخ إثيوبيا –في الغالب– تاريخًا من الحروب والنزاعات بين المجموعات المختلفة تحت أيديولوجية الدين أو المنطقة أو العرق أو مزيج من هذه الأيديولوجيات، وإن كانت تهدف أساسًا إلى السيطرة على السلطة والموارد، حيث يسرد التعداد الإثيوبي أكثر من ٩٠ مجموعة إثنية متمايزة، وقد حدد ذلك التنوع الإثني الهيكل السياسي للدولة فيما يعرف بالفيدرالية الإثنية، ولكن عدم التنفيذ الفعال للفيدرالية الإثيوبية نتج عنه تهميش لبعض الإثنيات، مما يضاعف من الصراع على السلطة بين تلك الجماعات العرقية، فضلاً عن اشتعال العنف العرقي، ففي جنوب الدولة يشتد النزاع المسلح بين عرقية الأورومو والصوماليين، إلى جانب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والجيش في الغرب، فضلاً عن فشل الحكومة في نزع سلاح بعض الجماعات المعارضة العائدة من إريتريا والتي هاجمت أهدافًا عسكرية ومدنية، مما رفع وتيرة النزوح الداخلي في الدولة والذي قدر بنحو ٣ مليون نسمة(MRG:2023).

وتنشأ النزاعات المسلحة وخاصة تلك الناتجة عن التوترات العرقية بشكل رئيس عن عرقنة مؤسسات الدولة والمحسوبية العرقية، حيث تقاتل المجموعات العرقية لتعيين ممثليها في المناصب السياسية والاقتصادية الرئيسية، فضلاً عن فشل الحكم الرشيد والنظام السياسي الذي يمكن استيعاب العرقية ونزاعاتها، حيث لا يمكن للعرق أن يكون هو القوة الدافعة للنزاعات المسلحة ولكنه رافعة يستخدمها السياسيين لتعبئة المؤيدين في السعي وراء السلطة والثروة والموارد (Admassu:2019, P.65).

وعليه؛ يمكن القول بأن تاريخ إثيوبيا تاريخًا للصراع بين مجموعات متنوعة بدافع من أيديولوجيات متنوعة وكلها تهدف إلى اكتساب السلطة والسيطرة على الموارد

(Geda:2004)، ومن ثم فإن النزاعات المتكررة في الدولة هي صراعات عرقية ليست أسبابها التنوع العرقي في حد ذاته بقدر ما هي المصلحة الخفية لأصحاب المشاريع السياسية، إذ يمكن القول بأن عدم الاستقرار السياسي ناتج عن تسييس الهوية العرقية من قبل القادة السياسيين أنفسهم الذين يخدمون أنفسهم، إذ لا توجد بين النخب السياسية في الدولة قضايا مشتركة تمكنهم من العمل معًا، وليس لديها توافق في الآراء حول القضايا الأساسية في الدولة؛ بما في ذلك العلم الوطني واللغة والعاصمة والهيكل الفيدرالي(Belay et al,:2020, P.4)، فضلاً عن أن النخب السياسية في إثيوبيا ليس لديها أرضية تاريخية مشتركة أو أيديولوجية سياسية أو بنية اجتماعية، حيث لدى النخب في أمهرة مصلحة سياسية معاكسة لنخب تيجراي وأوروميا، إذ تطالب الأمهرة بشكل حاسم بتعديل العلم والدستور الوطني الحاليين، بينما يريد التيجراي والأوروميا الإبقاء عليهما دون أي تغيير، كما تدين نخب الأمهرة بشدة الفيدرالية العرقية وتريد تغييرها، بينما تدعم نخب أورومو وتيجراي بقوة نظام الفيدرالية العرقية، ومن ثم يمكن القول بأن مصير الدولة الإثيوبية سواء أكان ازدهار السلام والاستقرار أو الفوضى وعدم الاستقرار ومن ثم الانقسام والانهيار يعتمد على هذه المجموعات العرقية الثلاث المهيمنة.

ثالثًا: التحليل الإحصائي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا:

لتحليل متغير النزاعات المسلحة يمكن استخدام الأساليب الإحصائية بفروعها الثلاثة الكلاسيكية والإحصاء الوصفي والاستدلالي والتوضيحي؛ وذلك لتلخيص الخصائص الأساسية لتوزيع النزاعات المسلحة في إثيوبيا، واستخلاص النتائج وتفسير الأسباب (Linneman:2011, P.21).

(١) التطور العددي والنسبي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧-٢٠٢٣م:

يوضح **الجدول (٢) والشكل (٣)** التطور العددي والنسبي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٧- ٢٠٢٣م.

جدول (٢) التطور العددي والنسبي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧-٢٠٢٣م.

م	الفترة الزمنية	عدد النزاعات	%
١	١٩٩٧-٢٠٠١	٣٥٨	٣,٧٣
٢	٢٠٠٢-٢٠٠٦	٦٨٩	٧,١٧
٣	٢٠٠٧-٢٠١١	٥٣١	٥,٥٣
٤	٢٠١٢-٢٠١٦	٢٠٣٠	٢١,١٤
٥	٢٠١٧- فبراير ٢٠٢٣	٥٩٩٦	٦٢,٤٣
الإجمالي		٩٦٠٤	١٠٠

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحثين إستنادًا إلى: (ACLED:2023[٥])

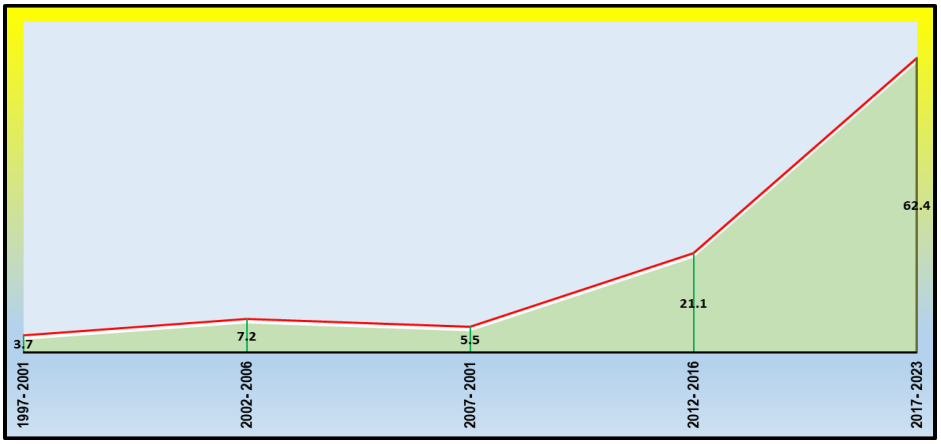

شكل (٣) التوزيع النسبي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٣م.

ومن خلال تحليل الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- بلغ إجمالي النزاعات المسلحة داخل الدولة الإثيوبية ٩٦٠٤ نزاعًا مسلحًا خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٧- فبراير ٢٠٢٣م.
- احتلت الفترة الزمنية ٢٠١٧- ٢٠٢٣م المرتبة الأولى من حيث عدد النزاعات المسلحة بواقع ٥٩٩٦ نزاعًا مسلحًا، شكلت ما نسبته ٦٢.٤٣٪ من إجمالي النزاعات في الدولة، ويعزى ذلك إلى بدء الاقتتال بين الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي والحكومة الوطنية عام ٢٠١٨م؛ بغية القضاء على الجبهة والتي تعتبرها الحكومة الفيدرالية منظمة إرهابية، فضلاً عن حرق متطرفين مسيحيين مساجد في ولاية أمهرة عام ٢٠١٩، مما تسبب في اندلاع مظاهرات حاشدة في كافة أنحاء الدولة للتنديد بالاعتداء على المساجد والمحلات التجارية المملوكة للمسلمين. وتزايدت حدة التوترات الأمنية بين الأعراق بمختلف الولايات الإثيوبية، والذي ترتب على حل الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الاثيوبية ودمجها في حزب جديد عام ٢٠٢٠م. فضلاً عن اندلاع أعمال عنف شديدة بين عرقيتي الأورومو والأمهرة في ولاية أمهرة عام ٢٠٢١، نتج عنها مقتل المئات، وانتقلت المواجهات إلى سكان إقليم شنقول/جوميز، فضلاً عن اشتعال الصدام المسلح في شرق إثيوبيا بين صوماليا وعفار على خلفية ترسيم الحدود بينهما، واستمرت عمليات التمرد في مناطق أوروميا وبني شنقول/جوميز وجامبيلا عام ٢٠٢٢ وحتى مطلع عام ٢٠٢٣م، مما يشكل تحديًا للحكومات الإقليمية ويقلل من موارد الأمن الفيدرالية. واستمرار الصراع بين الحكومة الفيدرالية الإثيوبية والإدارة السياسية لمنطقة تيجراي الشمالية، مما أدى إلى أعلى مستويات للعنف السياسي في إثيوبيا منذ نهاية الحرب الإثيوبية- الارتيرية في يونيو ٢٠٠٠، واستمرت الاشتباكات اليومية، فضلاً عن العديد من حوادث العنف المرتفعة ضد المدنيين، وتزايد الضربات الجوية والطائرات بدون طيار، وحقق القوميون العرقيون الأمهرة بعض الأهداف السياسية في السنوات

الأخيرة، بما في ذلك الاستيلاء على منطقة تيجراي الغربية وإدارتها المستمرة من قبل سلطات الأمهرة، إلا أن القلق من احتمال عودة المنطقة مرة أخرى إلى سيطرة السلطات الإقليمية في تيجراي أدت إلى حملات قمع شملت اعتقال القوميين الإثنيين من الأمهرة.

وأدت تعميق حركات التمرد إلى زيادة العنف الذي يستهدف المدنيين، حيث قُتل ما يزيد على ٣٣٠ مدنيًا على أيدي مسلحين من جماعة ويليجا وأوروميا، فضلاً عن الإبلاغ عن أكثر من ٢٣٠ حادثة استهداف للمدنيين خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٢، ومنذ بدء القتال في تيجراي لا تزال عملية السلام معقدة بسبب التهديد بتجدد العنف في الشمال، فضلاً عن فشل الجهود المبذولة لقمع التمرد في مناطق أوروميا وبني شنقول/جوميز حتى الآن، إلى جانب ارتفاع مستويات العنف في العديد من أنحاء إثيوبيا، مما يهدد بتصعيد خطير للنزاع في الشمال مستقبلاً (Raleigh:2023).

- جاءت الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠١٢– ٢٠١٦ في المرتبة الثانية بعدد ١٠٣١ نزاعًا مسلحًا، بنسبة ٢١.١٤٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا، ويرجع ذلك إلى أن معظم النزاعات في تلك الفترة كانت مدفوعة بخطط الحكومة لضم الأراضي التي يسيطر عليها مزارعو الأورومو لتوسيع المناطق الحضرية في العاصمة، فضلاً عن تهميش بعض الجماعات العرقية، إضافة إلى الاعتراض على أنشطة الحكومة التنموية وخاصة في منطقة جامبيلا، ولا سيما سد جيب الثالث، والذي تم افتتاحه رسميًا في ديسمبر ٢٠١٦م، ويعزى ذلك إلى آثار السد المحتملة على النظام البيئي وسبل عيش المجتمعات في المنطقة، حيث تم تصميم السد لمضاعفة إنتاج الطاقة الكهرومائية في إثيوبيا ولدعم المزارع التجارية الزراعية

الكبيرة التي تعمل الحكومة على تطويرها، والتي أدى إنشائها إلى التهجير القسري لآلاف السكان الأصليين في المنطقة من خلال عملية "تحويل القرى"، فقد فقدت مجتمعات السكان منازلهم ومراعيهم وأراضيهم الزراعية، وعانت من اضطراب كبير في تقاليدها الثقافية نتيجة للنزوح، فضلاً عن مطالبة الأورومو بأن تكون لغة ""عفان أورومو" لغة رسمية من لغات الحكومة الاتحادية (Gedamu:2019).

- حلت الفترة ٢٠٠٢– ٢٠٠٦م في المرتبة الثالثة من حيث عدد النزاعات المسلحة بـ ٦٨٩، وتقارب معها في العدد الفترة التي تليها والممتدة ما بين عامي ٢٠٠٧– ٢٠١١م بواقع ٥٣١ نزاعًا مسلحًا، وقد شهدت تلك الفترة اندلاع النزاع الحدودي مع إرتيريا، وإجراء انتخابات عام ٢٠٠٥م والتي اتهمت فيها جماعات المعارضة للحزب الحاكم بالتزوير واندلعت أعمال عنف ونزاع مسلح أعقبت الانتخابات.
- شغلت الفترة ١٩٩٧– ٢٠٠١م المرتبة الأخيرة من حيث عدد النزاعات المسلحة بواقع ٣٥٨ نزاعًا مسلحًا، شكلت نحو ٣.٧٣٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا خلال فترة الدراسة.

(٢) الارتباط الثنائي للنزاعات المسلحة ومتغيري السكان والمساحة:

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون[٦] لقياس العلاقة الارتباطية بين متغير النزاعات المسلحة وكل من متغيري السكان والمساحة، ويوضح **الجدول (٣) والشكل (٤)** العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

جدول (٣) العلاقة بين النزاعات المسلحة وكل من السكان والمساحة في إثيوبيا باستخدام معامل بيرسون.

Correlations				
		Population	**conflict**	**Area**
Population	Pearson Correlation	**1**	**.917****	**.718****
	Sig. (2-tailed)		**.000**	**.006**
	N	**13**	**13**	**13**
Conflict	Pearson Correlation	**.917****	**1**	**.785****
	Sig. (2-tailed)	**.000**		**.001**
	N	**13**	**13**	**13**
Area	Pearson Correlation	**.718****	**.785****	**1**
	Sig. (2-tailed)	**.006**	**.001**	
	N	**13**	**13**	**13**

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS v.25

ومن خلال تحليل الجدول السابق والشكل (٤) يتضح ما يلي:

- باستخدام برنامج SPSS V.25 تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، وقد ميزت تلك المعاملات ذات الدلالة الإحصائية على مستوى أقل من ٠.٠٥ بوضع إشارة (*) مقابل معامل الارتباط، وميزت معاملات الارتباط ذات الدلالة الإحصائية على مستوى أقل من ٠.٠١ بوضع إشارة (**) مقابلها، ولم تميز معاملات الارتباط غير الدالة بأية إشارة، فضلاً عن حساب مستويات الدلالة كما يتضح من الجدول السابق مقابل اسم Sig. (2-tailed) في حين ظهر في الجزء السفلي من عدد الولايات الإثيوبية (N) التي تتكون منها الدولة.
- تبين من النتائج الواردة في الجدول والشكل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كل من متغير النزاعات المسلحة ومتغيرالسكان، بدرجة بلغت ٠.٩١٧ بقيمة دلالة (٠.٠٠٠)، مما يستنتج معه وجود علاقة طردية قوية بين كل من

النزاعات في إثيوبيا وعدد السكان. ويدل على ذلك أن نسبة سكان ولاية أوروميا بلغت ٣٨.١٪ من إجمالي سكان الدولة عام ٢٠٢٣م استحوذت على ٤٣.٨٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة، تلتها ولاية أمهرة بنسبة سكان ٢١.٨٪ سجلت بها النزاعات المسلحة نحو ١٥.٩٪، وكذلك الحال في ولايات صوماليا وتيجراي، في حين انخفض عدد النزاعات المسلحة في الولايات قليلة السكان مثل عفار والتي لا تتجاوز نسبة سكانها ٢٪ من إجمالي سكان الدولة وبلغت نسبة النزاعات المسلحة بها ٣.٥٪، وفي ولاية بني شنقول/جوميز بلغت نسبة سكانها ١.٢٪ ونسبة نزاعاتها ٢.٤٪، وهكذا الحال في باقي ولايات الدولة.

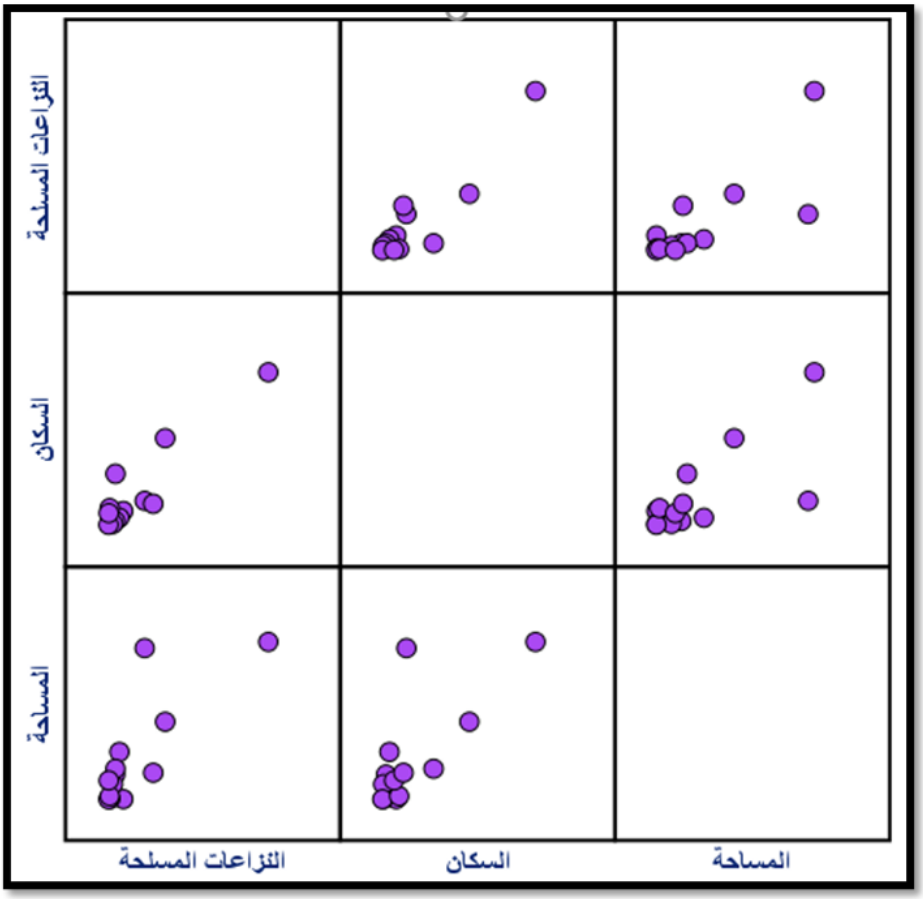

شكل (٤) الرسم البياني Scatterplot للعلاقة بين النزاعات المسلحة وكل من السكان والمساحة في إثيوبيا باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

- بلغت العلاقة الارتباطية بين متغيري النزاعات المسلحة والمساحة ٠.٧٨٥ ومستوى دلالة (٠.٠٠١) وهي علاقة طردية أيضًا، ويتأكد ذلك من خلال ارتفاع عدد النزاعات المسلحة في ولاية أوروميا والتي تعد أكبر ولايات إثيوبيا مساحة بنسبة بلغت ٢٨.٣٩٪ من إجمالي مساحة الدولة، واستحوذت على ما نسبته ٤٣.٨٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة، تلتها ولاية صوماليا والتي تشكل ٢٧.٢٧٪ من إجمالي المساحة بلغ بها عدد النزاعات المسلحة ٩٩١ نزاعًا مسلحًا، في حين انخفض عدد النزاعات في الولايات ذات المساحات الصغيرة مثل "بني شنقول/جوميز وجامبيلا وسيداما"، حيث شكلت ما نسبته ٤.٤٩٪، ٢.٧٥٪، ٠.٥٩٪ على الترتيب من إجمالي مساحة الدولة وانخفضت بها نسبة النزاعات المسلحة إلى ٢.٣٥٪، ١.٧٢٪، ٠.٨٤٪ على الترتيب، وانطبق الحال –بدرجة كبيرة– على باقي الولايات.

(٣) معامل جني Gini Concentration Ratio **للعلاقة بين النزاعات المسلحة والسكان:**

يؤكد معامل جني[٧] العلاقة بين السكان والنزاعات المسلحة إحصائيًا، ويوضح **الجدول (٤) والشكل (٥)** العلاقة بين توزيع السكان والنزاعات المسلحة في إثيوبيا باستخدام معامل جني.

ويتضح من خلال الجدول والشكل المذكورين أن قيمة معامل جني لتوزيع النزاعات المسلحة والسكان في ولايات إثيوبيا = ٠.٠١، مما يدل على تشتت التوزيع المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا، وبمعني آخر هناك حالة من تناسب عدد النزاعات المسلحة في ولايات الدولة بما يتفق مع أعداد السكان بها.

ويتبين ذلك بملاحظة منحنى لورنز للعلاقة بين النزاعات المسلحة والسكان في إثيوبيا، حيث يلاحظ أن نحو ٤.٥٪ من النزاعات تقع بين نحو ٣.٦٪ من السكان، وأن

نحو ٢٩.٩٪ من النزاعات المسلحة تقع بين ٢٩.١٪ من السكان، وأن نحو ٩٥.٤٪ من النزاعات تقع بين نحو ٩٤.٥٪ من السكان.

جدول (٤) العلاقة بين توزيع السكان والنزاعات المسلحة في إثيوبيا باستخدام معامل جني.

الولايات	عدد النزاعات (١)	عدد السكان (٢)	نسب		التجميع التراكمي		*XiYi+1 (٧)	**Xi+1Yi (٨)
			النزاعات (٣)	السكان (٤)	نسب النزاعات (٥)	نسب السكان (٦)		
أديس أبابا	٤٣٤	٣٨٦٠٠٠٠	٠.٠٤٥٢	٠.٠٣٦٧	٠.٠٤٥٢	٠.٠٣٦٧	٠.٠٠٢٤	٠.٠٠٢٦
عفار	٣٣٤	٢٠٩١٠٠٠	٠.٠٣٤٨	٠.٠١٩٩	٠.٠٦٥١	٠.٠٥٦٦	٠.٠١٦٠	٠.٠١٧٨
أمهرة	١٥٢٣	٢٢٨٧٧٠٠٠	٠.١٥٨٦	٠.٢١٧٥	٠.٢٨٢٦	٠.٢٧٤١	٠.٠٨٠٦	٠.٠٨٠٧
بني شينقول/جوميز	٢٢٦	١٢١٨٠٠٠	٠.٠٢٣٥	٠.٠١١٦	٠.٢٩٤٢	٠.٢٨٥٧	٠.٠٨٥٥	٠.٠٨٥٦
ديراداوا	٩٧	٥٣٥٠٠٠	٠.٠١٠١	٠.٠٠٥١	٠.٢٩٩٣	٠.٢٩٠٨	٠.٠٨٨٤	٠.٠٨٨٥
جامبيلا	١٦٥	٥٠٨٠٠٠	٠.٠١٧٢	٠.٠٠٤٨	٠.٣٠٤١	٠.٢٩٥٦	٠.٠٩٠٧	٠.٠٩٠٧
هراري	٥٠	٢٧٦٠٠٠	٠.٠٠٥٢	٠.٠٠٢٦	٠.٣٠٦٧	٠.٢٩٨٢	٠.٢٠٥١	٠.٢٠٨٣
أوروميا	٤٢٠٤	٤٠٠٦١٠٠٠	٠.٤٣٧٨	٠.٣٨٠٩	٠.٦٨٧٧	٠.٦٧٩٢	٠.٤٩٦٩	٠.٤٩٧٣
سيداما	٨١	٤٦٢٣٠٠٠	٠.٠٠٨٤	٠.٠٤٤٠	٠.٧٣١٦	٠.٧٢٣١	٠.٥٧٣٨	٠.٥٧٤٣
SNNPR	٢٣١	٦٥٠٦٠٠٠	٠.٠٢٤١	٠.٠٦١٩	٠.٧٩٣٥	٠.٧٨٥٠	٠.٧٢٤٢	٠.٧٢٥٣
صوماليا	٩٩١	١٣٥٦٧٠٠٠	٠.١٠٣٢	٠.١٢٩٠	٠.٩٢٢٥	٠.٩١٤٠	٠.٨٧١٩	٠.٨٧٢٢
جنوب غرب	٥٥	٣٣٠٣٠٠٠	٠.٠٠٥٧	٠.٠٣١٤	٠.٩٥٣٩	٠.٩٤٥٤	٠.٩٥٣٥	٠.٩٥٣٩
تيجراي	١٢١٣	٥٧٣٩٠٠٠	٠.١٢٦٣	٠.٠٥٤٦	١.٠٠٠٠	١.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠
معامل جني***	–	–	–	–	–	–	–	٠.٠١

*** حاصل ضرب القيمة الأولى في العمود (٦) في القيمة الثانية في العمود (٥)، وحاصل ضرب القيمة الثانية في العمود (٦) في القيمة الثالثة في العمود (٥) وهكذا.**

**** حاصل ضرب القيمة الأولى في العمود (٥) في القيمة الثانية في العمود (٦)، وحاصل ضرب القيمة الثانية في العمود (٥) في القيمة الثالثة في العمود (٦) وهكذا.**

***** قيمة معامل جني تساوي ناتج طرح مجموع قيم العمود (٧) من مجموع قيم العمود (٨).**

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادًا على: (ACLED:2023)، (UN :2022).

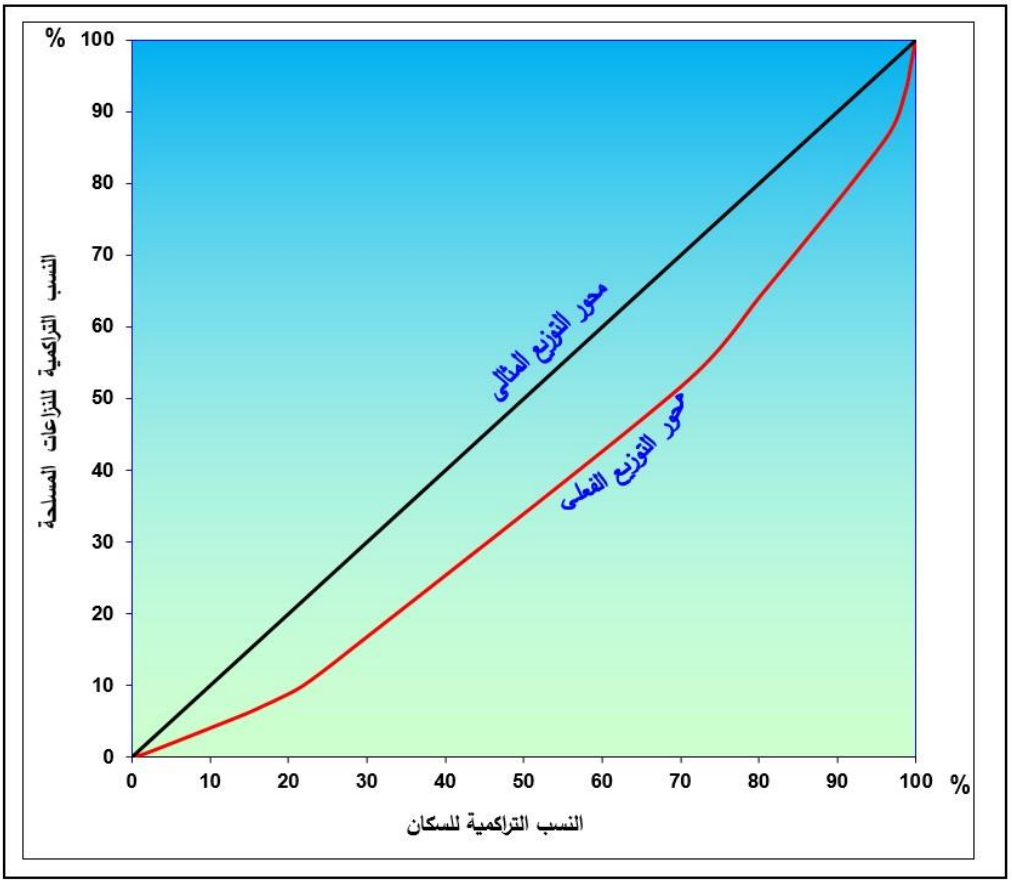

شكل (٥) العلاقة بين توزيع السكان والنزاعات المسلحة في إثيوبيا باستخدام منحني لورنز.

(٤) التركز الموقعي والتوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة في ولايات إثيوبيا:

يتباين توزيع النزاعات المسلحة في إثيوبيا وفقًا لأنماط وطبيعة النزاعات، فليس هناك توزيع متساو بل يلاحظ ارتفاع نمط نزاع معين على حساب أنماط النزاعات الأخرى، ولحساب نسبة التركز الموقعي **Location Quotient** في نزاع معين في ولاية ما يتم حساب نسبة هذا النزاع للدولة بصفة عامة أولاً ثم حساب نسبة هذا النزاع بهذه الولاية وبقسمة ناتج نسبة النزاع للولاية على نسبة النزاع بالنسبة للدولة يكون الناتج هو نسبة التركز الموقعي لهذا النزاع، وإذا كان ناتج القسمة الواحد الصحيح دل ذلك على تركز عادي لهذا النزاع حيث تتساوي نسبة النزاع للولاية مع مثيلتها في الدولة كلها، أما

إذا زاد الناتج على الواحد الصحيح فيدل ذلك على نسبة تركز مرتفعة لنوع النزاع في الولاية ويفوق معدل النزاع على مستوى الدولة والعكس، وإذا كان ناتج القسمة صفر دل ذلك على عدم وجود هذا النوع من النزاع بالولاية، وذلك ما يوضحه **الجدول (٥) والشكل (٦).**

جدول (٥) التركز الموقعي والتوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة في ولايات إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٣م.

أنماط النزاعات[٨] / الولايات	المعارك		الاحتجاجات		العنف ضد المدنيين		التطورات الاستراتيجية		أعمال الشغب		انفجارات/عنف عن بعد		الإجمالي
	العدد	التركز	العدد	التركز	العدد	التركز	العدد	التركز	العدد	التركز	العدد	التركز	
أديس أبابا	١٧	٠.١	١٧٢	١.٧	٥٥	٠.٦	١٠١	٤.٠	٦٧	٢.٩	٢٢	١.٤	٤٣٤
عفار	٢٠١	١.٤	٤٧	٠.٦	٤٥	٠.٧	١١	٠.٦	٤	٠.٢	٢٦	٢.١	٣٣٤
أمهرة	٧٣١	١.٢	٢٤٢	٠.٧	٢٤٠	٠.٨	١٤١	١.٦	٦٩	٠.٩	١٠٠	١.٨	١٥٢٣
بني شينقول/جوميز	٨٦	٠.٩	١٣	٠.٢	٩٤	٢.١	٢٨	٢.١	٤	٠.٣	١	٠.١	٢٢٦
ديراداوا	١٢	٠.٣	٣٦	١.٦	١٦	٠.٨	٤	٠.٧	٢٣	٤.٥	٦	١.٧	٩٧
جامبيلا	٦٣	٠.٩	١١	٠.٣	٦٥	٢.٠	١٠	١.٠	١٠	١.١	٦	١.٠	١٦٥
هراري	١٧	٠.٨	١٢	١.٠	٨	٠.٠	٢	٠.٧	٨	٣.٠	٣	١.٦	٥٠
أوروميا	١٢٣٤	٠.٧	١٤٧٣	١.٥	١٠٢٤	١.٢	١٦٠	٠.٧	٢٤٦	١.١	٦٧	٠.٤	٤٢٠٤
سيداما	٢٢	٠.٧	٣٢	١.٧	١٣	٠.٨	٥	١.١	٨	١.٩	١	٠.٣	٨١
SNNPR	٥٨	٠.٦	٦٩	١.٣	٥٩	١.٣	١٥	١.١	٢٩	٢.٤	١	٠.١	٢٣١
صوماليا	٦٧٨	١.٦	٧٩	٠.٣	١٦٢	٠.٨	٣٠	٠.٥	٢١	٠.٤	٢١	٠.٦	٩٩١
جنوب غرب	١٧	٠.٧	١٣	١.٠	٢١	١.٩	١	٠.٣	٣	١.٠	–	٠.٠	٥٥
تيجراي	٨٥٧	١.٧	٥٩	٠.٢	١٣٠	٠.٥	٥٠	٠.٧	١٧	٠.٣	١٠٠	٢.٢	١٢١٣
الإجمالي	٣٩٩٣	٠.٩	٢٢٥٨	٠.٩	١٩٣٢	١.٠	٥٥٨	١.٢	٥٠٩	١.٥	٣٥٤	١.٠	٩٦٠٤

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحثين اعتمادًا على (ACLED:2023).

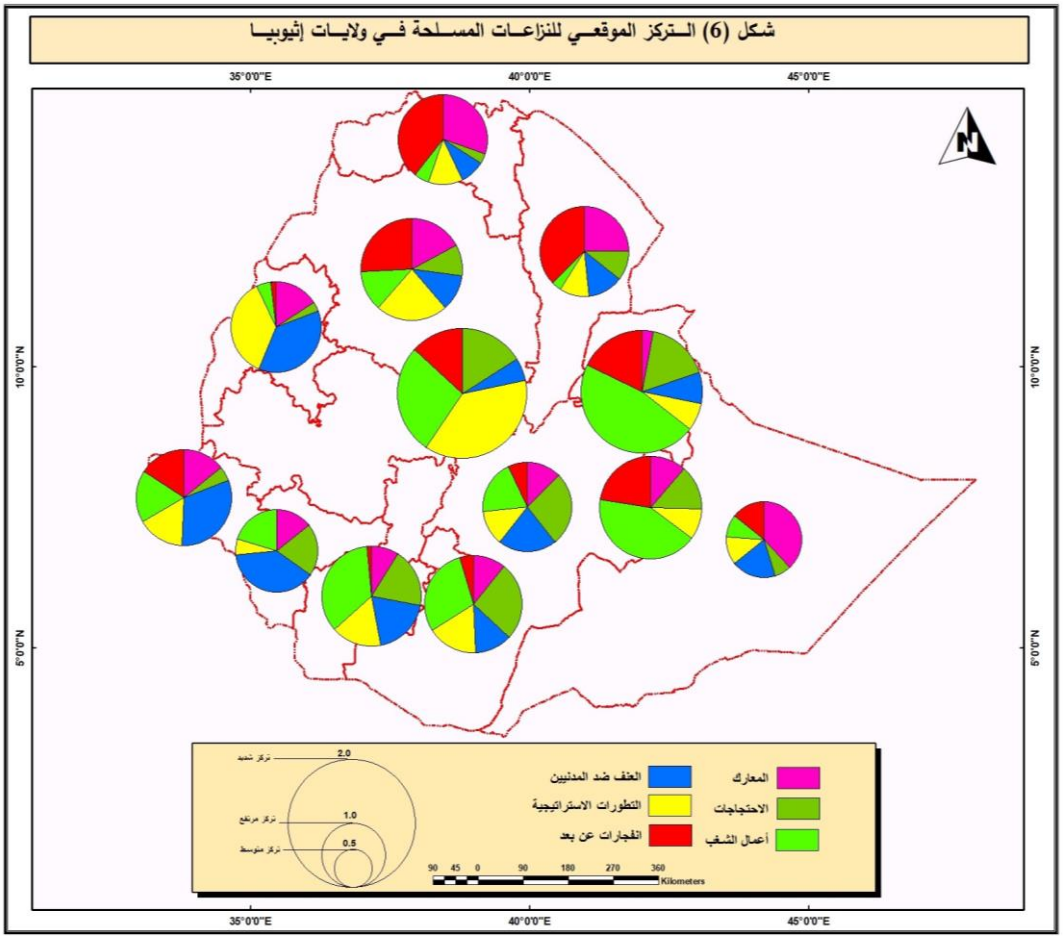

من خلال دراسة **الجدول والشكل** السابقين ووفقًا لأنماط النزاعات المسلحة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- **المعارك:** بلغ إجمالي المعارك كأحد أنماط النزاعات المسلحة في إثيوبيا ٣٩٩٣، شكلت ما نسبته ٤١.٥٧٪ من إجمالي النزاعات المسلحة، وبنسبة تركز كبير بلغت ٠.٩، وجاء تركزها في الولايات الإثيوبية كما يلي:
  - ولايات ذات تركز منخفض– ٠.٥: تمثلت في مدينة أديس أبابا وديراداوا.
  - ولايات ذات تركز كبير ٠.٦: ٠.٩: وتمثلت في ولايات بني شينقول/جوميز وجامبيلا وهراري وأوروميا وسيداما وSNNPR وجنوب غرب.

- ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في ولايتي صوماليا وتيجراي.

- **الاحتجاجات:** بلغت نسبة الاحتجاجات ٢٣.٥١٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا، وبنسبة تركز كبيرة بلغت ٠.٩، وإن تباينت داخل الولايات الإثيوبية كما يلي:
  - ولايات ذات تركز منخفض –٠.٥: وتمثلت في بني شينقول/جوميز وجامبيلا وصوماليا وتيجراي.
  - ولايات ذات تركز كبير ٠.٦: ٠.٩: وتمثلت في ولايتي عفار وأمهرة.
  - ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في باقي الولايات الإثيوبية.
- **العنف ضد المدنيين:** جاء تركز ذلك النمط من النزاعات المسلحة شديد، وقد بلغ عدد أحداثها ١٩٣٢، شكلت ما نسبته ٢٠.١١٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا، وتباين تركزها كما يلي:
  - ولايات ذات تركز منخفض –٠.٥: وتمثلت في بني شينقول/جوميز وجامبيلا وصوماليا وهراري.
  - ولايات ذات تركز متوسط ٠.٥: وتمثلت في ولاية تيجراي فقط.
  - ولايات ذات تركز كبير ٠.٦: ٠.٩: وتمثلت في أديس أبابا وعفار وأمهرة وديراداوا وسيداما وأمهرة، وتيجراي.
  - ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في ثلاث ولايات وهي "أوروميا وSNNPR وجنوب غرب".
- **التطورات الاستراتيجية:** وبلغ عددها ٥٥٨ بنسبة ٥.٨١٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا، وقد بلغ معامل تركزها ١.٢ مما يدل على شدته، ويشمل هذا النمط من النزاعات أعمال الاعتقالات واستخدام الأسلحة والنهب والتدمير

للممتلكات، وقد تباين تركز هذا النمط من النزاعات المسلحة داخل الدولة الإثيوبية على النحو التالي:

- ولايات ذات تركز منخفض –٠.٥: وتمثلت في مدينة أديس أبابا وولايتي بني شينقول/جوميز وجنوب غرب.
- ولايات ذات تركز متوسط ٠.٥: وتمثلت في ولاية صوماليا فقط.
- ولايات ذات تركز كبير ٠.٦: ٠.٩: وتمثلت في ولايات "عفار وديراداوا وهراري وأوروميا وتيجراي".
- ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في ثلاث ولايات "أمهرة وسيداما و SNNPR ".

- **أعمال الشغب:** وقد بلغ عددها ٥٠٩ بتركز شديد بلغ ١.٥، وقد توزع تركزها الموقعي على الولايات الإثيوبية كما يلي:
  - ولايات ذات تركز منخفض –٠.٥: وتمثلت في ولايات "عفار وبني شينقول/جوميز وصوماليا وتيجراي.
  - ولايات ذات تركز كبير ٠.٦: ٠.٩: وتمثلت في ولاية أمهرة فقط.
  - ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثل ذلك في بقية الولايات الإثيوبية.
- **انفجارات/عنف عن بعد:** وقد بلغ عددها ٣٥٤ بنسبة بلغت ٣.٦٪ من إجمالي عدد النزاعات المسلحة في إثيوبيا، بمعامل تركز شديد +١، وإن تباين ذلك التركز داخل الولايات الإثيوبية كما يلي:
  - ولايات ذات تركز منخفض –٠.٥: وتمثلت في ولايات "بني شينقول/جوميز وأوروميا وسيداما وSNNPR وجنوب غرب".
  - ولايات ذات تركز كبير ٠.٦: ٠.٩: وتمثلت في ولاية صوماليا فقط.
  - ولايات ذات تركز شديد +١: وتمثلت في سبع ولايات "أديس أبابا وعفار وأمهرة وديراداوا وجامبيلا وهراري وتيجراي".

في حين توزعت النزاعات جغرافيًا كما يتضح من الجدول والشكل السابقين على الولايات الإثيوبية على النحو التالي:

- استحوذت ولاية أوروميا على المرتبة الأولى من حيث عدد النزاعات المسلحة، إذ بلغ عددها ٤٢٠٤ نزاعًا مسلحًا، شكلت نحو ٤٣.٧٧٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا، ويعزى ذلك إلى كون أوروميا أكبر ولايات إثيوبيا، وتنقسم إلى ٢٠ منطقة إدارية، و٣٠ مدينة، و٢٨٧ قرية، و٤٦ مقاطعة، ويقطن الولاية أكثر من ٦٥ مجموعة عرقية، وينتمي غالبية السكان إلى مجموعة أورومو العرقية، تليها مجموعة أمهرة وكوارج والجيديو، وتحالفت جبهة تحرير أورومو خلال الحرب الحدودية بين إثيوبيا وإرتيريا خلال الفترة ١٩٩٨– ٢٠٠٠م مع أسمرة، وتنافست الجبهة مع منظمات مسلحة أخرى على الدعم الشعبي، بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير أورومو، والجبهة الإسلامية لتحرير أورومو؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى حدوث عنف داخل تلك الجماعات، مما أعطى للحكومة الإثيوبية غطاءً لقمع تلك المعارضة السياسية(MRG:2023)، وظلت الولاية موقعًا للاحتجاجات المناهضة للحكومة الإثيوبية، واجتاحت الولاية العديد من الاحتجاجات فيما بين عامي ٢٠١٤– ٢٠١٨م مما كان لها دورا فعال في وصول رئيس الوزراء الحالي إلى السلطة، وتمكنت "حركة شباب قيرو" في المنطقة من فرض إضرابات اقتصادية، وأعمال اختطاف، وتعطيل الأنشطة الحكومية بشكل منتظم خلال سنوات ما قبل آبي، وتم كل هذا في مواجهة شديدة القمع من قبل قوات الدولة(EPO: 2023) .

ويمكن تحديد ديناميكيات العنف السياسي في الولاية في نوعين رئيسيين من العنف: أولهما تدور رحاها بين القوات الحكومية والفصائل المنشقة عن جبهة تحرير مورو والتي يطلق عليها في غرب المنطقة اسم "جبهة تحرير أورومو–شين" إضافة إلى أعمال عنف ضد المدنيين ارتكبتها في الغالب القوات الحكومية بما في ذلك قوات

أوروميا الخاصة، وتشمل مناطق النزاع الساخنة النشطة داخل المنطقة "أوروميا الغربية، وكليم، ووليجا، وغرب غوجي"(EPO: 2023). فضلاً عن خطط الحكومة الإثيوبية لضم الأراضي التي يسيطر عليها مزارعو الأورومو لتوسيع المناطق الحضرية في العاصمة (MRG:2023).

- جاءت ولاية أمهرة في المرتبة الثانية من حيث عدد النزاعات المسلحة، حيث بلغ عددها ١٥٢٣ نزاعًا مسلحًا، بنسبة ١٥.٨٦٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا والبالغة ٩٦٠٤ نزاعًا مسلحًا، ويرجع ذلك إلى كونها مثل الولايات الإثيوبية الأخرى، حيث يسكن ولاية أمهرة قواتها الخاصة والمكونة من مقاتلين موالين عرقيًا للحكومة الإقليمية، وغالبًا ما تقاتل إلى جانب قوات الأمهرة الخاصة ميليشيات عرقية الأمهرة، والمعروفة باسم "فانو"، وهي ميليشيا شرعية تشكل أدنى درجات السلم الأمني الإثيوبي، وتنشط القوات الخاصة الأمهرة وميليشيات "فانو" في نزاعين على الأقل خارج منطقة الأمهرة، على طول الحدود السودانية– الإثيوبية في منطقة "الفشقة"، ونزاعها في غرب تيجراي، فضلاً عن تمرد مقاطعات من ولاية أمهرة والتي تسكنها أقليات عرقية جراء القلق من تصاعد قومية الأمهرة، ووقعت اشتباكات عنيفة وخاصة في منطقة أوروميا، حيث يتصادم القوميون العرقيون من أورومو مع قوات ولاية أمهرة (EPO: 2023).
- شغلت ولاية تيجراي المرتبة الثالثة من حيث نسبة النزاعات المسلحة إذ استحوذت على ١٢.٦٣٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة، ويرجع ذلك إلى مهاجمة المليشيات الإقليمية الموالية للجبهة الشعبية لتحرير تيجراي في نوفمبر ٢٠٢٠م القيادة الشمالية لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية، ويعزى ذلك إلى تأجيل الحكومة الانتخابات الرئاسية، وقيامها بحل الجبهة الديمقراطية الثورية، وإنشاء حزب الازدهار التابع للحكومة بديلاً عنها، فضلاً عن استهداف أعضاء جبهة تحرير

شعب تيجراي، وأفضى ذلك إلى إجراء انتخابات داخلية في الولاية دون موافقة الحكومة؛ مما أدى إلى اندلاع نزاع مسلح بين الجبهة والحكومة الفيدرالية، واستمرت الاشتباكات بين الجانبين طوال شهر ديسمبر وحتى إبريل ٢٠٢١م، وتطورت ديناميكيات النزاع المسلح بمشاركة ميليشيات عرقية من منطقة الأمهرة، وكذلك القوات الإريترية، واحتلت قوات الأمهرة الخاصة مساحات كبيرة من تيجراي، وانتشر العنف والنهب والتهجير القسري لأبناء تيجراي الشمالية الغربية، وعلى الرغم من ذلك ما زال النزاع مستمرًا بأشكال مختلفة، بما في ذلك الميليشيات المحلية التي تقاتل قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وقوات الأمهرة في أجزاء مختلفة من الولاية، واستمرت عمليات القتل الجماعي والعنف ضد المدنيين في جميع أنحاء الولاية(EPO:2023) .

وهدفت الحرب على الولاية إلى رغبة الحكومة الفيدرالية في اصطفاف قوميات أخرى معها على خلاف مع الأمهرة، والرغبة في نزع سلاح المليشيات المسلحة والتي تشكل خطرًا أمنيًا على الدولة، فضلاً عن قدرة تلك المليشيات المسلحة على إثارة اضطرابات إقليمية مع دول الجوار مثل السودان وإرتيريا.

وعليه؛ تشكل النزاعات في الولايات الثلاث ما نسبته ٧٢.٢٦٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية، مما يعني أن تشكيل الخريطة السياسية وما يشوبها من توترات ونزاعات مسلحة يتأتى من خلال النزاعات العرقية بين الولايات الثلاث.

- جاءت ولاية صوماليا في المرتبة الرابعة بعدد نزاعات مسلحة بلغ ٩٩١، شكلت ما نسبته ١٠.٢٣٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية، ويعزى ذلك كون صوماليا ثاني أكبر ولايات إثيوبيا بعد ولاية أوروميا الإقليمية، وتشترك بحدودها مع ولايات عفار وأوروميا وديراداوا من الغرب، ودولة جيبوتي من الشمال،

والصومال في الشمال الشرقي والشرق والجنوب، في حين تحدها كينيا من الجنوب الغربي، ويسكن الولاية المجموعة العرقية الصومالية، ولكنها غير متجانسة عرقيًا، علاوة على ذلك فإن الصوماليين في إثيوبيا لديهم روابط اجتماعية وسياسية مع الصوماليين العرقيين الآخرين في الدول المجاورة، وتعد الروابط العشائرية هي أهم وحدة اجتماعية وسياسية للتنظيم (ESS: 2022). وتنقسم الولاية إلى تسع مناطق إدارية و٥٣ قبيلة، وتتنازع الولاية على عدة حدود مع ولايتي عفار وأوروميا، فضلاً عن نزاعها الحدودي مع ولاية عفار في منطقتي عفار ١ و ٣ ومنطقة سيتي الصومالية.

وترتبط الولاية بمستويات عالية من العنف، سواء من النزاع بين المنظمة المتمردة السابقة "جبهة تحرير أوجادين الوطنية"، والحكومة الفيدرالية، ومن النزاعات المحلية "العشائرية" التي تعبر الحدود المحلية والدولية، وإن تراجعت مستويات العنف في الفترة الأخيرة بعد نزع سلاح الجبهة واعتقال الرئيس الإقليمي السابق "عبدي محمد عمر" في ٢٠١٨م (Hagmann: 2014).

- بلغت نسبة النزاعات المسلحة في مدينة أديس أبابا ٤.٥٢٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة، ويعزى ذلك كونها العاصمة والتي تحتوي على مقار الوزارات والإدارات الحكومية، وسفارات الحكومات الأجنبية، إذ تعكس العاصمة تاريخ وثقافة الدولة (Muir:1983, P.30).
- احتلت ولاية عفار المرتبة السادسة من حيث عدد النزاعات المسلحة في الدولة، وبلغت ٣٣٤ نزاعًا مسلحًا، بنسبة ٣.٤٨٪ من إجمالي عدد النزاعات المسلحة، وتقع عفار في الجزء الشرقي من إثيوبيا، وتشترك بحدودها مع دولة إرتيريا في الشمال الشرقي، ويحدها في الشمال الغربي ولاية تيجراي، وولاية أوروميا في الجنوب الغربي، وصوماليا في الجنوب، ودولة جيبوتي من الشرق. وتنقسم منطقة

عفار إلى خمس مناطق إدارية، تشمل ٣٠ مقاطعة، ويقطن المنطقة مجموعة عفار العرقية بنسبة ٩٢٪ من إجمالي السكان العاملين –غالبًا– في الأنشطة الزراعية والرعوية، وتتكون الولاية من ثلاث قبائل على طول الحدود الإقليمية العفارية–الصومالية، والتي يسكنها الصوماليون من قبائل عيسى، وتقع هذه القبائل الثلاث في منطقتي عفار ١ و٣ ومنطقة سيتي الصومالية، وهي: قبائل أدايتو Adaytu ميلي Mille، أنديوف Undufo، جيوان Gewane، جيداميتو Gedamaytu، وأميبارا Amibara، وقد أثار سكان المنطقة الإثنية عيسى التحريض على الانضمام إلى دولة الصومال الإقليمية المجاورة لإثيوبيا، وهو إجراء تعارضه سلطات ولاية عفار الإقليمية بشدة، وتم توقيع اتفاقية بين الجانبين تمنح القبائل الثلاثة استقلالاً سياسيًا أكبر داخل ولاية عفار الإقليمية والتي فشلت في حل النزاع، حيث يستمر شيوخ عشيرة قبائل عيسى في معارضة هذه الاتفاقية(EPO: 2023). ويعزى رفض الحكومة الإثيوبية طلب الانضمام إلى الدولة الصومالية لما تتمتع به المناطق المتنازع عليها من موارد مهمة، بما في ذلك نهر أواش والطرق السريعة والسكك الحديدية بين أديس أبابا وجيبوتي، حيث يحتاج كلا الجانبين من عفار والصوماليين العرقيين نهر الأواش من أجل مواشيهم وطرق التجارة بين أديس أبابا وجيبوتي (Markakis: 2003, P.447).

وترتبط النزاعات في ولاية عفار في الغالب بالقومية العرقية، والتنافس المحلي على السلطة، والصراع بين الأعراق، ويعد الصراع بين الميليشيات العرقية هو الأكثر شيوعًا للعنف السياسي في المنطقة، حيث الاشتباكات الحدودية مع مناطق من ولاية أوروميا ودولة الصومال، في حين تقتصر أنشطة الاحتجاج في عفار على المظاهرات المتفرقة والمرتبطة بأحداث محلية محددة (EPO: 2023). وتسببت التغيرات المناخية في حدوث اضطراب كبير في هطول الأمطار في إثيوبيا منذ عام ٢٠١٦م، وأدى الجفاف

الناتج عن ذلك إلى إجبار الآلاف من سكان ولاية عفار على الهجرة مع مواشيهم، وتقويض إنتاج المحاصيل الزراعية في المناطق الخصبة النادرة، مع ضعف البنية التحتية وقلة المدارس ومراكز الرعاية الصحية، حيث لا يزال سكان الولاية من أكثر سكان إثيوبيا تهميشًا (MRG: 2023).

- شغلت ولاية SNNPR "منطقة شعوب وقوميات الأمم الجنوبية" المرتبة السابعة بنسبة ٢.٤١٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة، ويرجع ذلك إلى كون الولاية من أكثر الولايات الإثيوبية تنوعًا، حيث تحتوي على العشرات من المجموعات العرقية واللغوية، وتحد الولاية كينيا جنوبًا، وجنوب السودان من الغرب، وولاية جامبيلا من الشمال الغربي، وولاية أوروميا من الشمال والشرق، ويقطن المنطقة ٥٦ مجموعة عرقية تعتبر من السكان الأصليين (Dessalegon: 2019, P.64)، وترغب تلك العرقيات منذ تطبيق الفيدرالية العرقية في إنشاء دولتها الإقليمية الخاصة، على سبيل المثال "سيداماSidama ، وولايتاWolayta، مجموعة Ale العرقية، جامو Gamo، سليتي Silte، جامو– جوفا Gamo-Gofa" (UNFPA: 2008, PP. 98-100). ومنذ عام ٢٠١٨م تمت معالجة العديد من هذه المطالبات، حيث حصلت مجموعة Ale العرقية على وضع "مقاطعة خاصة"، وأصبحت كل من Konso، Silite منطقة، وانفصلت كل من "جومو Gomo"، و"جوفا Gofa" عن بعضهما، وطالبت العديد من العرقيات مثل سيداما، وكيفا، وولايتا، وهدايا وكوارج للانفصال عن SNNPR وتأسيس ولاياتها الإقليمية (Dessalegon: 2019, P.69) وتم قبول طلب سيداما فقط من قبل المجلس الإقليمي لتصبح الولاية الإقليمية العاشرة لإثيوبيا، مما فتح المجال أمام المجموعات العرقية الأخرى لإمكانية تحقيق مطالبهم، وذلك من خلال المظاهرات العنيفة؛ كتلك التي نظمتها عرقية ولايتا للمطالبة بالولاية الإقليمية، بالتزامن مع استفتاء ولاية سيداما لتشكيل ولايتهم الإقليمية، مما أدى مقتل العشرات.

- حلت ولاية بني شينقول/جوميز في المرتبة الثامنة بعدد ٢٢٦ نزاعًا مسلحًا، شكلت ما نسبته ٢.٣٥٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا والبالغة ٩٦٠٤ نزاعًا مسلحًا، ويرجع ذلك إلى وقوع الولاية على الحدود الغربية لإثيوبيا مع السودان، وتشترك في الحدود الداخلية مع ولايتي أمهرة وأوروميا، ويقع بها سد بني شنقول/جوميز في منطقة ميتكال Metekal، وهو موقعًا لعمليات قتال عرقية مكثفة، ومن أكثر مناطق إثيوبيا عنفًا سياسيًا، وتتكون الولاية من خمس مجموعات عرقية أصلية: بيرتا "المعروفة باسم بني شنقول"، وجوميز، وشيناشا، وماو، وكومو، ومن بين هذه المجموعات العرقية الخمس فإن الأكثر اكتظاظًا بالسكان هي بيرتا وجوميز، وتقطن الولاية العديد من العرقيات الأخرى، ومعظم الوفيات التي تم تسجيلها بسبب هجمات شنتها ميليشيات عرقية غير محددة على المدنيين من عرقية الأمهرة، وعلى الرغم من رفض المصادر الرسمية بتحديد هوية مرتكبي أعمال العنف بشكل قاطع، على الرغم من أنهم من شبه المؤكد مكونون من ميليشيات جوميز العرقية التي قد تكون مرتبطة بحركات عرقية قومية أكثر تنظيمًا رسميًا، في حين يلقي السكان المحليون تلك النزاعات على جبهة تحرير أورومو باعتبارها وراء أعمال القتل، ويعتقد بعض قادة جبهة تحرير مورو الإسلامية أن الجماعات المنشقة التي كانت تنتمي إلى الجبهة يمكن أن تكون هي المسئولة عن تلك النزاعات (Yusuf: 2019).
- شغلت ولاية جامبيلا المرتبة التاسعة من حيث نسبة النزاعات المسلحة بنحو ١.٧٢٪ من إجمالي النزاعات المسلحة، ويعزى ذلك إلى وقوع الولاية في جنوب غرب إثيوبيا ويحدها جنوب السودان من الغرب، وولاية أوروميا في الشمال الشرقي، وولاية SNNPR في الجنوب الشرقي، وتتكون المنطقة من أربع مناطق إدارية و١٣ مقاطعة، وتسكن المنطقة خمس مجموعات عرقية من السكان الأصليين، فضلاً عن مجموعات عرقية أخرى ويطلق عليهم غالبًا "سكان

المرتفعات" وتعتبر قبائل النوير والأنواك أكبر مجموعتين في المنطقة، تليهما "المرتفعات". وشهدت الولاية العديد من النزاعات العنيفة، والتي نجمت إلى حد كبير عن التوترات بسبب النزاعات متعددة الطبقات بين الأعراق وداخل الإثنيات والسكان الأصليين مقابل صراعات مع سكان "المرتفعات"، ووصلت هذه النزاعات إلى ذروتها في عام ٢٠٠٣م عندما عرضت الحكومة الإثيوبية امتيازًا للتنقيب عن البترول في جامبيلا لشركة ماليزية، حيث شنت ميليشيات أنواك المسلحة سلسلة من الهجمات ضد المدنيين من سكان المرتفعات ردًا على ذلك، وتعرضت الولاية لحملة عسكرية شهدت مقتل ٤٠٠ مدني على أيدي قوات الأمن الإثيوبية ومعظمهم من سكان المرتفعات، مع استمرار العنف لعدة سنوات، إذ تفاقمت الخلافات العرقية بين الأنواك والنوير، وتعمقت تلك النزاعات المسلحة مع الحرب الأهلية في جنوب السودان وتأثيرها غير المباشر في ولاية جامبيلا، حيث عبور لاجئي النوير من جنوب السودان الحدود باتجاه إثيوبيا؛ مما أدى إلى عدد من الاشتباكات الدموية بين العرقيين(MRG:2023)، علاوة على الغارات المتكررة وعمليات اختطاف الأطفال من قبل الجماعات المسلحة وخاصة جماعة المورلي من جنوب السودان، فضلاً عن الاحتجاجات في مخيمات اللاجئين وحولها في الولاية.

- جاءت ولايات "ديراداوا وسيداما وجنوب غرب وهراري" في المراتب الأخيرة من حيث عدد النزاعات المسلحة بنسب بلغت ١.٠١٪، ٠.٨٤٪، ٠.٥٧٪، ٠.٥٢٪ على الترتيب، ويرجع ذلك إلى صغر كل من مساحة وعدد سكان تلك الولايات الإثيوبية.

رابعًا: تحليلات قياس التوزيعات المكانية للنزاعات المسلحة في إثيوبيا:

يستخدم مصطلح التحليل المكاني على نطاق واسع في نظم المعلومات الجغرافية، ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من الأساليب والإحصاءات والتقنيات التي تستخدم الإرجاع الجغرافي المرتبط بكل قيمة بيانات أو ظاهرة محددة داخل النظام قيد الدراسة (Haining:2004,P.4)، وتعد وسيلة لتحقيق غاية؛ إذ تسعى تحليل البيانات المكانية بطريقة وصفية واستكشافية، فضلاً عن إمكانية بناء نماذج لتحديد العلاقات والتنبؤ بالنتائج في سياق جغرافي (O 'Sullivan & Unwin;2010, P.2).

ويعد تحليل المواقع للظاهرات الجغرافية هو الاتجاه السائد والمعاصر لدى الجغرافيين بهدف تفسير تلك المواضع والأبعاد والأحجام لتلك الظاهرات المختلفة، وبات ذلك محور اهتمام الجغرافيين، إذ يتم ذلك من خلال الاستعانة بتقنيات نظم المعلومات الجغرافية، للوقوف على النمط التوزيعي القائم، وتستخدم تحليلات التوزيعات الجغرافية المركزية Centrography لتحليل التوزيعات الجغرافية عن طريق المركز المتوسط والوسيط والمسافة القياسية والقطع الناقص(Grekousis:2020, P.148)، وفيما يلي عرض لأهم قياسات التوزيع الجغرافي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧– ٢٠٢٣م.

(١) تحليل المركز الجغرافي المتوسط Mean Center ومركز المعدل الفعلي:

وهو عبارة عن القيمة الوسطى أو المركز الجغرافي لمجموعة المعالم المكانية لإحداثيات "X,Y"[٩] لجميع قيم الظاهرة المدروسة "النزاعات المسلحة في إثيوبيا"، ويفيد في مقارنة أكثر من توزيع بياني جغرافي لظاهرات مختلفة، أو في بيانات السلاسل الزمنية لتتبع التغييرات في التوزيع (Grekousis:2020, P.149)، ويحسب بجمع قيم إحداثيات "X" وقسمتها على عددها، وكذلك الحال لإحداثيات المحور "Y"، ويعبر ناتج إحداثي "X,Y " عن موقع المركز المتوسط، وهي المقابل للمتوسط الحسابي للبيانات

غير المكانية، ويوضح **الجدول (٦) والشكل (٧)** قياسات المركز الجغرافي المتوسط للنزاعات المسلحة في إثيوبيا.

جدول (٦) تحليلات المركز المتوسط لأنماط النزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٢٣م.

أنماط النزاعات المسلحة	العدد	قيمة (x)	قيمة (Y)	موقع المركز المتوسط	
				الولاية	المنطقة
المعارك	٣٩٩٣	٣٩.٤٦٨٥٥٩	١٠.١٥١٦٩٤	أمهرة	شيوا الشمالية (AM)
الاحتجاجات	٢٢٥٨	٣٨.٧٦٢٤٨٤	٩.٠٥١٥١٨	أديس أبابا	أديس أبابا
العنف ضد المدنيين	١٩٣٢	٣٨.٦٢٧٤٥٣	٩.٤٥٤٦١١	أوروميا	Finfine Special
التطورات الاستراتيجية	٥٥٨	٣٨.٧٠٨٧٥٨	٩.٩٣٧٤٨٤	أوروميا	شيوا الشمالية (OR)
أعمال الشغب	٥٠٩	٣٨.٨٦٩٠٣٥	٩.٠٣٦١٢٨	أديس أبابا	أديس أبابا
انفجارات/ عنف عن بعد	٣٥٤	٣٨.٩٣٢٣٨٧	١١.٣١٢٧٩٩	أمهرة	جنوب ويلو
الإجمالي	٩٦٠٤	٣٩.٠٣٧٦٦٩	٩.٧٢٤٠٣	أوروميا	شيوا الشمالية (OR)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.8

من خلال تحليل الجدول السابق والشكل (٧) يتبين ما يلي:

- يقع المركز المتوسط للنزاعات المسلحة والذي يتوسط جميع أنماط النزاعات المسلحة في إثيوبيا في ولاية أوروميا، وتحديدًا في منطقة "شيوا الشمالية" ويعزى ذلك إلى وقوع المنطقة بين ولايتي أمهرة وأوروميا واللتان تستحوذان على نحو ٦٠٪ من إجمالي عدد النزاعات المسلحة في الدولة.

- تضم ولاية أمهرة المركز المتوسط للمعارك وتحديدًا في منطقة "شيوا الشمالية AM"، ويرجع ذلك إلى وقوع ما نسبته ١٨.٣٪ من إجمالي المعارك في المنطقة، في حين جاء المركز المتوسط للاحتجاجات وأعمال الشغب في مدينة أديس أبابا، كرد فعل طبيعي كونها عاصمة الدولة.

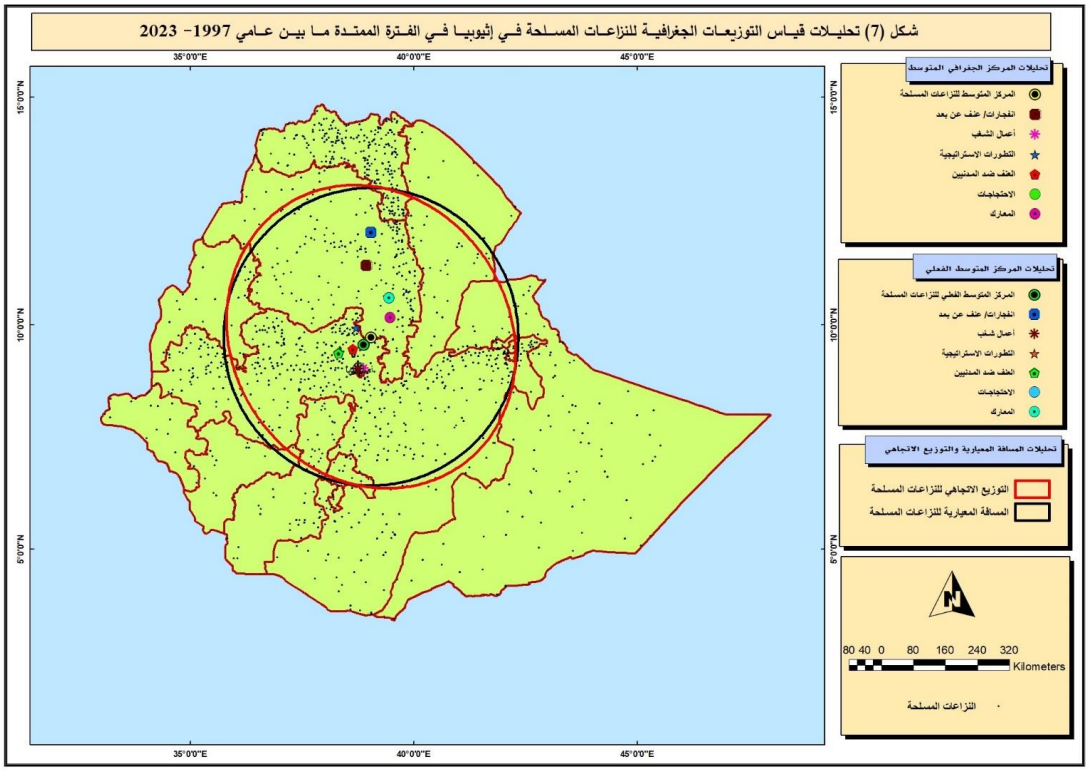

- ضمت ولاية أوروميا وتحديدًا منطقة "Finfine Special" المركز المتوسط لأحداث العنف ضد المدنيين، ويعزى ذلك إلى وقوع ١٠٢٤ حادثة عنف ضد المدنيين في الولاية، شكلت ما نسبته ٧٨.٨٪ من إجمالي حوادث العنف ضد المدنيين في الدولة، وعاد الأمر ليكرر نفسه مرة أخرى في نمط التطورات الاستراتيجية وإن اختلفت المنطقة إلى "شيوا الشمالية OR".

- يقع المركز المتوسط للانفجارات/العنف عن بعد في منطقة "جنوب ويلو" في ولاية أمهرة والتي استحوذت على نحو ٢٨.٢٪ من إجمالي حوادث الانفجارات عن بعد في الدولة الإثيوبية في الفترة ١٩٩٧– ٢٠٢٢م.

(٢) تحليل المركز المتوسط الفعلي Central Feature:

يعد أحد مقاييس النزعة المركزية، ويحدد المركز الجغرافي المتوسط[١٠] موقع الظاهرة الجغرافية الأكثر مركزية إلى جميع الظاهرات في منطقة الدراسة(Grekousis:2020, P.153)، ويوضح **الجدول (٧) والشكل (٧)** تحليلات المركز المتوسط الفعلي لأنماط النزاعات المسلحة في إثيوبيا.

جدول (٧) تحليلات المركز المتوسط الفعلي لأنماط النزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧– ٢٠٢٣م.

أنماط النزاعات المسلحة	العدد	قيمة (x)	قيمة (Y)	موقع المركز المتوسط	
				الولاية	المنطقة
المعارك	٣٩٩٣	٣٩.٤٣٦	١٠.٥٨٩	أمهرة	جنوب ويلو
الاحتجاجات	٢٢٥٨	٣٨.٧٤٧	٩.٠٢٥	أديس أبابا	ليديتا
العنف ضد المدنيين	١٩٣٢	٣٨.٣١٧	٩.٣٨٣	أوروميا	شيوا الغربية
التطورات الاستراتيجية	٥٥٨	٣٨.٧٤٧	٩.٠٢٥	أديس أبابا	ليديتا
أعمال الشغب	٥٠٩	٣٨.٧٤٧	٩.٠٢٥	أديس أبابا	ليديتا
انفجارات/ عنف عن بعد	٣٥٤	٣٩.٠٣٣	١٢.٠٣٣	أمهرة	شمال ويلو
الإجمالي	٩٦٠٤	٣٨.٨٦٧	٩.٥٥	أوروميا	شيوا الشمالية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.8

من خلال تحليل الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- يقع المركز الجغرافي الفعلي للنزاعات المسلحة في ولاية أوروميا، ولا يبعد عن المركز الجغرافي المتوسط إلا بنحو ٢٨.٦ كم، مما يعكس مدى تقارب المركز

الجغرافي المتوسط الافتراضي مع المركز الجغرافي الفعلي مع انحراف بسيط للمركز المتوسط الفعلي نحو الشمال الشرقي عن المركز المتوسط الافتراضي.

- تضم ولاية أمهرة المركز الجغرافي الفعلي للمعارك وتحديدًا منطقة "جنوب ويلو" وتقع شمال منطقة "شيوا الشمالية" والتي تمثل المركز الجغرافي المتوسط الافتراضي بنحو ٥٠.٨ كم.
- يقع المركز الجغرافي الفعلي للاحتجاجات في منطقة "ليديتا" في محيط مدينة أديس أبابا، ويكاد ينطبق مع المركز المتوسط الافتراضي، إذ يقعا على بعد ٩.٢ كم عن بعضهما البعض.
- تضم منطقة "شيوا الغربية" والتي تقع ضمن الحدود الإدارية لولاية أوروميا المركز الجغرافي الفعلي لأحداث العنف ضد المدنيين، ويتقارب مع المركز الجغرافي المتوسط، حيث تبلغ المسافة بينهما ٣٥.٦ كم مع انحراف بسيط للمركز المتوسط الفعلي نحو الجنوب الشرقي عن المركز المتوسط الافتراضي.
- يقع المركز الجغرافي للتطورات الاستراتيجية في مدينة أديس أبابا في منطقة "ليديتا" إلى الجنوب مباشرة من المركز الجغرافي المتوسط، وإن بَعُد عنه بمسافة قدرها ١٠١ كم.
- يكاد يتطابق المركز الجغرافي الفعلي لأعمال الشغب مع المركز الجغرافي المتوسط الافتراضي، إذ لا يبتعدا عن بعضهما البعض سوى بنحو ١٣.٧ كم ويقعان في مدينة أديس أبابا.
- يقع المركز الجغرافي الفعلي للانفجارات/العنف عن بعد في منطقة "شمال ويلو" ضمن الحدود الإدارية لولاية أمهرة، مع انحراف بسيط نحو الجنوب الشرقي عن المركز الجغرافي المتوسط الافتراضي حيث يبعد عنه ٨٢.٨ كم.

(٣) تحليل المسافة المعيارية Standard Distance:

هي مقياس للتشتت "الانتشار"، ويعبر عن توزيع الظاهرات المكانية حول مركز المتوسط الهندسي[١١]، ويتم تمثيلها بدائرة نصف قطرها يساوي قيمة المسافة المعيارية

لتحديد منطقة تركز أغلب مفردات الظاهرة قيد الدراسة، ومن ثم يمكن معرفة مدى تركزها أو انتشارها المكاني، ويتمحور مركز هذه الدائرة في موقع إحداثيات متوسط مركز التوزيع للظاهرات(Grekousis:2020, P.154)، وهي تشبه الانحراف المعياري للبيانات غير المكانية في الإحصاء الوصفي (Lee & Wong:2001, P.44). ويوضح **الجدول (٨) والشكل (٧)** تحليلات المسافة المعيارية لأنماط النزاعات المسلحة في إثيوبيا.

جدول (٨) تحليلات المسافة المعيارية لأنماط النزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧– ٢٠٢٣م.

أنماط النزاعات المسلحة	العدد	المسافة المعيارية "كم"	النزاعات الداخلة ضمن دائرة الانحرافات المعيارية	
			العدد	%
المعارك	٣٩٩٣	٥٢٨١٣٠.٦٤٩٤٥٧	٢٣٦٠	٥٩.١٠
الاحتجاجات	٢٢٥٨	٢٦٠٦٧٣.١٢٤٥٤٤	١٣٧٠	٦٠.٦٧
العنف ضد المدنيين	١٩٣٢	٤٠٩١٩٦.٥٦١٦٦٧	١١٠٦	٥٧.٢٥
التطورات الاستراتيجية	٥٥٨	٣٢٠١٨٤.٨٠٩١٩٥	٣٣٨	٦٠.٥٧
أعمال الشغب	٥٠٩	٢٦٨٤٢٣.٨٦٥٧٠٩	٢٩٩	٥٨.٧٤
انفجارات/ عنف عن بعد	٣٥٤	٣٥٦١٥٩.٥٠١٢٥٧	٢٤٠	٦٧.٨٠
الإجمالي	٩٦٠٤	٤٢٦٨٢٩.٩٢٣٦٦	٥٧٢٨	٥٩.٦٤

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.8

ومن خلال تحليل الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- تم رسم دائرة قطرها ٤٢٦.٨كم تمثل المسافة المعيارية للنزاعات المسلحة في إثيوبيا ويقع ضمنها ٥٩.٦٤٪ من النزاعات المسلحة حول نقطة المركز، في حين وجد أن

النزاعات المسلحة التي تقع خارج نطاق دائرة المسافة المعيارية تمثل ٤٠.٣٦٪ من جملة النزاعات المسلحة في إثيوبيا، مما يؤشر على التركز والتجمع.

- يقع نحو ثلثي أنماط النزاعات المسلحة في إثيوبيا في نطاق المسافة المعيارية، وإن تباينت قليلاً عن ذلك، حيث تراوحت جميع أنماط النزاعات المسلحة ضمن نطاق للمسافة المعيارية يتراوح بين ٥٧: ٦٧٪ من جملة كل نمط من أنماط النزاعات المسلحة، مما يؤكد على تركزها داخل الدولة الإثيوبية.

(٤) تحليل التوزيع الاتجاهي "القطع الناقص المعياري" Standard Deviational Ellipse**:**

وينشئ هذا التحليل شكل بيضاوي لتحديد الاتجاه الجغرافي للظاهرة محل الدراسة[١٢]، ويكشف عن ميل الظاهرة محل الدراسة نحو اتجاهات محددة، فضلاً عن إمكانية المقارنة بين الظاهرات المختلفة، وهو أكثر استخدامًا من المسافة المعيارية(Grekousis:2020, P.158)، ويوضح **الجدول (٩) والشكل (٧)** تحليلات التوزيع الاتجاهي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا.

جدول (٩) تحليلات التوزيع الاتجاهي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧- ٢٠٢٣م.

أنماط النزاعات المسلحة	العدد	قيمة زاوية الانحراف(*)	اتجاه توزيع النزاعات	النزاعات داخل حيز القطع الناقص	
				العدد	%
المعارك	٣٩٩٣	١٤٧.٩٦٠٨٩٢	الشمال الشرقي	٢٤٣٥	٦٠.٩٨
الاحتجاجات	٢٢٥٨	٨٢.١١١١٤٩	شرقي- غربي	١٤٠٥	٦٢.٢٢
العنف ضد المدنيين	١٩٣٢	٩٩.٣٨٤٠٨٥	شرقي- غربي	١١٤٠	٥٩.٠١
التطورات الاستراتيجية	٥٥٨	١٧٢.٤٣٠٤٥٧	الشمال الشرقي	٣٥٢	٦٣.٠٨
أعمال الشغب	٥٠٩	٥٤.٩٠٩٢٤١	الشمال الغربي	٣٠٠	٥٨.٩٤
انفجارات/ عنف عن بعد	٣٥٤	١٦٥.٧٩٧٥٧	الشمال الشرقي	٢٥٤	٧١.٧٥
الإجمالي	٩٦٠٤	١٤٤.٢٠٧١١٩	الشمال الشرقي	٥٧٠٢	٥٩.٣٧

(*) **قيمة زاوية انحراف التوزيع: ويقصد بها زاوية ميل المحور الأكبر مقاسة من اتجاه الشمال.**

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.8

ومن خلال تحليل الجدول والشكل السابقين يتضح ما يلي:

- يأخذ الاتجاه الفعلي لتوزيع النزاعات المسلحة في إثيوبيا شكلاً بيضاويًا يمتد في اتجاه الشمال الشرقي، وأن نسبة النزاعات المسلحة داخل هذا القطع الناقص تبلغ ٥٩.٣٧٪ من جملة عددها في الدولة، في حين تبلغ نسبة تبعثرها حول ذلك الشكل البيضاوي نحو ٤٠.٦٣٪ من إجمالي عدد النزاعات المسلحة في إثيوبيا، وذلك

يتفق مع نتائج تحليلات المسافة المعيارية ويؤكد على تركز النزاعات المسلحة في الدولة.

- يتخذ القطع الناقص لتوزيع المعارك الاتجاه الشمالي الشرقي، ويستحوذ على ٦٠.٩٨٪ من جملة المعارك في الدولة.
- تتراوح الاتجاهات الفعلية لتوزيع أنماط النزاعات المسلحة بين الاتجاه الشمالي الشرقي كما هو الحال في كل من "المعارك، والتطورات الاستراتيجية، والانفجارات/العنف عن بعد"، في حين تأخذ كل من "الاحتجاجات، والعنف ضد المدنيين" الاتجاه الشرقي الغربي، واتخذت أعمال الشغب الاتجاه الشمال الغربي.
- تكاد تتطابق نتائج تحليلات القطع الناقص الاتجاهي مع تحليلات المسافة المعيارية، إذ يقع ما يتراوح بين ٥٨: ٧١٪ من إجمالي أنماط النزاعات المسلحة داخل الشكل البيضاوي للقطع الناقص، مما يدل على مركزية التوزيع لأنماط النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية.

خامسًا: تحليلات الأنماط الجغرافية للنزاعات المسلحة في إثيوبيا:

يعد التوزيع أساس العمل الجغرافي، وعُرفت الجغرافيا في إحدى مراحلها بأنها علم التوزيعات، ويهتم الجغرافي بمعرفة أنماط التوزيع وما ينطوي على ذلك من قوى وعوامل وراء هذه الأنماط، ولبيان ذلك وباستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية وتحديدًا كل من "تحليل صلة الجوار، وتحليل كيرنل، والتحليل العنقودي للمسافات المتعددة، ودليل موران، وقرينة التجميع العالي/المنخفض"، يمكن الخروج بتوصيف للنماذج المكانية كميًا وتحديد العلاقات المكانية لتوزيع النزاعات المسلحة في إثيوبيا، ومعرفة ما إذا كانت الظاهرة تنتشر وفق نموذج توزيعي معين وإلى أي مدى تقترب من

هذا النموذج، وتعتمد هذه الوسائل على الإحصاءات المكانية لتمثيلها على الخرائط بغرض الحصول على النماذج المكانية والعلاقات الارتباطية الحقيقية للنماذج المكانية بالعوامل الجغرافية (Gones,1997: 212).

(١) تحليل صلة الجوار أو الجار الأقرب Average Nearest Neighbor:

يهدف إلى تحليل المسافة الحقيقية الفاصلة بين مواضع النزاعات ونسبة معدلها إلى معدل المسافة المتوقعة الفاصلة بينها في نمط التوزيع[١٣]، وذلك للتوصل إلى معيار كمي يستدل من خلاله على نمط التوزيع المكاني لتلك النزاعات، وتم اختيار طريقة Euclidean Distance لحساب المسافة بين النزاعات، وهي الطريقة الافتراضية حيث تقوم بحساب المسافة بين نقطتين A وB متصلتين أو أكثر من المواقع المجاورة المحددة بخط مستقيم (Grekousis:2020, P.17)، ويتم تطبيقها على الظاهرات ذات المواقع المكانية التي يمكن تعيينها كنقاط (Sanford:1978, PP114-118). ويوضح **الجدول (١٠) والشكل (٨)** النمط التوزيعي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا وفقًا لقرينة الجار الأقرب.

جدول (١٠) أنماط توزيع النزاعات المسلحة في ولايات إثيوبيا باستخدام قرينة الجار الأقرب.

الولايات	NN Expected(*)	N(**)	R=2dxN/A(***)	Z-Score	P-Value	R(****)
أديس أبابا	570.3832	434	0.043478	-38.121565	0.000000	عنقودي/متجمع
عفار	8818.4233	334	0.146840	-29.151224	0.000000	عنقودي/متجمع
أمهرة	5159.4652	1523	0.134094	-64.647465	0.000000	عنقودي/متجمع
بني شينقول/ جوميز	7564.7143	226	0.092824	-26.147817	0.000000	عنقودي/متجمع
ديراداوا	1670.9286	97	0.100974	-16.939051	0.000000	عنقودي/متجمع
جامبيلا	6942.7577	165	0.108521	-21.907061	0.000000	عنقودي/متجمع
هراري	1379.5472	50	0.100343	-12.170065	0.000000	عنقودي/متجمع
أوروميا	4422.4392	4204	0.092390	-112.580066	0.000000	عنقودي/متجمع
سيداما	4662.2340	81	0.224412	-13.187901	0.000000	عنقودي/متجمع
SNNPR	8333.9912	231	0.211436	-22.928403	0.000000	عنقودي/متجمع
صوماليا	8927.8806	991	0.100920	-54.145979	0.000000	عنقودي/متجمع
جنوب غرب	13413.5754	55	0.278892	-10.230866	0.000000	عنقودي/متجمع
تيجراي	3401.7643	1213	0.065930	-62.030317	0.000000	عنقودي/متجمع
إجمالي الدولة	5491.3674	9604	0.095299	-169.61417	0.000000	عنقودي/متجمع

(*) متوسط المسافات الفاصلة بين مواقع النزاعات "م". (**) عدد النزاعات.

(***) معامل صلة الجوار (****) النمط التوزيعي.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.8

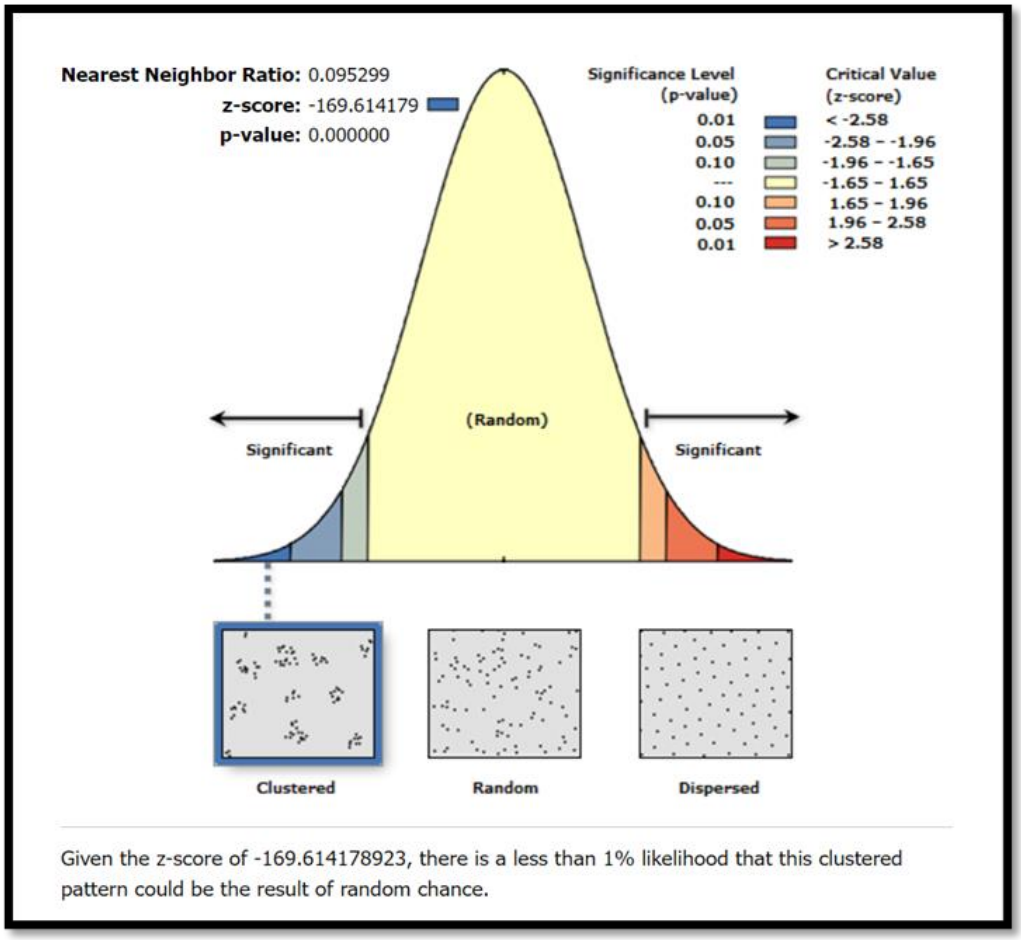

شكل (٨) تحليل قرينة الجار الأقرب لنمط التوزيع المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا ١٩٩٧-٢٠٢٣م.

ومن خلال دراسة الجدول والشكل يتبين أن مجموع المسافات الفاصلة بين مواقع النزاعات في منطقة الدراسة نحو ٥٤٩١.٣ كم، وعدد النزاعات المسلحة ٩٦٠٤، ومساحة الدولة ١١٠٤٣٠٠كم^{٢}، وبالتالي فإن معامل صلة الجوار بلغ نحو ٠.٠٩٥، مما يعني أن نمط توزيع النزاعات المسلحة في منطقة الدراسة من النوع العنقودي/ المتجمع Clustered، ويحدث ذلك عندما تتقارب كل النزاعات، حيث تكون قيمة Rn تساوي صفرًا، ولكن نظرًا لعدم وجود توزيع عنقودي خالص، تميل قيم Rn إلى أن

تكون أعلى من الصفر ولكن أقل من الواحد، ويستنتج من ذلك أن النزاعات المسلحة في إثيوبيا تتقارب من بعضها البعض في حيز مكاني صغير.

(ب) تحليل كيرنل Kernel Density **لاختبار كثافة تركز النزاعات المسلحة:**

يستخدم هذا التحليل[١٤] لبيان كثافة النزاعات المسلحة في المساحة الجغرافية الممتدة على الولايات الواقعة عليها، من خلال حساب كثافة النقاط حول المركز بحيث يكون أكبر تركز حول نقطة التمركز الرئيسية ويقل التركز المكاني بالابتعاد عنها، ويوضح **الشكل (٩)** تحليل كيرنل لاختبار كثافة تركز النزاعات المسلحة في إثيوبيا.

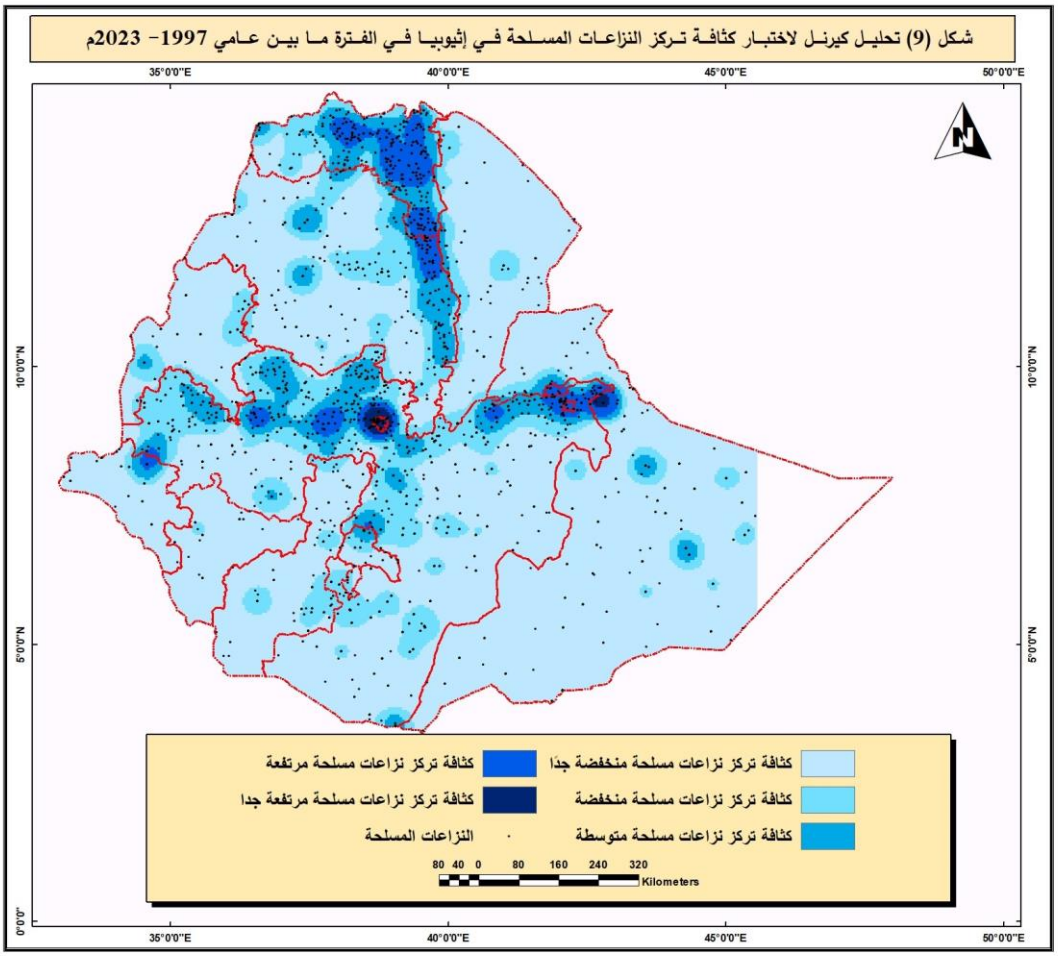

ويسلط الشكل السابق الضوء على المناطق المعرضة للنزاعات المرتفعة والمنخفضة في إثيوبيا، حيث تم تحديد العديد من النقاط الساخنة للنزاعات بوضوح، في حين تشير المناطق الفاتحة إلى مناطق النزاعات منخفضة الكثافة. ويتضح أن نمط النزاعات المسلحة يشبه نموذج متعدد المراكز، حيث أن هناك عدة نقاط مركزية كبيرة ساخنة للنزاعات المسلحة.

ويمكن تقسيم البؤر الساخنة والأخرى الباردة في الولايات الإثيوبية إلى ما يلي:

- مناطق تركز مرتفعة جدًا للنزاعات المسلحة: وتمثلت في بؤرتين ساخنتين أولهما في مدينة أديس أبابا، والثانية في المنطقة الفاصلة بين ولايتي صوماليا وأوروميا.
- مناطق تركز مرتفعة للنزاعات المسلحة: وتمثلت في نحو ثمان بؤر ساخنة للنزاعات المسلحة، جاء أكبرها في ولاية تيجراي وهي أكبر البؤر الساخنة المرتفعة للنزاع وتكاد تغطي ما يقرب نصف مساحة الولاية، تليها ولاية أوروميا بخمس بؤر ساخنة مرتفعة للنزاع المسلح، في حين جاءت بؤرتين على المناطق الحدودية، الأولى بين ولايتي صوماليا وأوروميا، والثانية بين ولايتي أوروميا وجامبيلا.
- مناطق تركز متوسطة للنزاعات المسلحة: وتتمثل تلك البؤر في جميع الولايات الإثيوبية، وإن تباينت أعدادها من ولاية لأخرى، وكذلك الحال في مناطق التركز المنخفضة للنزاعات المسلحة.
- مناطق تركز منخفضة جدًا للنزاعات المسلحة: وتنتشر تلك البؤر الباردة على جميع صفحة الإقليم الإثيوبي.

(ج) التحليل العنقودي للمسافات المتعددة Multi-Distance Spatial Cluster Analysis (Ripley's K Function):

ويطلق عليه طريقة التابع "K Function"[١٥]، وتستخدم لتوضيح الأنماط التوزيعية للنزاعات المسلحة ومعرفة تغيرها في مسافات مختلفة، وما إذا كانت تتخذ نمطًا مشتتًا أو متجمعًا، حيث تشير قيمة دالة "K" إلى معدل قيم المسافة الفاصلة بين موقع كل ظاهرة وبقية الظاهرة ضمن مسافة محددة(Grekousis:2020, PP.172-173)، وتقارن بمعدل المسافة المتوقع ظهورها بين نفس الظاهرات ضمن المسافة نفسها في حالة التوزيع العشوائي، لذلك فإن آلية القياس تعتمد على تحديد متوسط عدد الظاهرات المجاورة لكل ظاهرة ضمن مسافة محددة، فكلما ازدادت المسافة المحيطة بالظاهرات زادت عدد العناصر المجاورة لها، وتشترك مع تحليل صلة الجوار في أن كليهما يعتمدان على المسافة بين الظاهرات، ويتم تمثيل قيم دالة "K" النظرية والفعلية بيانيًا على المحور العمودي وقيم المسافة على المحور الأفقي، وإذا كان منحني قيمة دالة "K" النظرية أكبر من قيم منحني قيمة "K" الفعلية عند أية مسافة فإن نمط التوزيع لعناصر الظاهرة يتخذ نمطًا متجمعًا، ولكن عندما تكون قيمة منحني دالة "K" الفعلي أدنى من قيمة منحني دالة "K" النظري عند أية مسافة فإن نمط توزيع عناصر الظاهرة يتخذ نمطًا منتشرًا، وعند تطبيق المنحنيين لقيم دالة "K" الفعلي والنظري فإن هذا يدل على أن نمط توزيع عناصر الظاهرة يتخذ نمطًا عشوائيًا (Mitchell,2005: 93-100).

ويوضح **الشكل (١٠)** قيم "K" وبمقارنة قيم التابع "K" الفعلية مع قيم التابع "K" النظرية لعدة مسافات بالنسبة لنمط توزيع النزاعات المسلحة في إثيوبيا، يتبين أن نمط توزيع النزاعات المسلحة يتخذ نمطًا متجمعًا مع تباين بسيط عند بعض المسافات، ويقف وراء ذلك قوى وعوامل محددة تتمثل في تركز النزاعات المسلحة في بعض الولايات وتشتتها في ولايات أخري.

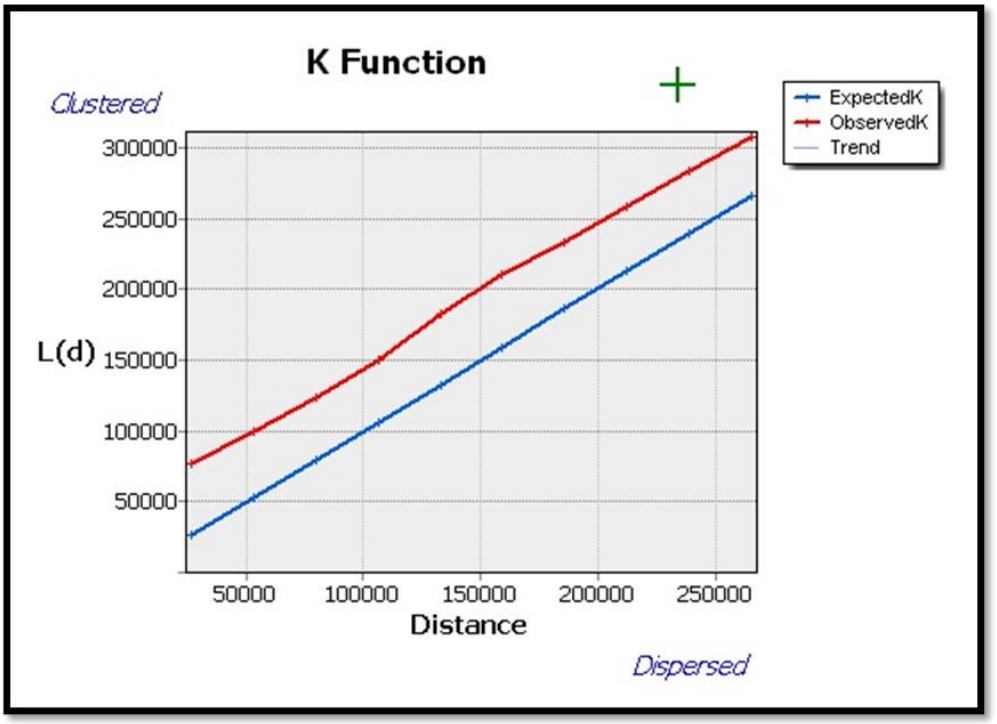

شكل (١٠) مقارنة بين قيم التابع "k" والمسافة للنزاعات المسلحة في إثيوبيا.

(د) تحليل الترابط المكاني بدليل موران Spatial Auto Correlation (Moan's I):

يحسب هذا المؤشر الارتباط المكاني عن طريق مواقع المعالم الجغرافية "النزاعات المسلحة" فضلاً عن قيم وصفية لكل الظاهرات لحساب معامل الارتباط المكاني[١٦]، إذ يقيم النمط العام لمجموعة البيانات المكانية(Grekousis:2020, PP.211-215)، وتتراوح قيم هذا التحليل بين -١: +١، وتعني القيم القريبة من السالب أن نمط التوزيع مشتت أو متباعد وأن هناك ارتباط تلقائي مكاني سالب، في حين تعني القيم القريبة من الواحد الصحيح أن نمط التوزيع متقارب أو متجمع ويوجد ارتباط تلقائي مكاني إيجابي، في حين تشير القيم القريبة من الصفر إلى نمط التوزيع العشوائي.(O'Sullivan & Unwin: 2010, p. 206). ويوضح **الجدول (١١) والشكل (١١)** أنماط توزيع النزاعات المسلحة في الولايات الإثيوبية باستخدام دليل موران.

جدول (١١) أنماط توزيع النزاعات المسلحة في الولايات الإثيوبية باستخدام دليل موران.

الولايات	N	Moran' index	Z-Score	P-Value	النمط التوزيعي
أديس أبابا	434	-0.002581	-0.334510	0.737995	عشوائي
عفار	334	0.003692	0.389170	0.697150	عشوائي
أمهرة	1523	0.043602	7.146269	0.000000	عنقودي/متجمع
بني شينقول/ جوميز	226	0.129956	8.281505	0.000000	عنقودي/متجمع
ديراداوا	97	-0.011227	-0.393488	0.693959	عشوائي
جامبيلا	165	-0.006242	-0.026364	0.978967	عشوائي
هراري	50	-0.022836	-0.340080	0.733796	عشوائي
أوروميا	4204	0.031139	8.061437	0.000000	عنقودي/متجمع
سيداما	81	0.011532	1.551478	0.120787	عشوائي
SNNPR	231	0.279756	10.688371	0.000000	عنقودي/متجمع
صوماليا	991	-0.000768	0.064869	0.948278	عشوائي
جنوب غرب	55	-0.046649	-0.447727	0.654350	عشوائي
تيجراي	1213	0.567060	63.998309	0.000000	عنقودي/متجمع
إجمالي الدولة	9604	0.100696	49.225501	0.000000	عنقودي/متجمع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.8

ومن خلال تحليل الجدول السابق والشكل (١١) يتضح ما يلي:

- بلغت قيمة **Moran' Index** للنزاعات المسلحة في إثيوبيا ٠.١٠٠٦، ومن ثم يتمثل النمط التوزيعي لتلك النزاعات في النمط العنقودي/ المتجمع **Clustered**.
- تباينت الأنماط التوزيعية داخل الولايات الإثيوبية ما بين النمط العشوائي **Dispersed** في ولايات "أديس أبابا وعفار وديراداوا وجامبيلا وسيداما وصوماليا وجنوب غرب"، حيث تراوحت قيمة **Moran' Index** لهذه الولايات ما بين – ٠.٠٤٦: ٠.٠١١. في حين جاء النمط التوزيعي في بقية الولايات من النوع العنقودي/ المتجمع بقيم تراوحت بين ٠.٠٣١: ٠.٥٦٧.

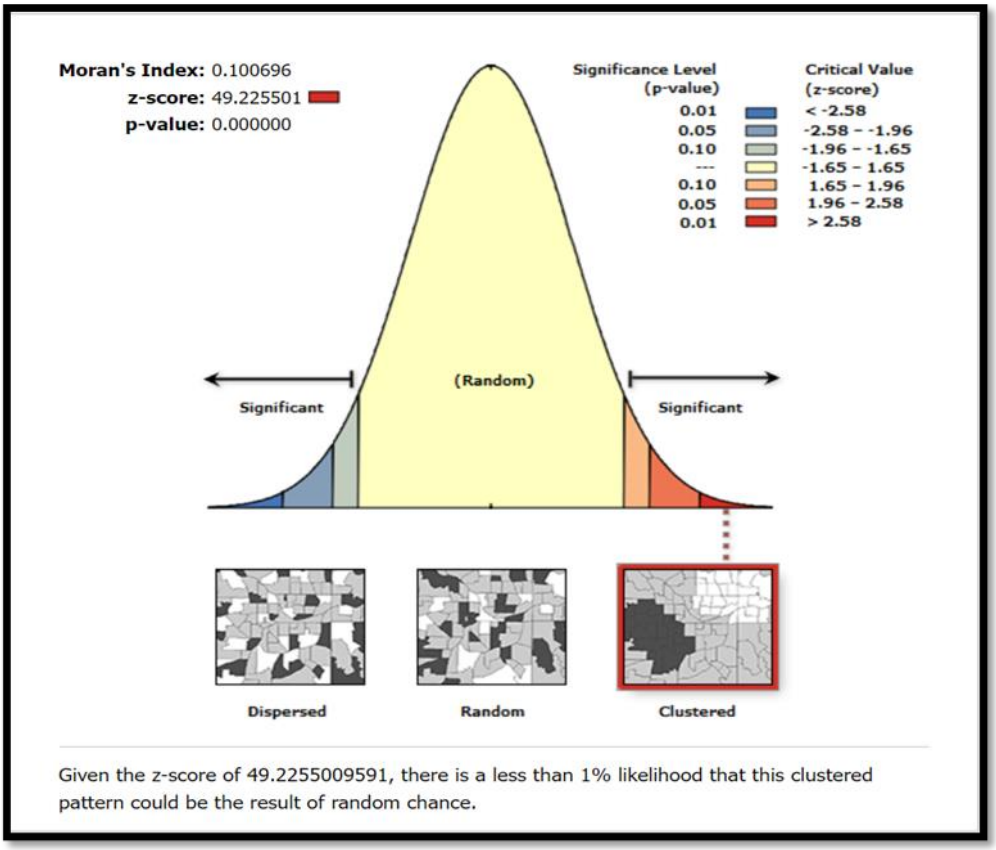

شكل (١١) النمط التوزيعي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا ١٩٩٧– ٢٠٢٣ باستخدام Moan's I

(هـ) تحليل قرينة التجميع العالي/المنخفض (Getis-Ord General G) High/Low Clustering:

هـو مؤشـر احصـائي يسـتخدم لحسـاب الارتبـاط المكـاني التلقـائي العام[١٧]، (O'Sullivan & Unwin: 2010, p. 223) ويحدد ما إذا كان الارتباط التلقائي المكاني الإيجابي المكتشف ناتجًا عن تجميع القيم العالية أو بسبب تجميع القيم المنخفضة، وعندما تكون**P-Value** صغيرة عادة فيتم رفض فرضية العدم، وإذا كانت **Z-Score** موجبة فإن القيمة الإحصائية العامة تكون أكبر من المتوقع مما يشير إلى تركيز القيم العالية "النقاط الساخنة" والعكس صحيح مما يدل على ارتباط ذاتي إيجابي

(Grekousis:2020, P.217). ويوضح **الجدول (١٢) والشكل (١٢)** الأنماط التوزيعية للنزاعات المسلحة في إثيوبيا باستخدام قرينة التجميع العالي/ المنخفض.

جدول (١٢) الأنماط التوزيعية للنزاعات المسلحة في الولايات الإثيوبية باستخدام Getis-Ord General G

الولايات	عدد النزاعات	Observed General G (*)	Expected General G(**)	Z-Score	P-Value	نمط التوزيع
أديس أبابا	434	0.693328	0.690008	0.321489	0.747840	عشوائي
عفار	334	0.053751	0.053504	0.159336	0.873404	عشوائي
أمهرة	1523	0.020653	0.021015	-0.910129	0.362755	عشوائي
بني شينقول/ جوميز	226	0.132596	0.110649	4.394175	0.000011	متجمع عالي
ديراداوا	97	0.862109	0.861052	0.065386	0.947866	عشوائي
جامبيلا	165	0.439057	0.420408	0.855776	0.392122	عشوائي
هراري	50	0.887468	0.883271	0.361195	0.717954	عشوائي
أوروميا	4204	0.006914	0.007249	-3.665557	0.000247	متجمع منخفض
سيداما	81	0.331392	0.358066	-1.087558	0.276790	عشوائي
SNNPR	231	0.056969	0.046876	4.443184	0.000009	متجمع عالي
صوماليا	991	0.092325	0.094229	-0.716008	0.473986	عشوائي
جنوب غرب	55	0.123529	0.129983	-0.719159	0.472043	عشوائي
تيجراي	1213	0.009190	0.015975	-11.835026	0.000000	متجمع منخفض
إجمالي الدولة	9604	0.004169	0.004998	-10.480284	0.000000	متجمع منخفض

* الملاحظة العامة ** التوقع العام

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج ArcGIS 10.8

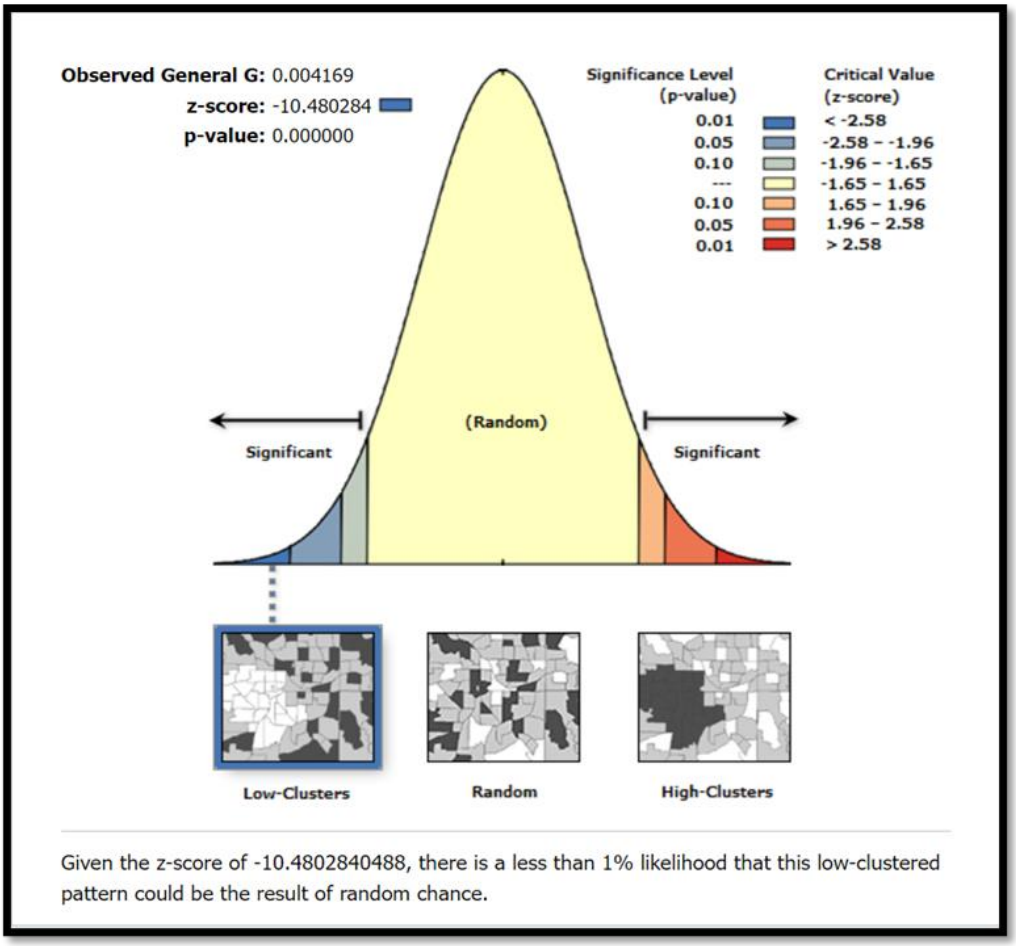

شكل (١٢) النمط التوزيعي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا ١٩٩٧– ٢٠٢٣ باستخدام Getis-Ord General G

من خلال تحليل **الجدول والشكل** السابقين يمكن الخروج بالأنماط التوزيعية للنزاعات المسلحة في الولايات الإثيوبية في الفترة ١٩٩٧– ٢٠٢٣م على النحو التالي:

- ولايات ذات نمط توزيعي عشوائي للنزاعات المسلحة: وتمثلت في تسع ولايات وهي "أديس أبابا وعفار وأمهرة وديراداوا وجامبيلا وهراري وصوماليا وجنوب غرب وسيداما"، وتراوحت قيم **General G** بين ٠.٠٢١: ٠.٨٨.

- ولايات ذات نمط توزيعي متجمع عال للنزاعات المسلحة: وتمثلت في ولايتي " بني شينقول/جوميز و SNNPR"، وجاءت قيم **General G** ٠.١١٠٦، ٠.٠٤٦ على الترتيب.
- ولايات ذات نمط توزيعي متجمع منخفض للنزاعات المسلحة: وتمثلت في ولايتي "أوروميا وتيجراي"، بقيم ٠.٠٠٧ و ٠.٠١٥ على الترتيب.

ومن ثم يمكن القول بأن نمط التوزيع المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا وفقًا لنتائج **General G** من النمط المتجمع المنخفض بقيمة بلغت ٠.٠٠٠٤.

سادسًا: تحليلات الكتلة الجغرافية للنزاعات المسلحة في إثيوبيا:

(١) التحليل العنقودي والانعزالي Cluster and Outlier Analysis (Anselin Local Moran's I):

هو تحليل إحصائي مكاني يستخدم لحساب الارتباط المكاني المحلي[١٨]، ولتتبع القيم المتطرفة المكانية (Grekousis:2020, P.223) وقد استخدم بغرض تصنيف الحالات أو المتغيرات "النزاعات المسلحة" وترتيبها بطرق معينة داخل عناقيد Cluster على أن تكون المتغيرات متجانسة فيما بينها وتختلف عن متغيرات أخرى. ويوضح **الشكل (١٢)** التحليل العنقودي الانعزالي بمؤشر موران للنزاعات المسلحة في إثيوبيا، ومن خلاله يمكن تقسيم النزاعات المسلحة في إثيوبيا وفقًا لتكتلها إلي:

- بلغ إجمالي النزاعات المسلحة ذات التكتل ٤٩٢١ نزاعًا مسلحًا، شكلت ما نسبته ٥١.٢٣٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في إثيوبيا، في حين تطرفت النسبة الباقية والمقدرة بنحو ٤٨.٧٪.
- نزاعات مسلحة ذات تكتل عالي جدًا **HH**: وبلغ عددها ٦٤٨ نزاعًا مسلحًا، تمثل ١٣.١٦٪ من إجمالي النزاعات المسلحة ذات التكتل، وجاء تمركزها في ولاية تيجراي بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت ٩٩.٣٨٪ من إجمالي النزاعات ذات التكتل

العالي جدًا، تليها ولاية بني شينقول/جوميز بنسبة ٠.٣١٪، ثم ولايتي جامبيلا و SNNPR بنسبة ٠.١٥٪ لكل منهما.

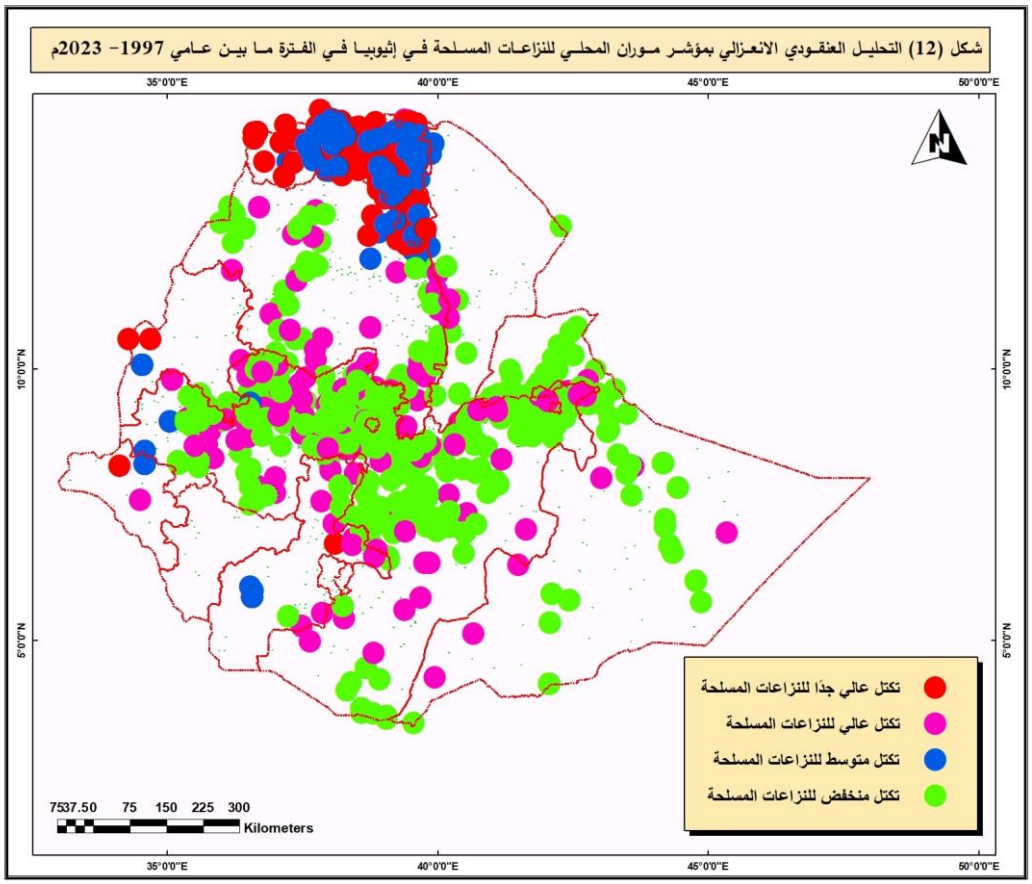

- نزاعات مسلحة ذات تكتل عالي **HL**: مثلت ما نسبته ٧.٨٢٪ من إجمالي النزاعات المسلحة ذات التكتل، وقد استحوذت ولاية أوروميا على ٨٣.٥٢٪ من إجمالي تلك النزاعات، تلتها ولاية أمهرة بنسبة ٦.٤٢٪، ثم صوماليا ٣.٣٥٪، في حين حلت مدينة أديس أبابا في المرتبة الرابعة بسبع تكتلات شكلت ما نسبته ١.٩٦٪ من إجمالي النزاعات المسلحة ذات التكتل العالي، تلتها ولاية SNNPR بنسبة ١.٤٠٪، ثم ولاية سيداما بأربع تكتلات، وتكتلين في مدينة ديراداوا، وأخيرًا

تكتل واحد في ولايات جامبيلا وتيجراي وهراري بنسبة ٠.٢٨٪ من إجمالي التكتل العالي للنزاعات المسلحة.

- نزاعات مسلحة ذات تكتل متوسط **LH:** وقد بلغ عددها ٢٩٩ نزاعًا مسلحًا، شكلت نحو ٦.٠٨٪ من إجمالي النزاعات المسلحة ذات التكتل والبالغة ٤٩٢١ نزاعًا مسلحًا، وتوزعت في سبع ولايات وهي تيجراي والتي استحوذت على ٩٣.٦٥٪ من إجمالي النزاعات ذات التكتل المتوسط، تليها ولاية أمهرة بنسبة ٣.٣٤٪، ثم كل من SNNPR وأوروميا بثلاثة تكتلات لكل منهما مثلت ١٪، وأخيرًا ولايتي جامبيلا وبني شينقول/جوميز بتكتل واحد شكلت ما نسبته ٠.٣٣٪ من إجمالي النزاعات المسلحة ذات التكتل المتوسط.
- نزاعات مسلحة ذات تكتل منخفض **HL:** وبلغ عددها ٣٣٢٥، مثلت ما نسبته ٦٨.١٠٪ من إجمالي النزاعات المسلحة ذات التكتل، واستحوذت ولاية أوروميا على ما نسبته ٩٨.٥٧٪ من إجمالي النزاعات ذات التكتل المنخفض، في حين توزعت النسب الباقية على ولايات "أمهرة وصوماليا وعفار وتيجراي وجامبيلا وهراري" على الترتيب ولم يتجاوز أي منها نسبة ١٪ من إجمالي النزاعات المسلحة منخفضة التكتل.

(٢) تحليل النقاط الساخنة (Hot Spot Analysis (Getis-Ord Gi*:

تحليل إحصائي مكاني يحدد مجموعات ذات دلالة إحصائية من القيم العالية "النقاط الساخنة"، ومجموعات أخرى من القيم المنخفضة "النقاط الباردة"، ويستخدم كمقياس للارتباط المكاني ويسمى أيضًا بتحليل "النقاط الفعالة"[١٩]، حيث يحدد ما إذا كانت الظاهرة المكانية متجمعة مكانيًا (O'Sullivan & Unwin: 2010, p. 219)، وذلك من خلال الحصول على القيم المعيارية Z-Score والقيم الاحتمالية P-Value، وتشير القيمة المعيارية الموجبة إلى النقاط الساخنة، في حين تشير القيم المعيارية

السالبة إلى النقاط الباردة. ويوضح **الشكل (١٣)** تحليل النقاط الساخنة للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ما بين عامي ١٩٩٧– ٢٠٢٣م.

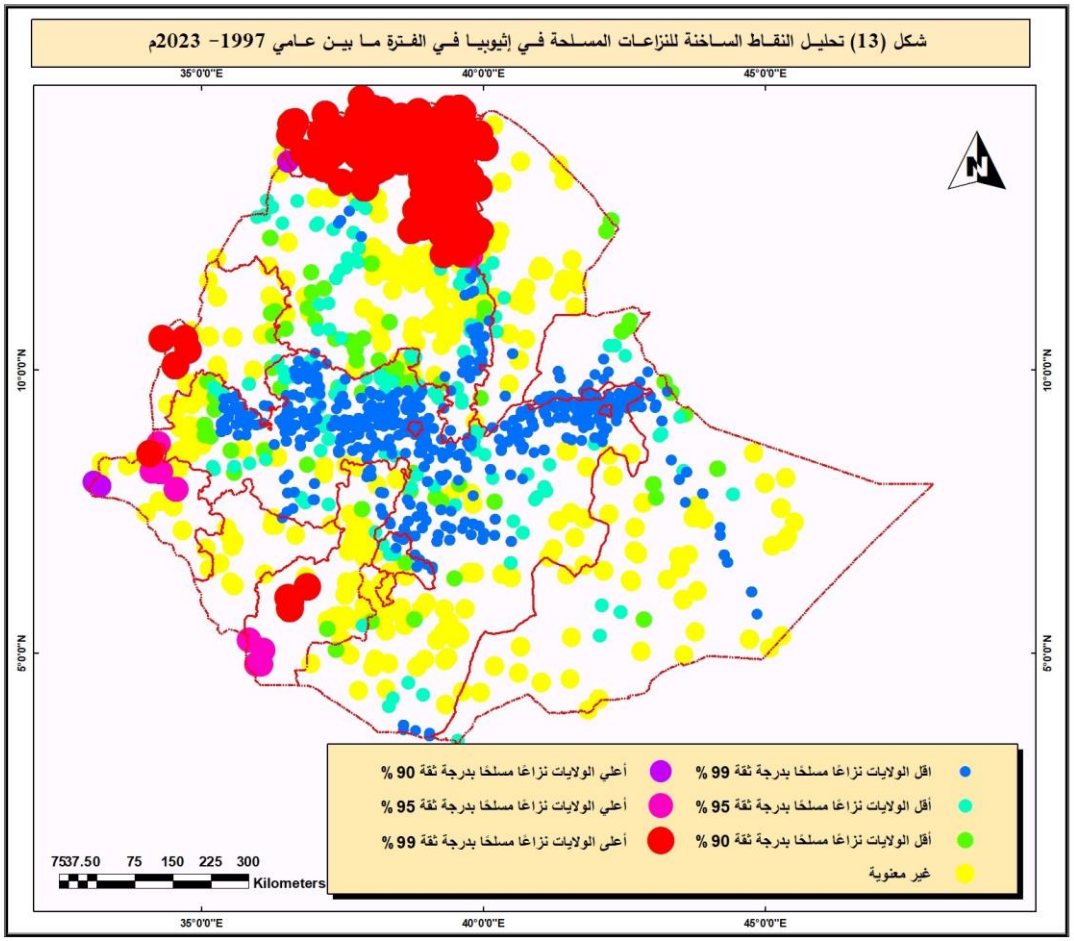

ومن خلال تحليل الشكل السابق ووفقًا لتحليل Getis-Ord Gi* وقيم Gi_Bin يمكن تقسيم النزاعات المسلحة في إثيوبيا كما يلي:

- الولايات الأعلى نزاعًا مسلحًا بدرجة ثقة ٩٩٪: حيث بلغت Gi_Bin ما قيمته +٣ في ولاية تيجراي، والأجزاء الشمالية من ولاية أمهرة، وشرق ولاية بني شينقول/جوميز، والأجزاء الوسطي من ولاية SNNPR.

- الولايات الأعلى نزاعًا مسلحًا بدرجة ثقة ٩٥٪: وهي الولايات التي جاءت بها Gi_Bin عند القيمة +٢، وتمثلت في ٣٠ موقعًا، وهي الأجزاء الشمالية من ولاية جامبيلا، وجنوب ولاية SNNPR.
- الولايات الأعلى نزاعًا بدرجة ثقة ٩٠٪: وجاءت بها قيمة Gi_Bin عند مستوى +١، وتمثلت في عشر مواضع جاءت في الأجزاء الجنوبية لولايتي تيجراي وجامبيلا.
- الولايات الأقل نزاعًا مسلحًا بدرجة ثقة ٩٩٪: وهي تلك البقع الباردة والتي جاءت بأعلى قيمة سالبة −٣، وذلك في أجزاء من ولاية أوروميا والأجزاء الجنوبية من ولاية أمهرة ووسط ولاية صوماليا، فضلاً عن أجزاء من مدن ديراداوا وهراري وأديس أبابا.
- الولايات الأقل نزاعًا مسلحًا بدرجة ثقة ٩٥٪: وجاءت قيمة Gi_Bin عند مستوى −٢، وتمثلت في أجزاء متفرقة من ولايات أوروميا وصوماليا وأمهرة.
- الولايات الأقل نزاعًا بدرجة ثقة ٩٠٪: وتمثلت قيمة Gi_Bin عند مستوى −١ وشملت أجزاء واسعة من ولايات أوروميا وصوماليا وعفار.
- غير معنوية: وهي تلك النقاط التي انعدمت بها الدلالة الإحصائية، حيث بلغت Gi_Bin مستوى الصفر، وبلغت نحو ٢١٠١ نقطة، وتواجدت في كل الولايات الإثيوبية.

سابعًا: القياس الكمي لشدة النزاع المسلح في إثيوبيا:

اتضح من التوزيع الجغرافي والعددي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا أنها دولة تعاني من عدم الاستقرار والهشاشة، وإن تباينت تلك النزاعات من حيث النوع والتوزيع، ويؤكد ذلك استخدام مؤشر شدة النزاع Conflict Severity Index CSI، وهو مؤشر ابتكرته ACLED اعتمادًا على أحدث بيانات النزاع حدة، مما يوفر رؤى جديدة حول كيفية ومكان حدوث النزاعات الشديدة.

ويستند المؤشر على أربعة متغيرات لقياس شدة الصراع وهي[٢٠]: الموت (أعداد الوفيات)، الخطر (العنف ضد المدينين)، الانتشار (انتشار الصراع على المستوى المحلي)، التجزئة (عدد الجماعات المنظمة العنيفة من غير الدول)، ويتم تقييم جميع الدول وفقًا لكل مؤشر، ويتم وضع علامة على تلك التي تفي أو تتجاوز الحد المعين لفئة المؤشر تلك، ويتم ترتيب الدول حسب عدد عتبات المؤشر التي تلبيها: مؤشر واحد يمثل خطورة محدودة، مزيج من اثنين يمثل شدة معتدلة، مزيج من ثلاثة يمثل خطورة عالية، ويمثل مزيج من الأربعة خطورة شديدة(ACLED: 2023_b) .

ويوضح **الجدول (١٣) والشكل (١٤)** التوزيع الجغرافي لشدة النزاعات المسلحة في الولايات الإثيوبية.

جدول (١٣) التوزيع الجغرافي لمؤشر شدة النزاع المسلح في إثيوبيا.

الولايات	عدد النزاعات وفقًا لمؤشر CSI	%
أديس أبابا	٢	٠,١٧
عفار	٣١	٢,٦٥
أمهرة	١٨١	١٥,٤٦
بني شينقول/جوميز	٢٦	٢,٢٢
جامبيلا	٢٥	٢,١٣
أوروميا	٧١١	٦٠,٧٢
سيداما	٤	٠,٣٤
SNNPR	٢٧	٢,٣١
صوماليا	١٩	١,٦٢
جنوب غرب	٢	٠,١٧
تيجراي	١٤٣	١٢,٢١

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحثين اعتمادًا على:

ALCED (2023_b) Conflict Severity Index, A new Measure of The Complexities of Conflict.- Available at: https://acleddata.com/conflict-severity-index/#1674134846422-4d2b3576-4bbb

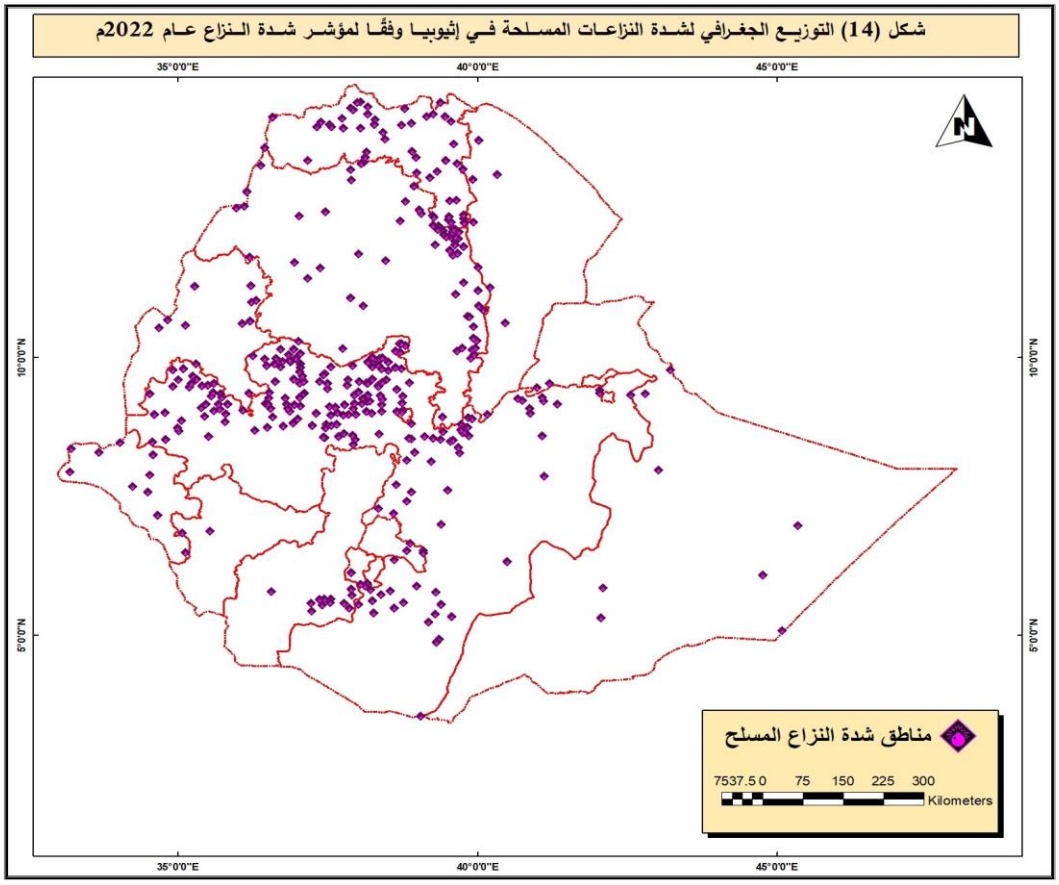

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- بلغ إجمالي المناطق التي يتوافر بها قيم متغيرات مؤشر شدة النزاع المسلح ١١٧١ منطقة.
- استحوذت ولاية أوروميا على المرتبة الأولى بعدد بلغ ٧١١ منطقة شديدة النزاع بنسبة ٦٠.٧٢٪، تلتها ولاية أمهرة بنسبة ١٥.٤٦٪، في حين حلت ولاية تيجراي في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٢.٢١٪ من إجمالي المناطق شديدة النزاع في إثيوبيا، وبناءً عليه فقد استحوذت الولايات الثلاث على نحو ٨٨.٣٩٪ من إجمالي مناطق شدة النزاع.

- توزعت النسبة الباقية والبالغة ١١.٦١٪ على باقي الولايات الإثيوبية، وجاءت بالترتيب في ولايات "عفار و SNNPR وبني شينقول وجامبيلا وصوماليا وسيداما وأديس أبابا وجنوب غرب".

وبتطبيق مؤشر شدة النزاع **CSI** على الدولة الإثيوبية، فقد احتلت المرتبة الحادية عشر عالميًا في شدة النزاعات المسلحة عام ٢٠٢٢م، وقد احتلت المرتبة السادسة في أعداد الوفيات الناتجة عن النزاعات المسلحة عالميًا، وبلغت منطقة الشدة المعتدلة "المتوسطة"، حيث يظهر متغيرين من أربعة متغيرات من التي يشملها المؤشر، متمثلة في أعداد الوفيات والعنف ضد المدنيين، مما يشير إلى عدم التغير في مستوى خطورة النزاعات المسلحة في الدولة.

وبتطبيق معامل ارتباط بيرسون بين كل من متغيرات مناطق شدة النزاع وكل من المساحة وعدد السكان، تبين وجود علاقة ارتباطية طردية دالة إحصائيًا، حيث إنه:

- بلغ معامل الارتباط بين مناطق شدة النزاع وعدد النزاعات المسلحة ٠.٩٧٥
- بلغ معامل الارتباط بين مناطق شدة النزاع والسكان ٠.٩١٢
- بلغ معامل الارتباط بين مناطق شدة النزاع والمساحة ٠.٦٦٣

وهي معاملات ارتباط طردية تتراوح بين المتوسطة والقوية بين المتغيرات، وتعني أن الزيادة في أي منها يتبعه زيادة في المتغير الآخر والعكس صحيح، مما يعني أن متغيرات الدراسة ترتبط ببعضها البعض ارتباطًا وثيقًا **شكل (١٥)**.

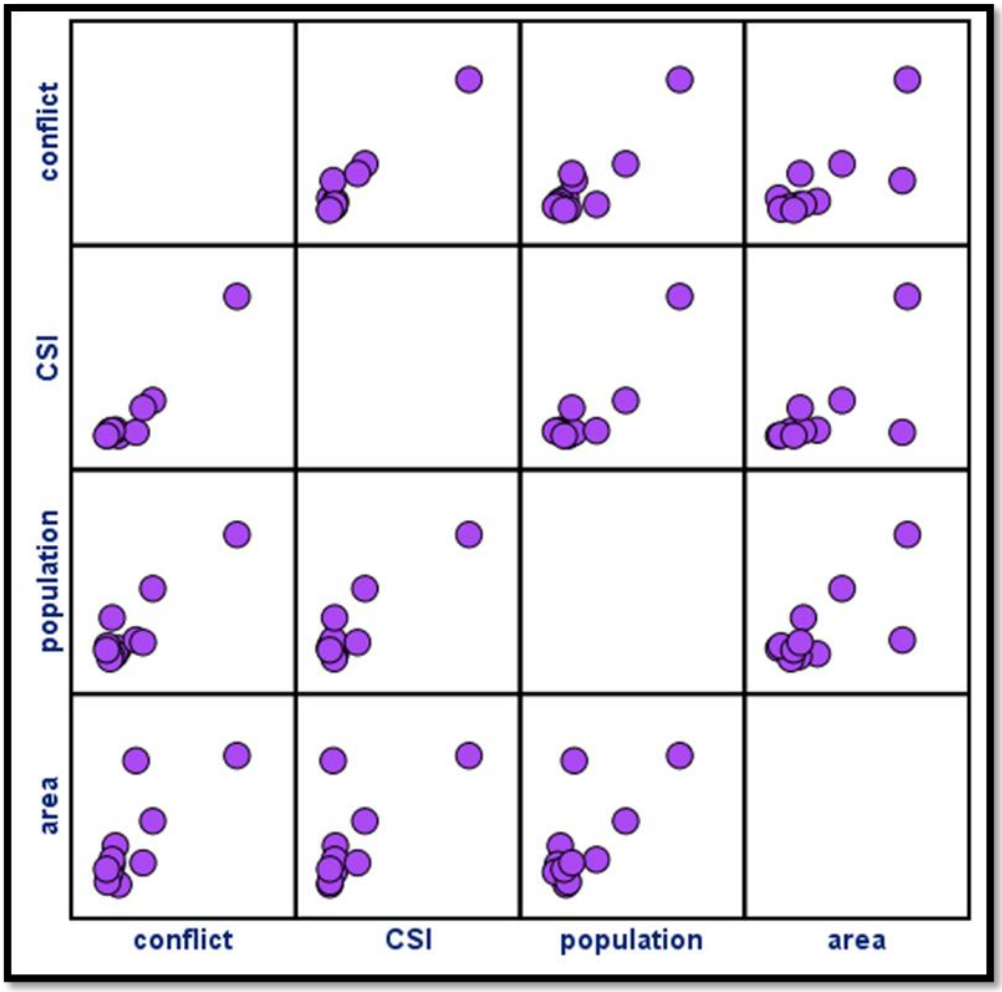

شكل (١٥) الرسم البياني Scatterplot للعلاقة بين مؤشر شدة النزاع وكل من عدد النزاعات المسلحة والسكان والمساحة في إثيوبيا باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

ثامنًا: الجهات الفاعلة الرئيسة للنزاع المسلح في إثيوبيا:

على الرغم من وجود العديد من الجهات الفاعلة السرية والعلنية في النزاعات المتكررة في إثيوبيا، إلا أنه يمكن تصنيف تلك الجهات الفاعلة إلى قسمين، كما هومبين في **شكل (١٦)**:

(١) قوي الجاذبية المركزية: وتتمثل في كل من:

(أ) الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية EPRDF، وحزب الرخاء PP: ويمثلا الحزب الحاكم في إثيوبيا، وكان في الأصل ائتلافًا من أربعة أحزاب إقليمية، وتصدرت الجبهة السلطة في عام ١٩٩١م بهدف إنشاء نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، وضمان المساواة العرقية من خلال إدخال نظام اتحادي عرقي، وتحقيق اقتصادي، وعززت الجبهة قوتها من خلال توسيع أجهزتها داخل الدولة من خلال أعضائها والمنظمات السياسية الإقليمية الأخرى التابعة لها، إلا أنه مع وفاة رئيس الوزراء "زيناوي" عام ٢٠١٢م فضلاً عن حرمان شريحة كبيرة من السكان من الحقوق السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى الاقتتال بين أحزابها وتضاؤل التماسك الإيديولوجي للجبهة ووحدتها وشرعيتها وتقويض الدعم الشعبي لها(Belay et al.,:2020: PP.4-10).

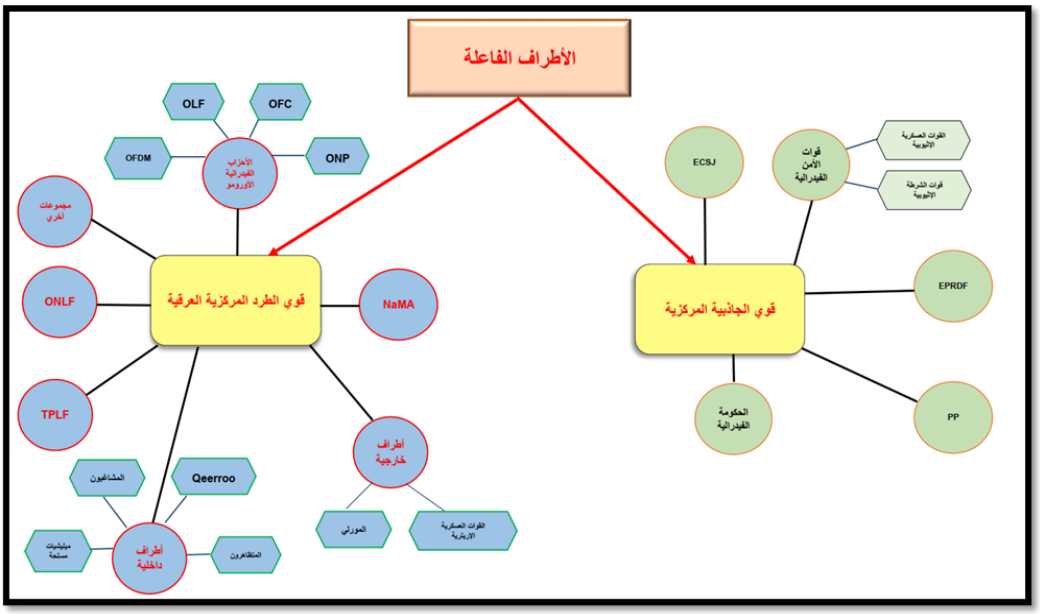

شكل (١٦) الجهات الفاعلة للنزاعات المسلحة في إثيوبيا.

(ب) مواطنو إثيوبيا من أجل العدالة الاجتماعية ECSJ: وتم تشكيل الحزب عام ٢٠١٩م من اتحاد سبعة أحزاب، ويتمتع الحزب بقاعدة دعم قوية في أديس أبابا ومناطق أخرى في الجنوب وأجزاء من ولاية أمهرة (Belay et al.,:2020: PP.4-10).

(ج) قوات الأمن الفيدرالية "الحكومية": وتتمثل في:

- القوات العسكرية الإثيوبية: تتكون من أربعة أجزاء: القوة البرية والقوات الجوية والبحرية والحرس الجمهوري "تأسس عام ٢٠١٨"، وتعد الجيش الوطني لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية(CIA:2023)، وقوامها نحو ١٦٢٠٠٠ جندي، وتشتبك مع مناطق تيجراي، وبني شنقول/جوميز، وأوروميا، وSNNPR، ويشارك الجيش في موقعين قياديين "جوندر الوسطى وشيوا الشمالية" وتم إنشاؤهما بسبب النزاعات العنيفة المتكررة وخاصة في منطقة أوروميا(GFP:2023). وشاركت تلك القوات في ٣٤٦٢ نزاعًا مسلحًا، نتج عنها ٤٣١٦٩ قتيلا (ACLED:2023).
- قوات الشرطة الإثيوبية: ومنها "القوات الخاصة الإقليمية لأورومو"، والتي تشارك هذه القوات بشكل أساس في الاشتباكات المسلحة مع جبهة تحرير أورومو–شين، والمعروفة أيضًا باسم جيش تحرير أورومو، وشاركت تلك القوات في ١٧١ نزاعًا مسلحًا، وتسببت في مقتل ٧١٤ إثيوبيا، وكذلك "القوات الخاصة الإقليمية في أمهرة"، حيث يتم تدريب القوات الخاصة الإقليمية في أمهرة وتجهيزها لعمليات مكافحة التمرد داخل ولاية أمهرة، وحجم تلك القوات غير معروف، وتنشط في منطقة أمهرة وتيجراي، وتتولي السيطرة الأساسية على الأمن في منطقة تيجراي الغربية، وتشارك بشكل أساس في الاشتباكات مع ميليشيات أورومو وجبهة تحرير أورومو، كما اشتبكت مع القوات المسلحة السودانية على الحدود بين إثيوبيا والسودان، وشاركت تلك القوات في قرابة ٦٢ نزاعًا، وخلفت ٤٢٤ قتيلاً، إضافة إلى

"قوات عفار القوات الخاصة"، والتي شاركت في ٣٠ نزاعًا مسلحًا، نتج عنها ٣٥٤ قتيلاً، ولا يعرف عدد تلك القوات تحديدًا، وكثيرا ما اشتبكوا مع القوات الخاصة الصومالية على الحدود بين المنطقتين(ACLED:2023) .

إضافة إلى قوات الشرطة الإثيوبية "الشرطة الاتحادية"، وتندرج تلك القوات تحت فئة الشرطة الفيدرالية الإثيوبية، وتم تأسيسها عام ١٩٩٥، وهي مسئولة عن منع والتحقيق في أي جرائم ضد النظام، فضلاً عن التزامها بتأمين الحدود والمطارات وخطوط ومحطات السكك الحديدية ومناطق التعدين والمؤسسات الفيدرالية، وكذلك قوات الشرطة الإثيوبية والمسماة "ليو بوليس"، وتسمى أيضًا "ميليشيات ليو" أو "القوة الخاصة"، حيث يسمح الدستور الإثيوبي لكل ولاية إقليمية بسلطة بإنشاء وإدارة قوة شرطة للحفاظ على النظام العام داخل الولاية، ومن ثم فهي مدربة لمكافحة التمرد داخل مناطقها، إلا أن وجودهم أدى إلى مشاكل أمنية كبيرة، إذ يشكلون قوة مسلحة حصرية عرقيًا في النظام الفيدرالي الإثيوبي، وغالبًا ما يتم نشر هذه القوات في المناطق المتنازع عليها وتتهم بارتكاب أخطر أعمال العنف في الولايات (Mesert:2018)، وقد شاركت في ١٤٠ نزاعًا مسلحًا، مخلفًا ٣٤٤ قتيلاً، في حين شاركت الشرطة الخاصة الإقليمية الصومالية في هجمات على المدنيين أسفرت عن مئات القتلى على طول الحدود الإقليمية الصومالية/أوروميا في عامي ٢٠١٧/٢٠١٨، وشاركت مع القوات الخاصة بولاية عفار في اشتباكات على طول الأراضي المتنازع عليها أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ١٠٠ شخص(ACELD:2023).

(٢) قوى الطرد المركزية العرقية: وتتمثل في كل من:

(أ) الأحزاب الفيدرالية الأوروميا: على الرغم من وجود العديد من الأحزاب العاملة في ولاية أوروميا، إلا أن الأحزاب الأكثر هيمنة ونفوذًا حاليًا هي:

- مؤتمر أورومو الفيدرالي OFC : وكان في الأصل الجناح العسكري لجبهة تحرير أورومو OLF، وانشق عن الجبهة في إبريل ٢٠١٩ بسبب الخلاف حول نزع سلاح مقاتليه، وتهدف الجبهة إلى إنشاء أوروميا مستقلة، وتتكون الجبهة من ٢٨٠٠ مقاتل، وتنشط بشكل أساسي في منطقة أوروميا، وتقوم بهجمات منتظمة ضد المسئولين الحكوميين والقوات العسكرية، فضلاً عن عمليات عنف ضد المدنيين من عرقية الأمهرة (Xinhua:2018).
- جبهة تحرير أورومو OLF: وتأسست عام ١٩٧٣، وتقوم بحملات لتقرير مصير شعب الأورومو، وبسبب الترهيب من قبل الحكومة الفيدرالية أطلقت الجبهة تمردًا مسلحًا، وتعاني الجبهة من الصراع الداخلي بين قادتها(OLF:2023). وشاركت الجبهة في قرابة ٧٥٠ نزاعًا مسلحًا، خلفت عنها مقتل ٤٦٧٩ إثيوبي.
- حزب أورومو الوطني ONP: ويهدف الحزب إلى النضال السلمي من أجل حقوق شعب الأورومو من خلال التحقيق الكامل للفيدرالية العرقية، ويتمتع الحزب بقاعدة دعم كبيرة في منطقة أوروميا ولا سيما شوا وغرب أريسي(ACLED:2023).
- حركة أورومو الفيدرالية الديمقراطية OFDM.

(ب) الحركة الوطنية للأمهرة NaMA: وهو حزب عرقي قومي متمركز حول ولاية الأمهرة وتأسس عام ٢٠١٨م (Belay et al.,:2020: PP.4-10).

(ج) جبهة تحرير أوجادين الوطنية ONLF: تأسست عام ١٩٨٤م، وتهدف إلى إنشاء "الصومال الكبير" من خلال إعادة توحيد جميع أعضاء المجموعة العرقية الصومالية (Hagmann: 2014)، وشاركت الجبهة في ١٧٣ نزاعًا مسلحًا، نتج عنها ١٣٧٥ قتيلاً (ACLED:2023).

(د) الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي TPLF: تم تأسيس الجبهة عام ١٩٧٤م بواسطة طلاب جامعة أديس أبابا من عرق تيجراي، وتهدف إلى الانفصال وإنشاء ولاية تيجراي

مستقلة، وسيطرت على الحكومة المركزية عام ١٩٩١م وشكلت حكومة انتقالية ووضعت دستورًا جديدًا، وقادت تحالفًا من الحركات تحت اسم "الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية" خلال الفترة ١٩٨٩– ٢٠١٨م، وصنفت كمنظمة إرهابية عام ٢٠١٨م، واندلع نزاع عنيف في ٢٠٢٠م ضد الحكومة المركزية، ويقدر عدد مقاتلي الجبهة بنحو ٢٥٠ ألف مقاتل (Crisis Alert:2020).

(هـ) أطراف خارجية: وتتمثل في كل من:

- القوات العسكرية الإريترية: قوات الدفاع الإريترية EDF هي الجيش الوطني لإريتريا، وتتألف من القوة البرية والجوية والبحرية، وتشير التقديرات إلى أن قوامها ٢٠٠٠٠٠ فرد نشط، ٥٠٠٠٠٠ فرد احتياطي (GFP:2023)، وكثيرًا ما تشتبك مع جبهة تحرير شعب تيجراي TPLF والميليشيات التابعة لها، كما تهاجم المدنيين في ولاية تيجراي، فضلاً عن اصطدامها مع قوات الدفاع الوطني الإثيوبية، وقامت تلك القوات بقرابة ٩١ نزاعًا مسلحًا مخلفًا ٢٢٦٢ قتيلاً(ACELD:2023).
- قوات المورلي العرقية (جنوب السودان): وشاركت في ٢٥ نزاعًا مسلحًا، خلفت ٢٩٥ قتيلاً (ACLED:2023).

(ز) أطراف داخلية أخري: وتشمل كل من المتظاهرون الإثيوبيون، والمشاغبون، وميليشيات الشباب "Qeerroo"، وهي فئة اجتماعية من الشباب غير المتزوجين، ليس لديها هيكل إداري رسمي، وتعد المسئولة عن العديد من الاضطرابات والاحتجاجات وأعمال الشغب في أجزاء مختلفة من أوروميا (Siyum:2021, PP.21-23)، وشاركت في ٦٠ نزاعًا مسلحًا مخلفًا ٢٠٧٦ قتيلاً (ACELD:2023).

ويضاف إلى هذه الأطراف الداخلية الجماعات المسلحة غير المعروفة والميليشيات العرقية في ولاية أورومو، وهي مجموعات من الأفراد المسلحين المنتسبين إلى جماعة أورومو العرقية، وتنشط في ولايتي أوروميا وأمهرة، وهي تمثل بنية غير

رسمية من أفراد مسلحين من مجتمعات الأوروموالعرقية، وكذلك مليشيات أمهرة العرقية، والتي تعرف بمليشيات "شباب فانو"، وهي حركة شبابية عرقية وتركزت احتجاجاتها في عامي ٢٠١٧– ٢٠١٨ حول قضية تيجراي الغربية، وانخرطوا في نزاعات عنيفة في جميع أنحاء الدولة تحت شعار تحييد التهديدات المتصورة لشعب الأمهرة، إذ أعلنوا أنفسهم "حماة إثيوبيا"(Ezega:2020)، إضافة إلى مجموعات أخرى وتشمل ١٢١ جهة فاعلة في النزاعات المسلحة في إثيوبيا، وتتراوح عدد عملياتها ما بين عملية واحدة إلى ٢١ عملية (ACELED:2023).

وعليه؛ يمكن القول بأن الجهات الفاعلة الرئيسية في الصراع هي الأحزاب السياسية والتي تسعى إلى تفاقم الخلافات لتحقيق مكاسب سياسية من خلال إثارة السكان، وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ٢٠١٨م أصبحت المجموعات غير الرسمية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في الصراع في إثيوبيا، وأصبحت تمارس الشغب على نطاق واسع في الدولة، وفشلت الحكومة الفيدرالية في إدارة تلك الحركات غير الرسمية والحفاظ على السلام والنظام داخل الدولة، ومنها مجموعة الشباب "فانو"، و"قيرو"، وبدأت تلك المليشيات في زعزعة السلام والنظام داخل الدولة، وبدأت في تحصيل الضرائب من السكان، والمطالبة بالمناصب الحكومية، وتشكل تلك المليشيات تهديدًا قويًا يعصف بكيان الدولة والحكومة الإقليمية، إذ ترتكب العديد من الجرائم بشكل غير مسئول في جميع المناطق وكذلك بالعاصمة أديس أبابا.

تاسعًا: تداعيات النزاعات المسلحة في إثيوبيا:

خلفت النزاعات المسلحة في إثيوبيا مجموعة من التداعيات الداخلية والخارجية، ويوضح **الشكل (١٧)** تداعيات النزاعات المسلحة في إثيوبيا على المستويين الداخلي ودول الجوار الجغرافي.

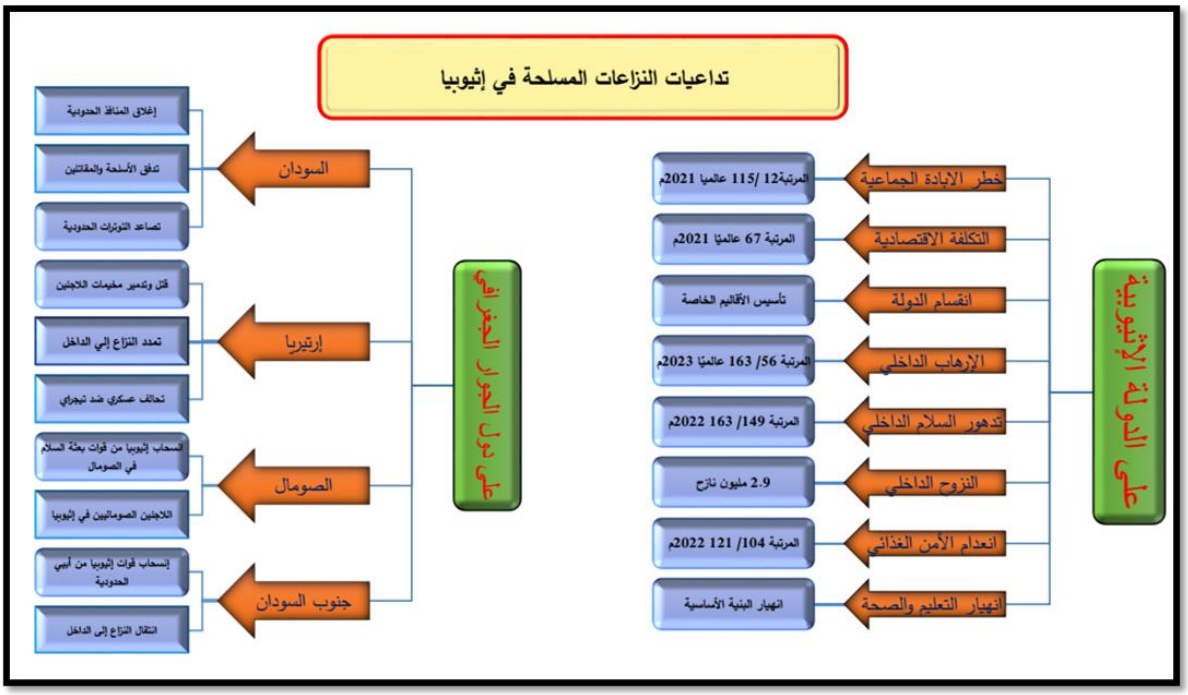

شكل (١٩) تداعيات النزاعات المسلحة في إثيوبيا على الدولة الإثيوبية ودول جوارها الجغرافي.

(١) تداعيات النزاعات المسلحة على الدولة الإثيوبية:

تعاني الدولة الإثيوبية من آثار النزاع المسلح، والتي نتج عنها انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والمجاعات الدورية، فضلاً عن تهديد كيان الدولة وبقائها.

(أ) خطر الإبادة الجماعية:

تسببت تلك النزاعات المسلحة في حدوث سلسلة من الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل غير القانوني والإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والعنف العرقي القائم على النوع، والهجمات ضد اللاجئين، وانتهاكات لالتزامات عدم الإعادة القسرية، والتهجير القسري للمدنيين، ويؤكد مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن العديد من الجهات الفاعلة في النزاعات بما في ذلك الجيش الإثيوبي قد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (OHCHR &

EHRC: 2021, PP.1-5, 83-85)، فضلاً عن الاعتقالات الجماعية التعسفية، وعمليات قتل واختطاف للمدنيين، والتجنيد الإجباري من قبل قوة الدفاع الوطني الإثيوبية ENDF وخاصة في ولاية أوروميا، وتعرضت مواقع التراث الثقافي للضرر والنهب وكذلك المرافق الصحية والمصانع والمنشآت المدنية الأخرى (Blanchard:2021, P.2)

ووفقًا لمؤشر الدول المعرضة لخطر الإبادة الجماعية أو القتل الجماعي أو القمع العنيف المنهجي، والذي يعتمد في قياسه لكل دولة على ١٠ متغيرات، وهي "صراعات تقرير المصير، ونزاع مسلح كبير، والإبادة الجماعية/ الإبادة السياسية، وهروب اللاجئين والمشردين داخليًا، وإرث الانتقام، وصعود النخب المنقسمة، والصوت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وقواعد القانون، وتصنيف مخاطر الدول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD"[٢١]، وقد احتلت إثيوبيا المرتبة الثانية عشر عالميًا والسادسة إفريقيًا من بين ١١٥ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢١م، إذ سجلت درجة مقدارها (١٧.٥٢٣)، وُصنفت من أعلى الدول خطرًا (MRG:2021, P.3) .

(ب) التكلفة الاقتصادية للنزاعات المسلحة:

احتلت إثيوبيا المرتبة ٦٧ عالميًا من حيث التكلفة الاقتصادية للعنف حسب النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ التأثير الاقتصادي للعنف ٢٠.٢١٩.٦ مليون دولار عام ٢٠٢١م، تمثل ٢٠٤.٨ دولار بالنسبة للفرد، شكلت ما نسبته ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GPI:2022, P.96). وقد كلف صراع تيجراي –فقط– الحكومة أكثر من مليار دولار، ومع توسع الصراع سترتفع التكلفة، مما جعل الدولة تعاني نقصًا حادًا من العملات الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم بأكثر من ٤٥٪، مما يشير إلى أزمة نقدية كبيرة، وتم إغلاق أكثر من ٣٠ بعثة دبلوماسية في

الخارج تقليلاً للنفقات، وطالبت الحكومة الفيدرالية البنوك والشركات الأخرى المساهمة؛ وطُلب من موظفي الدولة التبرع براتب شهر للدولة (Blanchard:2021, P.19).

وتسببت النزاعات المسلحة في خسائر اقتصادية كبيرة، كما كان لانعدام الأمن والاستقرار تأثيره الكبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بأقل من ٢٪ عام ٢٠٢١م، انخفاضًا من ٦٪ عام ٢٠٢٠م، وبعد أن كان المتوسط خلال العقد الماضي أكثر من ٩٪ (Blanchard:2021,P.19).

(ج) انقسام الدولة وانهيارها:

تهدد النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية بإثارة النزعات العرقية في بعض الولايات لتأسيس أقاليمها الخاصة، وذلك عقب استفتاء منطقة سيداما عام ٢٠١٩م والتي أصبحت ولاية لمجموعات "ولايتا" و"كفا" وكوارج" العرقية، وينطبق الأمر ذاته على ولاية SNNPR، والتي تحاول إجراء استفتاء على غرار استفتاء سيداما، مما ينذر بنتائج كارثية تهدد أركان الدولة الإثيوبية وتعصف ببقائها وقدرتها على محاولات الانفصال أو الحكم الذاتي لولاياتها المختلفة، ويسهم في تمزيق الدولة وتهديد أمنها القومي.

(د) ارتفاع معدلات الإرهاب:

احتلت إثيوبيا المرتبة ٥٦ عالميًا من أصل ١٦٣ دولة شملها مؤشر الإرهاب العالمي GTI Global terrorism index (GTI:2023, P.8)، وقد سجلت درجة مقدراها (٣.٠٤٤) متراجعة سبع مراتب عن عام ٢٠٢١م، مما يشير إلى استمرار وتيرة النزاعات المسلحة وارتفاعها من عام لآخر.

(هـ) تدهور السلام الداخلي:

وفقًا لمؤشر السلام العالمي[٢٢] **GPI** فقد احتلت إثيوبيا المرتبة ١٤٩ من أصل ١٦٣ دولة شملها المؤشر عام ٢٠٢٢م، حيث سجلت درجة مقدراها (٢.٨٠٦)، متراجعة بذلك تسع مراتب عن العام السابق، ولم تسبق في المؤشر سوى خمس دول إفريقية فقط (GPI:2022, P.11)، في حين سجلت درجة مقدراها (٣.٤٥٧) في متغير الصراع المحلي والدولي الجاري، شغلت بها المرتبة ١٥٨ عالميًا، وبلغت درجتها في متغير الأمن والسلامة المجتمعية (٢.٩١٧)، احتلت بها المرتبة ١٣٢/ ١٦٣ على مستوى العالم، وفي مؤشر التسليح سجلت درجة مقدراها (١.٨٠٩)، شغلت بها المرتبة ٨٨ عالميًا(GPI:2022,PP.92-94)، وعليه؛ تم تصنيف الدولة في فئة الدول المتدهورة وفقا لمؤشر السلام، ولديها مستويات منخفضة من السلام الإيجابي، وفي إفريقيا تحتل إثيوبيا المرتبة ٣٤ من بين ٤٤ دولة شملها المؤشر وبذلك فهي أفضل من ١٠ دول فقط، وتشير نتائج **GPI** إلى أن التدهور في السلام يرجع أساسًا إلى التدهور في مجال السلامة والأمن، وعدم الاستقرار السياسي، كما تدهورت المؤشرات الأخرى المرتبطة به مثل المظاهرات العنيفة.

(و) النزوح الداخلي:

أفضت النزاعات المسلحة في إثيوبيا إلى تدمير البنية التحتية وفقدان الموارد بما في ذلك الحياة البشرية، حيث تزايدت أعداد النازحين داخليًا، ووفقًا لمركز رصد النزوح الداخلي عام ٢٠٢٠م؛ فقد شكلت كل من إثيوبيا وجمهورية الكنغو الديمقراطية وسوريا أكثر من نصف العدد العالمي للنازحين داخليًا عام ٢٠١٩م (IDMC:2020)، وتكمن الأسباب الرئيسة وراء النزوح في إثيوبيا إلي:

- النزاع والعنف غير المسبوق في الدولة: حيث بلغ إجمالي عدد النازحين ٣.٢ مليون نسمة، في حين بلغ عدد النازحين بسبب النزاعات المسلحة نحو ٢.٩ مليون نسمة (IOM: 2022)، مما يعني أنهم يشكلون نحو٩٠.٦٪ من إجمالي النازحين في الدولة.
- تصاعد النزاعات الطائفية بشكل كبير منذ عام ٢٠١٦م: حيث تم تسجيل النزوح على طول ثلاثة من حدود ولاية أوروميا مع ولاية SNPPR في الجنوب الغربي، وولاية بني شنقول/ جوميز في الشمال الغربي، وشرقًا مع ولاية صوماليا (Siyum:2021, P.15)، على الرغم من أن الحكومة لا تزال تعلن أن إثيوبيا في حالة تطور سريع (Admassu:2019,P.67).

(ز) انعدام الأمن الغذائي:

تعاني الدول التي تعتريها نزاعات مسلحة محلية الطابع من مستوى عال من انعدام الأمن الغذائي، فضلاً عن أن الدول الهشة لديها في المتوسط معدل أعلى بنسبة ١٠٪ من الاعتماد على واردات الحبوب مقارنة بغيرها من الدول، مما يجعل تلك الدول أكثر عرضة لخطر النزاعات المسلحة بسبب الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها أسواق الغذاء العالمية (ISDC:2016,P.3).

وتظهر الدراسات الحديثة أن النزاعات المسلحة الداخلية تقلل –في المتوسط– من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين ٣٢: ٣٣٪ (ISDC:2016,P.10).

وتصنف إثيوبيا ضمن أكثر عشرة دول في العالم تعاني من انعدام الأمن الغذائي حسب نوع النزاع، ويعد الأمن الغذائي قضية معقدة تشتمل على عدة متغيرات متعلقة بالنزاع المسلح؛ تتمثل في (ISDC:2016,PP.29-30):

- انتشار نقص التغذية: ويعني النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، وهو المتغير الرئيس الذي تستخدمه منظمة الأغذية والزراعة، وقد بلغت

قيمته في الدولة الإثيوبية ٥٠.٦٠٪، في حين بلغ المتوسط العالمي ما قيمته ١٩.٦٤٪، احتلت به المرتبة السادسة عالميًا من حيث نقص التغذية.

- عمق النقص الغذائي: ويمثل الفرق بين السعرات الحرارية المستهلكة والعدد اللازم من تلك السعرات الحرارية للوصول إلى معدل يخفف من نقص التغذية، وقد بلغ ذلك المتغير ما قيمته ٣٨٥، في مقابل ١٣٩.٩ للمتوسط العالمي، وقد جاءت إثيوبيا في المرتبة السابعة عالميًا من حيث متغير النقص الغذائي.
- نصيب الفرد من الطاقة الغذائية المشتقة من الحبوب والدرنات.
- مؤشر تقلب أسعار المواد الغذائية: وقد تبين أن التغيرات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية مرتبطة دائمًا بعدم الاستقرار السياسي والعنف.
- نسبة الاعتماد على استيراد الحبوب.

ووفقًا لمؤشر الجوع العالمي[٢٣] **GHI** فقد شغلت الدولة الإثيوبية الرتبة ١٠٤ من أصل ١٢١ دولة في العالم شملها المؤشر، بدرجة بلغت (٢٧.٦)، وصنفت الدولة أنها في مرحلة "خطيرة جدًا" وفقًا لذلك المؤشر (GHI:2022, P.13).

(ح) انهيار التعليم والصحة:

يعاني كل من النظام التعليمي والصحي من التخلف، ويواجه التعليم تحديات جمة منها الضغوط المالية التي أدت إلى تدهور جودة التعليم، إذ لا تزال الأمية بين البالغين مرتفعة، كما هو الحال مع مستويات التسرب من المدارس، كما أن التفاوتات حادة في النتائج التعليمية فيما يتعلق بالجنس والدخل والمكان لا سيما بين المناطق الحضرية والريفية، بالنظر إلى أن أكثر من نصف الشباب لا يكملون تعليمهم الابتدائي، أما بالنسبة للتعليم العالي فقد أسهم الافتقار إلى أعضاء هيئة التدريس المدربين والبنية التحتية الضعيفة في إنشاء بيئة جامعية ضعيفة الأداء، وتحتل مرتبة أقل من العديد من الدول الأخرى في منطقة شرق أفريقيا.

بلغت نسبة الأطفال الإثيوبيين خارج المدرسة (غير الملتحقين والمتسربين) نحو ١٤.٤٪ من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية عام ٢٠١٥م، وزادت النسبة على ذلك في بعض الجماعات العرقية المهمشة وخاصة الرعاة الذين يشكلون ما بين ١٢: ١٥ مليون نسمة، ومعظمهم في ولايات عفار وصوماليا وأوروميا وSNNPR، حيث تنعدم البنية التحتية الأساسية، فضلاً عن التحديات المتعلقة بالهجرة على مدار العام والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من سبل عيش الرعاة، وتزداد الفروق بين الجنسين بالنسبة للتحصيل التعليمي للإناث في الفئة العمرية ١٥– ٤٩ عام، فقد بلغت نسبة الإناث اللاتي لم يتلقين تعليم ٤٤.٣١٪ من إجمالي الإناث في الدولة، وارتفعت النسبة في ولاية صوماليا إلى ٧٥.٣٪ من الإناث لتشغل بذلك المرتبة الأولى، تليها ولاية عفار بنسبة ٦٨.٧٪، وهما المنطقتان اللتان تقيمان بهما غالبية مجتمعات الرعاة (UNICEF: 2019)، ويعزى ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها الأمن المحدود، وضعف البنية الأساسية.

وينطبق الأمر على المستويات الصحية، إذ بلغ العمر المتوقع عند الولادة نحو ٦٥ عام؛ في حين بلغ المتوسط العالمي ٧١ عام، في حين بلغت معدلات وفيات الرضع "لكل ١٠٠٠ مولود حي" ٣٤ في الألف مرتفعة بذلك عن المعدل العالمي والمقدر بـ ٢٨ في الألف، وبلغت معدلات وفيات الأطفال دون سنة الخامسة "لكل ١٠٠٠ مولود حي" ٤٧ في الألف عام ٢٠٢١م (World Bank: 2023).

ويقدر أن ٩.٤ مليون نسمة بحاجة إلى مساعدات غذائية ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية في ولايات تيجراي وعفار وأمهرة، وقرابة ١١.٨ مليون نسمة في جميع أنحاء إثيوبيا يواجهون الجوع الشديد (WFP:2023).

(٢) تداعيات النزاعات المسلحة في إثيوبيا على دول الجوار:

تؤثر هشاشة إثيوبيا ونزاعاتها المسلحة المتزايدة على دول جوارها الجغرافي، فكثيرًا ما وصفت إثيوبيا بأنها دولة راسخة في القرن الإفريقي، وقد صنفت لعدة سنوات حتى عام ٢٠٢٠م كأكبر مساهم بقوات حفظ للسلام في العالم، مع نشر قواتها في بعثات الأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان، والصومال كجزء من قوات الاتحاد الافريقي المدعومة من الأمم المتحدة، كما قد تؤدي صفقات الأسلحة التي أبرمتها إثيوبيا إلى زيادة التوترات في منطقة القرن الإفريقي؛ حيث توصلت إثيوبيا إلى اتفاقيات تعاون عسكري مع تركيا والتي تسعى إلى زيادة نفوذها في المنطقة، كما أشارت بعض التقارير إلى أن إثيوبيا ربما حصلت على طائرات بدون طيار قادرة على القتال من إيران من أجل الصراع في تيجراي (Blanchard:2021,P.20).

(أ) السودان: تم إغلاق أجزاء كبيرة من الحدود السودانية– الإثيوبية، وتواجد قوات مسلحة كبيرة في ولاية القضارف السودانية المجاورة لولاية تيجراي الإثيوبية، فضلاً عن تقلص كبير في حجم التجارة بين الدولتين.

وتصاعدت التوترات الحدودية بين إثيوبيا والسودان على مثلث الفشقه **al-Fashaga** بين الدولتين، وهي منطقة حدودية متنازع عليها تمتد على طول الحافة الغربية لمنطقتي تيجراي وأمهرة، ولم يتم ترسيم حدودها رسميًا، ولكن بموجب معاهدات الحقبة الاستعمارية، كانت الفشقه أرضًا سودانية، وبموجب اتفاق تسوية بين الحكومتين في عام ٢٠٠٨م اعترفت إثيوبيا بالحدود لصالح السودان، وسمح السودان لمزارعي الأمهرة بالبقاء وزراعة الأرض ذات الإمكانات الزراعية الكبيرة، وعندما فقدت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي السلطة عام ٢٠١٨م أدانت عرقية الأمهرة صفقة التسوية الحدودية باعتبارها أبرمت سرًا دون استشارة مسئولي الأمهرة، ووقعت اشتباكات متفرقة بين القوات السودانية وميليشيات الأمهرة، وفي أواخر عام ٢٠٢٠ ومع زيادة السودان

لوجوده العسكري على الحدود لمراقبة تدفقات اللاجئين وتحركات قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي اشتبكت جيوش الدولتين في المنطقة المتنازع عليها، ودمر الجيش السوداني عدة منشآت إدارية إثيوبية ومواقع استيطانية للجيش الإثيوبي وطرد مزارعين أمهرة من المنطقة، وتعثرت المحادثات بين الحكومتين، واتخذت إثيوبيا موقفًا أكثر تشددًا متهمةً الجيش السوداني بغزو الأراضي الإثيوبية، وعزز الطرفان انتشارهما على الحدود، مما زاد من احتمالات نشوب صراع مباشر (Blanchard:2021,PP.21-22).

وأدت التوترات الثنائية المتصاعدة مع السودان، والتي تفاقمت بسبب نزاع تيجراي؛ إلى مطالبة الحكومة السودانية بسحب القوات الإثيوبية من بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أبيي، وهي منطقة حدودية متنازع عليها بين كل من السودان وجنوب السودان، كانت إثيوبيا المساهم الرئيس بقوات البعثة منذ إنشائها قبل عقد من الزمان (Blanchard:2021, P.20).

ومنذ بداية الصراع في نوفمبر ٢٠٢٠م نزح أكثر من ٦٣ ألف شخص إلى السودان، ويتعرض النازحون لمخاطر جمة أثناء رحلاتهم الطويلة والخطيرة بما في ذلك الابتزاز عند نقاط التفتيش والاحتجاز والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاصابة والقتل، علاوة على ذلك أنه قبل وأثناء النزوح –غالبًا– ما ينفصل النازحون عن عائلاتهم، مما يترك الأطفال في خطر متزايد من الحماية، ويحدث التفكك الأسري في الغالب بسبب الطبيعة المفاجئة للهجمات المسلحة، حيث تم فصل ما يقدر بخمسة آلاف طفل نازح في تيجراي فقط عن عائلاتهم (UNHCR:2021, P.3). وقد دفعت النزاعات المسلحة مئات الآلاف من السكان الإثيوبيين لاجتياز الحدود، حيث قُدر عدد اللاجئين من شمال إثيوبيا باتجاه شرق السودان بنحو ٥٧٥٠٠ لاجئ عام ٢٠٢٢م (UNHCR:2022).

(ب) إرتيريا: تعد إريتريا طرفًا رئيسًا في النزاع في إثيوبيا، إذ كانت الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي هي من تتصدر النزاع بين الدولتين، فضلاً عن عدم ترحيبها باتفاق السلام بين الدولتين عام ٢٠١٨م.

وتجدر الإشارة إلى أن ولاية تيجراي تعد موطنًا لأكثر من ٩٥٠٠٠ لاجئ إرتيري منذ بدء النزاع، يعيش معظمهم في المخيمات ويعتمدون على المساعدات، وقدُ دمرت تلك المخيمات بشكل منهجي في أوائل عام ٢٠٢١م، وذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين أن بعض اللاجئين قد قُتل أو أُجبر على العودة إلى إرتيريا، فيما يزال الآلاف في عداد المفقودين، وذكرت التقارير أن القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الشعبية لتحرير تيجراي وميليشيات التيجرايان هي المسئولة عن ذلك(Zelalem:2021).

(ج) الصومال وجنوب السودان: في ظل تصاعد أعمال العنف في الدولة الإثيوبية، ووجود مئات الآلاف من الصوماليين اللاجئين داخل الأراضي الإثيوبية نتيجة النزاعات المسلحة في الصومال، أصبحت إثيوبيا غير مؤهلة لاستعادة ذلك العدد الكبير من مواطنيها في الوقت الحاضر.

كما أدى انسحاب القوات الإثيوبية من قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال "AMISOM" إلى المزيد من الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الشباب (Abbink:2021,P.1)، مع احتمال تداعيات أمنية على الصومال (Blanchard:2021, P.20).

**** النتائج:**

تناول موضوع البحث دراسة التحليل المكاني للنزاعات المسلحة في إثيوبيا في الفترة ١٩٩٧– ٢٠٢٣ من منظور الجغرافيا السياسية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- تعددت المسببات الجغرافية للنزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية ما بين الموقع وعلاقاته المكانية؛ إذ حدا بها الموقع الحبيس إلى توجهها البري، وقرن اقتصادها بدول جوارها، مما أضعف تكوينها الجيوبوليتكي والاقتصادي، وأسهم في ارتفاع نسبة الفقر، وأفضى إلى إحداث توترات ونزاعات مسلحة، فضلاً عن كون إثيوبيا من أكثر دول العالم تأثرًا بالتغيرات المناخية وأكثرها عرضة للجفاف، الأمر الذي عرض الدولة لمجاعات كبيرة وقلص إمكانياتها من الموارد الطبيعية وبخاصة الزراعية، فضلاً عن عدم المساواة الاقتصادية داخل الدولة، مما حفز على زيادة النزاعات المسلحة حول الموارد.
- تتسم الدولة الإثيوبية بعدم التجانس الإثني، إذ يسكنها ما يربو على ٩٠ مجموعة عرقية، ونحو ١٠٠ لغة، مما أدى إلى انعزال السكان وعدم تواصلهم، خاصة وأن لكل إثنية مواقعها الجغرافية الخاصة بها، مما انعكس أثره في زيادة نسبة النزاعات في الدولة، ويؤكد ذلك ارتفاع قيمة مؤشر التنوع العرقي في الدولة، مما يمكن القول معه بأن غالبية النزاعات المسلحة في الدولة تعزى إلى النزاع حول الموارد والحدود بين المجموعات العرقية المختلفة.
- بلغ إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية ٩٦٠٤ نزاعًا مسلحًا خلال فترة الدراسة، احتلت الفترة الزمنية ٢٠١٧– ٢٠٢٣م المرتبة الأولى من حيث النزاعات المسلحة.

- تبين وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين كل من عدد النزاعات المسلحة وكل من متغيري المساحة والسكان وذلك في جميع الولايات الإثيوبية.
- تحتل ولايات أوروميا وأمهرة وتيجراي، على ما نسبته ٧٢.٢٦٪ من إجمالي النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية، مما يأكد القول بأن تشكيل الخريطة السياسية وما يشوبها من توترات ونزاعات مسلحة يتأتى من خلال النزاعات العرقية بين الولايات الثلاث.
- يتقارب المركز الجغرافي المتوسط الافتراضي للنزاعات المسلحة في إثيوبيا مع المركز الجغرافي الفعلي مع انحراف بسيط للمركز المتوسط الفعلي نحو الشمال الشرقي، واللذين يقعان في ولاية "أوروميا" ولا يبعدا عن بعضهما البعض إلا بنحو ٢٨.٦ كم.
- تتركز النزاعات المسلحة وتتجمع مع بعضها البعض وفقًا لكل من تحليل المسافة المعيارية، والقطع الناقص المعياري، إذ يقع قرابة ثلثي عدد النزاعات المسلحة داخل الشكل الهندسي للتحليل، مما يؤكد على تركزها داخل الدولة الإثيوبية.
- يعد نمط توزيع النزاعات المسلحة في إثيوبيا من النوع العنقودي/المتجمع وفقًا لتحليل كل من صلة الجوار، والتحليل العنقودي للمسافات المتعددة، وتحليل الترابط المكاني بدليل موران، وتحليل قرينة التجميع العالي/المنخفض.
- تركزت النزاعات المسلحة في بؤرتين ساخنتين أولهما في مدينة أديس أبابا، والثانية في المنطقة الفاصلة بين ولايتي صوماليا وأوروميا.
- بلغ إجمالي النزاعات المسلحة ذات التكتل نحو ٥١.٢٪ من إجمالي النزاعات في الدولة، مثلت النزاعات المسلحة ذات التكتل العالي جدًا نحو ١٣.١٪، والنزاعات ذات التكتل العالي ٧.٨٪، في حين شكلت النزاعات ذات التكتل المتوسط ما نسبته

٦٪، وشكلت النزاعات المسلحة ذات التكتل المنخفض ما نسبته ٦٨.١٪ من إجمالي النزاعات المسلحة ذات التكتل.

- جاءت أعلى الولايات نزاعًا وفقًا لتحليل *Getis-Ord Gi ولاية تيجراي، والأجزاء الشمالية من ولاية أمهرة، وشرق ولاية بني شينقول/جوميز.
- احتلت إثيوبيا المرتبة الحادية عشر عالميًا في مؤشر شدة النزاعات المسلحة، والمرتبة الرابعة عالميًا في أعداد الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة.
- تتعدد الجهات الفاعلة المسئولة عن النزاعات المسلحة في إثيوبيا، ويمكن تقسيمها إلى قوى الجاذبية المركزية وتتمثل في "الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية، وحزب الرخاء، ومواطنو إثيوبيا من أجل العدالة الاجتماعية، وقوات الأمن الفيدرالية العسكرية والشرطية"، فضلاً عن قوى الطرد المركزية العرقية؛ والمتمثلة في "الأحزاب الفيدرالية الأورومو، والحكومة الوطنية للأمهرة، وجبهة تحرير أوجادين، والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، وأطراف خارجية مثل القوات الإريترية، وقوات المورلي العرقية، فضلاً عن الميليشيات الداخلية المسلحة مثل مجموعات "القيرو" و"فانو".
- أفضت النزاعات المسلحة في الدولة الإثيوبية جملة من التداعيات على الدولة وعلى جوارها الجغرافي، فعلى مستوى الدولة الإثيوبية تسببت تلك النزاعات المسلحة في تعرض الدولة لخطر الإبادة الجماعية، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الكبيرة والنقص الحاد في العملات الأجنبية وارتفاع معدلات التضخم، وتعرض الدولة للانقسام والانهيار نتيجة في رغبة بعض الولايات في تأسيس أقاليمها الخاصة، وارتفاع مستويات الإرهاب وتدهور السلام الداخلي بشكل كبير، وتدمير البنية التحتية للتعليم والصحة، وتزايد أعداد النازحين داخليًا نتيجة النزاع وتصاعد النزاعات

الطائفية بشكل كبير، وأخيرًا انعدام الأمن الغذائي إذ تصنف الدولة ضمن أكثر عشرة دول في العالم تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

إضافة إلى تخوف دول الجوار من تمدد النزاعات المسلحة إليها، ومشكلة عبور اللاجئين للحدود الإثيوبية باتجاه دول الجوار، وإغلاق الحدود، وتصاعد التوترات الحدودية، وتقلص حجم التجارة الخارجية، وانسحاب إثيوبيا من قوات الاتحاد الإفريقي في دول جوارها الجغرافي، مما يفضي إلى زيادة التوترات في المنطقة.

هوامش الدراسة:

(١) مؤشر الدول الهشة Fragile States Index: تقرير سنوي صادر عن صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي منذ عام ٢٠٠٥م، ويستند التصنيف على ١٢ مؤشر، توضع على مقياس من ٠: ١٠، ويدل ٠ على الأكثر استقرارًا، وتعني ١٠ الأقل استقرارًا، والنتيجة الإجمالية للمؤشر على مقياس من ٠: ١٢٠. ويعتمد على ثلاثة متغيرات رئيسة وهي: المؤشرات الاجتماعية وتشمل مؤشرات (الضغوط الديموغرافية، حركة اللاجئين، الانتقام، هجرة العقول)، والمؤشرات الاقتصادية وتشمل مؤشرات (التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، التدهور الاقتصادي)، وأخيرًا المؤشرات السياسية وتشمل مؤشرات (تجريم أو نزع الشرعية للدولة، التدهور التدريجي للخدمات العامة، الانتهاك الواسع لحقوق الانسان، الأجهزة الأمنية، صعود النخب المنقسمة، تدخل الدول الأجنبية). – للمزيد:

FSI. (2023). Fragile States Index Annual Report 2022. – Washington: Fund for Peace.

(٢) مؤشر عدم المساواة الاقتصادية Economic Inequality: أحد متغيرات مؤشر الدول الهشة، وينظر المؤشر إلى عدم المساواة الهيكلية التي تستند على مجموعة من المتغيرات مثل العرق أو الدين أو مجموعة هوية أخرى أو على أساس التعليم أو الوضع الاقتصادي أو المنطقة "حضر– ريف"، ويحاول المؤشر الإجابة على عدة أسئلة منها: هل هناك فجوة اقتصادية كبيرة؟ هل النظام الاقتصادي تمييزي؟ هل العدالة الاقتصادية موجودة؟ هل ممارسات التوظيف عادلة بشكل عام من الناحية القانونية؟ للمزيد: (FSI:2023).

(٣) مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index: تم إنشاء المؤشر عام ١٩٩٥م ويصنف ١٨٠ دولة باستخدام بيانات من ١٣ مصدرًا منها بيانات البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، شركات المخاطر، مراكز الأبحاث وغيرها. للمزيد:

CPI. (2023). Corruption Perceptions Index. – available at: https://transparencu=y.org/en/cpi/2022

(٤) تتراوح قيم مؤشر التنوع العرقي Ethnic Fractionalization Index بين (٠)، (١)، وتشير القيمة الأعلى إلى التنوع والانقسام.

(٥) ACLED: يعد مشروع بيانات موقع النزاع المسلحة وأحداثها، مشروعًا لجمع البيانات المصنفة وتحليلها ورسم خرائط الأزمات، حيث يجمع ACLED التواريخ والجهات الفاعلة والمواقع والوفيات وجميع أنواع العنف السياسي والاحتجاج المبلغ عنها في جميع أنحاء العالم، مع إجراء تحليل لوصف سيناريوهات النزاع واستكشافها واختبارها، وجعلها متاحة للاستخدام المجاني من خلال: https://acleddata.com/data-export-tool

(٦) معامل ارتباط بيرسون Person Correlation: يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين، وبناءً على قيمة معامل الارتباط يمكن إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية أو عدم إقرارها، وتتراوح قيمه بين −١: +١، وتعد العلاقة قوية إحصائيًا إذا كان مستوى دلالة الاختبار الإحصائي المرافق لمعامل الارتباط صغيرة أقل من (٠.٠٥).

(٧) معامل جني Gini Concentration Ratio: يستخدم لقياس نسبة مساحة المنطقة المحصورة بين منحني لورنز وخط التماثل، وتتراوح قيمة معامل جني بين صفر؛ والذي يعني التوزيع المثالي التام، والواحد الصحيح ويعني حالة عدم التساوي التام، ويتم حسابه على النحو التالي: $\text{Gini Ratio} = \left(\sum_{i=1} X_i Y_{i+1}\right) - \left(\sum_{i=1} X_{i+1} Y_i\right)$ حيث إن: Xi= نسبة السكان، Yi= نسبة النزاعات المسلحة. للمزيد (Dorfman:1979, PP.146-149).

(٨) صنفت ACLED النزاعات المسلحة إلي:

- المعارك: وتشمل الاشتباكات المسلحة، ومصادرة الحكومة للأراضي.
- الاحتجاجات: تشمل الاحتجاجات السلمية، والاحتجاجات مع التدخل، والقوة المفرطة ضد المتظاهرين.
- العنف ضد المدنيين: وتشمل الاعتقالات، وتغيير إلى نشاط/مجموعة، واستخدام الأسلحة، وإنشاء المقرات، والنهب وتدمير الممتلكات.
- أعمال الشغب: وتتمثل في عنف الغوغاء، والمظاهرات العنيفة.

- انفجارات/ عنف عن بعد: وتتمثل في القنابل اليدوية/المتفجرات عن بعد، والألغام الأرضية، والقنابل الانتحارية، وضربات جوية بدون طيار، وأسلحة كيماوية. للمزيد: (ACLED:2023a, P.8).

(٩) المركز الجغرافي المتوسط Mean Center: يتم الحصول عليه من خلال المعادلة: $\bar{X} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n}, \bar{Y} = \frac{\sum_{i=1}^{n} y_i}{n}$ حيث إن:

N تمثل عدد الظاهرات المكانية "على سبيل المثال النقاط أو المضلعات" وهي هنا في دراستنا النزاعات المسلحة، x_i, y_i هي إحداثيات الظاهرات المكانية، $\bar{X}, \bar{Y}$ تعبر عن إحداثيات المركز المتوسط، للمزيد: (Grekousis:2020, P.148).

(١٠) المركز المتوسط الفعلي Central Feature: ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية: $find\ object\ j\ the\ minimizes \sum_{i=1}^{n} d_{ji}$ حيث إن: n عدد الظاهرات المكانية "النزاعات المسلحة"، في حين تعبر j عن أحد الظاهرات المحددة لتصبح المركز المتوسط الفعلي في المعادلة، dij هي مسافة الظاهرة i إلى الظاهرة المركزية المحتملة j، ويمكن استخدام المسافة الإقليدية أو مانهاتن. للمزيد: (Grekousis:2020, P.153).

(١١) المسافة المعيارية Standard Distance: ويتم حسابها كالتالي: $SD = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{X})^2}{n} + \frac{\sum_{i=1}^{n}(y_i - \bar{Y})^2}{n}}$ حيث إن:

N العدد الإجمالي للظاهرات المكانية "النزاعات المسلحة"، yi، xi إحداثيات الظاهرة المكانية الأولى، في حين تعبر $\bar{X}, \bar{Y}$ عن إحداثيات المركز المتوسط. للمزيد: (Grekousis:2020, P.154).

(١٢) القطع الناقص المعياري Standard Deviational Ellipse : يتم حسابه من خلال المعادلة: $SD_x = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{X})^2}{n}}$ ، حيث إن n العدد الإجمالي للظاهرات المكانية "النزاعات المسلحة"، Yi، xi إحداثيات الظاهرة المكانية الأولى، في حين تعبر $\bar{X}, \bar{Y}$ إحداثيات المركز المتوسط. للمزيد: (Grekousis:2020, P.156)

(١٣) صلة الجوار "الجار الأقرب" Average Nearest Neighbor: يتم الحصول عليه من خلال المعادلة R=2dXn/A، حيث إن: d= معدل المسافة الفاصلة بين النقاط "المسافة الحقيقية"، والمعدل هو جمع المسافات بين النقاط وقسمتها على عدد القراءات "القياسات"، n= عدد نقط مواقع الخدمات، A= مساحة منطقة البحث. وتتراوح قيمة صلة الجوار بين ٠ – ٢.١٥، فإذا كانت القيمة =٠ فإن هذا يعني قمة التركز، وإذا كانت القيمة =٢.١٥ فهذا يعني قمة التباعد والانتشار. للمزيد: (O 'Sullivan & Unwin;2010, P.142)

(١٤) تحليل كيرنل Kernel Density: يستخدم لمعرفة كثافة ظاهرة معينة بحيث تأخذ النقاط القريبة من مركز الظاهرة قيمة أعلى من تلك النقاط البعيدة، وتتناقص بالابتعاد عنه، بحيث تظهر نتائج التحليل على شكل حلقات بيضاوية تعكس الكثافة الناتجة حول مركز الظاهرة واتجاهها، وذلك من خلال المعادلة $SearchRadius = 0.9 * \min\left(SD, \sqrt{\frac{1}{\ln(2)}} * D_m\right) * n^{-0.2}$ حيث إن: SD= المسافة الفعلية بين الظاهرات، Dm= المتوسط الحسابي للمسافات بين الظاهرات، N= عدد الظاهرات محل الدراسة. للمزيد: (Oyana & Margai: 2015, p. 167)

(١٥) التحليل العنقودي للمسافات المتعددة Multi-Distance Spatial Cluster Analysis (Ripley's K Function): ويتم الحصول عليها من خلال المعادلة التالية: $K(d) = \frac{a}{n^2}\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1,j\neq i}^{n}\frac{I_d(d_{ij})}{w_{ij}}$ حيث إن: d قيمة مسافة تدريجية يحدها المستخدم، dij هي المسافة بين حدث i وحدث j مجاور، وn هو العدد الإجمالي للأحداث، في حين تعبر a عن مساحة المنطقة التي تحتوي على جميع الظاهرات، j، wi وهي الأوزان التي يتم حسابها غالبًا على أنها نسبة محيط دائرة نصف قطرها d حول الحدث المستهدف. للمزيد: (Oyana & Margai: 2015, p. 163)

(١٦) دليل موران (Moan's I) : ويتم الحصول عليه من خلال المعادلة التالية: $I = \frac{n}{\sum_i^n\sum_j^n w_{ij}} \frac{\sum_i^n\sum_j^n w_{ij}(x_i-\bar{x})(x_j-\bar{x})}{\sum_i^n(x_i-\bar{x})^2}$ حيث إن: n عدد الظاهرات المكانية "النزاعات المسلحة"، xi قيمة الظاهرات، xj قيمة الصفات المميزة j، $\bar{X}$ صفات المتغيرات، j، Wi الوزن المكاني بين الظاهرتين i وj، في حين تعبر $\sum_i^n\sum_j^n w_{ij}$ تجميع كل الأوزان المكانية. للمزيد (O'Sullivan & Unwin: 2010 p. 206).

(١٧) قرينة التجميع العالي/المنخفض (High/Low Getis-Ord General G) Clustering: ويتم الحصول عليها من خلال المعادلة التالية: $G(d) = \frac{\sum_i^n\sum_j^n w_{ij}(d)x_ix_j}{\sum_i^n\sum_j^n x_ix_j}, \forall j \neq i$ حيث إن: n هي العدد الإجمالي للظاهرات "النزاعات المسلحة"، xi القيمة الوصفية للظاهرة i، xj القيمة الوصفية للظاهرة j، d المسافة التي تقع بها جميع الظاهرات "xi,Xj"، Wij الوزن المكاني بين الظاهرتين i و j، $\forall j \neq i$ الصفات غير المتماثلة لكل من i و j. للمزيد (Grekousis:2020, P.217).

(١٨) التحليل العنقودي والانعزالي Cluster and Outlier Analysis (Anselin Local Moran's I): يتم الحصول عليه من خلال المعادلة

التالية: $I_i = \frac{x_i - \bar{X}}{m_2} \sum_j w_{ij}(x_j - \bar{X})$ ، $m_2 = \frac{\sum_i (x_j - \bar{X})^2}{n}$ حيث إن: **n** العدد الإجمالي للظاهرات المكانية "النزاعات المسلحة"، **xi** القيمة الوصفية للظاهرة **i**، **xj** القيمة الوصفية للظاهرة **j**، $\bar{X}$ المتوسط الحسابي للقيم الوصفية، **Wi, j** الوزن المكاني بين الظاهرتين **i**، **j**، **m2** قيمة ثابتة لجميع المواقع. للمزيد: **(Grekousis:2020, PP.222-223).**

(١٩) تحليل النقاط الساخنة **Hot Spot Analysis (Getis-Ord Gi*)**: ويتم الحصول عليه من خلال المعادلة التالية: $G_i^*(d) = \frac{\sum_j w_{ij}(d) x_j}{\sum_{i=1}^{n} x_j}$ حيث إن: **d** النطاق المقدر للارتباط الذاتي المكاني المرصود، $\sum_j w_{ij}(d)$ مجموع أوزان **j 6¼** ضمن المسافة **d**، **n** العدد الإجمالي للظاهرات المدروسة "النزاعات المسلحة"، في حين تعبر **xj** القيمة الوصفية للظاهرة **j**. للمزيد: **(O'Sullivan & Unwin: 2010, p. 219)**

(٢٠) تتمثل مؤشرات شدة النزاع المسلح **CSI** في أربعة متغيرات: هي:

– الموت (معدل الوفيات): يتم تجميع جميع الوفيات الناجمة عن النزاعات المسلحة لتحديد المعدل المتوسط.

– الخطر (العنف ضد المدنيين): يتم تجميع عدد النزاعات العنيفة التي تستهدف المدنيين، وتوحيدها حسب عدد السكان "النزاعات لكل ١٠٠ ألف شخص"، ويمكن أن يختلف المعدل النسبي للعنف ضد المدنيين في النزاعات حسب الدولة أو المجموعة أو الموقع، وتستهدف بعض الجماعات المسلحة المدنيين أكثر من غيرها، وعادة ما تكون هذه المجموعات أضعف ولكنها أنشط في استهداف المدنيين مما يتسبب في ضرر كبير ومباشر ضد المدنيين.

– الانتشار (انتشار النزاع على المستوى المحلي): تقييم التوزيع الجغرافي للنزاع، ويتم تحديد متوسط عدد النزاعات الأسبوعية "المرتفع" على أنه ١.٥ حدث "نزاع" في الأسبوع، ويمكن تقدير النطاق الجغرافي للنزاعات التي تؤثر على الدولة وانتشارها من خلال مدى انتشار تلك النزاعات داخل الدولة، وعدد التقسيمات الإدارية التي تتعرض للعنف.

– التجزئة (عدد الجماعات المنظمة العنيفة من غير الدول): تعداد جميع الميليشيات المتمردة والسياسية النشطة المسلحة والمنظمة لكل دولة "باستثناء الميليشيات الموالية للحكومة"، ويتم احتساب ميليشيا مجتمعية واحدة كحد أقصى لكل وحدة إدارية، ويشير تجزئة بيئة النزاع إلى عدد من التهديدات التي تسبب ضررًا للمجتمعات ومؤسسات الدولة، كما يشير إلى عدد الدوافع السياسية المتميزة والفرص المتاحة لتشكيل جماعة مسلحة، ويشير إلى نزاعات متعددة متداخلة يصعب حلها في وقت واحد. للمزيد:

ALCED Conflict Severity Index (2023) Anew Measure of The Complexities of Conflict.- Available at: https://acleddata.com/conflict-severity-index/#1674134846422-4d2b3576-4bbb

(٢١) مؤشر الإبادة الجماعية: يمكن الحصول عليه من خلال الصيغة الكاملة للمؤشر على النحو التالي **(MRG:2021, P.16)**:

(A / 2) + (Bx1.25) + (Cx2) + (Dx10) + (E + F) / 6 + (G + H + I) / - 1 + (Jx0.625)

(٢٢) مؤشر السلام العالمي **"GPI" Global Peace Index**: يصدر التقرير عن معهد الاقتصاد والسلم **IEP** ومقره مدينة سيدني باستراليا، ويغطي المؤشر ١٦٣ دولة تضم ٩٩.٧٪ من سكان العالم مستخدمًا ٢٣ مؤشرًا نوعيًا وكميًا، ويقيس حالة السلام عبر ثلاثة مجالات: مستوى الأمان والأمن المجتمعيين، ومدى الصراع المحلي والدولي الجاري، ودرجة التسليح.

(٢٣) مؤشر الجوع العالمي**Global Hunger Index** : مؤشر يستخدم لوصف حالة الجوع في العالم، ونشرت نتائجه لأول مرة عام ٢٠٠٦م من قبل المعهد العالي لبحوث السياسات الغذائية، ومقره دبلن بدولة إيرلندا.

المصادر والمراجع

1) **Aalen, L. (2002).** Ethnic federalism in a dominant party state: The Ethiopian experience 1991–2000**.-** Bergen: ` Institute
2) **Abbink, G. J.** (2006). Ethnicity and conflict generation in Ethiopia: Some problems and prospects of ethno-regional federalism. Journal of Contemporary African Studies, 24 (3).
3) **——————— (2021**). The Ethiopia conflict in international relations and global media discourse. E-International Relations, (5), 6. Retrieved from https://hdl.handle.net/1887/3263724
4) **ACAPS (2022)**. Ethiopia: Understanding Humanitarian Concerns Across the Country. – available at: www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20220124_acaps_thematic_report_ethiopia_understanding_humanitarian_conce rns_across_the_country.pdf
5) **ACLED (2023).** Data Export Tool. – available at: https://acleddata.com/data-export-tool
6) **ACLED (2023_a).** Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED) Codebook. – available at: https://acleddata.com/knowledge-base/codebook/
7) **ACLED (2023_b).** Conflict Severity Index, A new Measure of The Complexities of Conflict.- Available at: https://acleddata.com/conflict-severity-index/#1674134846422-4d2b3576-4bbb
8) **Admassu, M.D. (2019).** Causes of Ethnic Conflict in Ethiopia and its Effect of Development: The Case of Amhara and Gumuz Communities. - Journal of Sustainable

Development in Africa. –Vol. 21, No. – Pennsylvania: Clarion University of Pennsylvania.

9) **Bahru, Z. (2002).** A history of modern Ethiopia: 1855–1991**. - Addis Ababa: Addis Ababa University Press**

10) **Bekele, B. R (2020)**. Ethio-Eritrea Rapprochement and Its Implications for the Horn of Africa's Peace and Security. – MA Program in International Relations. – Addis Ababa University: College of Social Science, Department of Political Science and International Relation.

11) **Belay et al., (2020).** Ethiopia conflict insight. – Peace and Security Report, Vol.1. - Addis Ababa University: Institute for Peace and Security Studies.

12) **Blanchard, L.P.(2021).** Ethiopia's Transition and the Tigray Conflict. – USA: Congressional Research Service. - R46905, Version 1, New.

13) **CIA (2022)**. The World Fact Book, Ethiopia. - available at: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/ethiopia/summaries

14) **ClimateLinks. (2022).** Ethiopia Climate Change Fact Sheet. – available at: https://www.climatelinks.org/resources/ethiopia-climate-change-fact-sheet

١٥) **CPI. (2023).** Corruption Perceptions Index. – available at: https://transparencu=y.org/en/cpi/2022

16) **Crisis Alert (2020).** Ethiopia's Clash with Tigray: Getting to a Ceasefire and National Dialogue. Belgium: International Crisis Group.

17) **Dessalegon, B. Afesha, N. (September 2019)**. The Quest for Identity and Self-Determination in the SNNP Region of Ethiopia. – Mizan Law Review, Vol 13, No 1. – Addis Ababa: St. Mary's University.

18) **Dorfman, R.(1979).**A Formula for the Gini Coefficient. The Review of Economics and Statistics, vol. 61, no. 1
19) **EPO (2023).** Ethiopia Peace Observatory, Afar Region. – available at: https://epo.acleddata.com/afar/
20) **ESS (2022)**. Ethiopian Statistical Services. – available at: https://www.statsethiopia.gov.et/
21) **Ethnic and Culture Diversity index**, ChartBin.com (viewed 15 th July 2023).- available at: http://chartbin.com/view/41545
22) **Ezega (2020)**. Fano Will Not Lay Down Arms If Demands Are Not Met: Chairman. – available at:https://www.ezega.com/News/NewsDetails/7856/Fano-Will-Not-Lay-Down-Arms-If-Demands-Are-Not-Met-Chairman
23) **FEWS (2023).** Net the Famine Early Warning Systems Network, Ethiopia. – available at: https://fews.net/east-africa/ethiopia
24) **FSI (2023)** Fragile States Index Annual Report 2022. – **Washington: Fund for Peace.**
25) **Geda, A. (2004).** Does Conflict Explains Ethiopia's Backwardness? Yes! and Significantly. - Paper presented at Making Peace Work Conference at WIDER, Helsinki, Finland.
26) **Gedamu, Y. (2019).** Ethiopia's new party is welcome news, but faces big hurdle. - available at: https://theconversation.com/ethiopias-new-party-is-welcome-news-but-faces-big-hurdles-128551
27) **GFP (2023)**. 2023 Ethiopia Military Strength. – Global Fire Power Index. – available at: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=ethiopia

28) **GHI (2022)**. Global Hunger Index, Food Systems Transformation and Local Governance. – available at: https://www.globalhungerindex.org/pdf/en/2022.pdf

29) **GPI (2022).** Measuring Peace in a Complex World, Institute for Economics & Peace. Global Peace Index. - Sydney, June 2022. Available at: http://visionofhumanity.org/resources

30) **Grandi, F.(2021). Remarks by the UN High Commissioner for Refugees Filippo Grandi at the press conference in Addis Ababa, UNHCR, available at:** https://www.unhcr.org/news/news-releases/remarks-un-high-commissioner-refugees-filippo-grandi-press-conference-addis

31) **Grekousis, G. (2020).** Spatial Analysis: Methods and Practice, Describe, Explore, Explain through GIS. - Cambridge University Press.

32) **GTI (2023).** Global Terrorism Index 2023: Measuring the Impact of Terrorism, Institute for Economics & Peace Sydney, March 2023. Available from: http://visionofhumanity.org/resources

33) **Gudina, M (2004)**. The State, Competing Ethnic Nationalisms and Democratization in Ethiopia. - African Journal of Political Science, Vol.9, No. 1.

34) **Habibi, N (2017)**. Conflict in Ethiopia: The Impact of Precipitation and Its Transmission Mechanism. - Households in Conflict Network. - The Institute of Development Studies - at the University of Sussex, Falmer, Brighton.

35) **Hagmann, T. (2014)**. Talking Peace in the Ogaden The search for an end to conflict in the Somali Regional State in Ethiopia. – Nairobi Forum: The Rift Valley Institute, 88P.

36) **Haining, R. (2004)**. Spatial Data Analysis: Theory and Practice. - Cambridge University Press.

37) **Harris, C.D. (1967).** Functional Classification of Cities in The United State. – in Mayer, H.M & Kohn, C.F, eds: Reading in Urban Geography. – central Book Depot. – Allahabad.

38) https://public.opendatasoft.com/explore/embed/dataset/world-administrative-boundaries/map/?refine.continent=Africa&dataChart

39) **Ibrahim, B.A (1998).** The Ethnic Map of Ethiopia. - Journal of African Studies, No 19. - International University of Africa: Center for African Research and Studies.

40) **IDMC (2020).** Internal Displacement Monitoring Centre, GLOBAL REPORT ON INTERNAL DISPLACEMENT: GRID 2020.

41) **IOM (2022).** Global Data Institute Displacement Tracking Matrix. - available at: https://dtm.iom.int/

42) **Jones, C.B. (1997)**. Geographical Information Systems and Computer Cartography. – Harlow: Longman.

43) **Lancaster, R. (2012). Federalism and civil conflict: The missing link? M.A. thesis. University of North Texas.**

44) Lee, J., & Wong, D. W. (2001). Statistical Analysis with ArcView GIS. John Wiley & Sons. **ISDC (2016)**. The Relationship between Food Security and Violent Conflict, Report to FAO. – Berlin: Germany

45) Linneman, T. J. (2011). Social Statistics: The Basics and Beyond. Routledge.

46) **Luc, G. et.al. (2015)**. GROW^{up} - Geographical Research On War, Unified Platform. ETH Zurich. http://growup.ethz.ch/

47) **Markakis, J (2003)**. Anatomy of a Conflict: Afar & Ise Ethiopia. - Review of African Political Economy, Vol. 30, No. 97, The Horn of Conflict, Taylor & Francis, Ltd.

48) **Meseret, E (2018).** Ethiopia arrests former president of the Somali region. – available at: https://apnews.com/article/fc6efa7a05124abba9da9f316e23fe49

49) **Mitchell. A. (2005).** The Esri Guide to GIS Analysis, Vol. 2, Spatial Measurement and Statistics, California: ESRI press, pp. 93-100.

50) **MRG (2021)**. Peoples Under Threat 2021. - available at https://minorityrights.org/wp-content/uploads/2021/12/MRG_Brief_PUT2021_asA4Spreads.pdf

51) **MRG (2023)**. Minorities and indigenous peoples in Ethiopia. - available at: https://minorityrights.org/country/ethiopia/

52) **Muir, R. (1984).** Modern Political Geography. – London: Macmillan Publishers Ltd.

53) **Mulugeta, K. (2014).** The Role of Regional Powers in the Field of Peace and Security, The Case of Ethiopia.- Friedrich Ebertstifung, - available at: https://www.fes.de

54) O'Sullivan, D., & Unwin, D. (2010). Geographic Information Analysis (2nd edn.). John Wiley & Sons.

55) **OCHA (2021) Ethiopia: Northern Ethiopia Access Snapshot**, 13 December 2021.- available at: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ocha_ethiopia_211210_access_snapshot_northern_november_2021.pdf

56) **OHCHR and EHRC (2021)**. Joint Investigation into Alleged Violations of International Human Rights, Humanitarian and Refugee Law Committed by all Parties to the Conflict in the Tigray Region of the Federal Democratic Republic of Ethiopia. – available at: ww.ecoi.net/en/file/local/2063259/OHCHR-EHRC-Tigray-Report.pdf

57) **OLF (2023).** Oromo Liberation Front. – available at: http://oromoliberationfront.org/english/mission/

58) **Oyana, T. J., & Margai, F. (2015).** Spatial Analysis: Statistics, Visualization, and Computational Methods. **CRC Press.**

59) **Raleigh, C. (2023).** Multiple Complications Threaten to Result in a Dangerous Re-escalation. – available at: https://acleddata.com/10-conflicts-to-worry-about-in-2022/ethiopia/mid-year-update/#1644921169748-ca58a54a-3d26e6b6-a87c

60) **Rustad, et.al. (2011)**. All conflict is local: Modeling subnational variation in civil conflict risk. Conflict Management and Peace Science 28(1).

61) **Sanford L. et.al (1978).** "Nearest Neighbor Analysis: Inferring Behavioral Processes from Spatial Patterns", in NA - Advances in Consumer Research Volume 05, eds. Kent Hunt, Ann Abor, MI: Association for Consumer Research.

62) **Siyum, B. A. (2021). Underlying Causes of Conflict in Ethiopia: Historical, Political, and Institutional? – in: World Conference on Social Sciences Studies 15-17 October 2021, Budapest, Hungary.**

63) **Smails, A.K. (1944).** The Urban Hierarchy in England and Wales, Geography, Vol. XXTX, P. 41.

64) **Taye, B. A. (2017)**. Ethnic federalism and conflict in Ethiopia. - African Journal on Conflict Resolution, Vol.17, No.2. – AJOL.

65) **Ullendrof, E. (1973)**. The Ethiopians: An Introduction to Country and People. – Oxford: Oxford University.

66) **UN (2022).** United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division 2022. World Population Prospects 2022, Online Edition.

67) **UNFPA (December 2008)**. Summary and Statistical Report of the 2007 Population and Housing Census Results. – Addis Ababa.

68) **UNHCR (2021).** Protection Brief. – Ethiopia: Tigray Region. – available at: https://reliefweb.int/report/ethiopia/unhcr-protection-brief-ethiopia-tigray-region-july-2021

69) **UNICEF (2019).** Education for pastoralist children. – available at: https://www.unicef.org/ethiopia/media/1151/file/Pastoralist%20Education%20Advocacy%20brief%20.pdf

70) **Vogt, M. et. Al. (2015)**. Integrating Data on Ethnicity, Geography, and Conflict: The Ethnic Power Relations Data Set Family." Journal of Conflict Resolution 59(7): 1327–42.

71) **Weldegebriel, Z. & Samuel, S. (2019).** Does Federalism Reduce Ethnic Conflict? Evidence from the Ethiopian Experience. - Ethiopian Journal of the Social Sciences and Humanities(EJOSSAH). – Vol. XIV, No.1.

72) **WFP (2023).** World Food Programme, Ethiopia Emergency. – available at: https://www.wfp.org/emergencies/ethiopia-emergency

73) **World Bank (2023)**. available at: https://data.worldbank.org/

74) **Xinhua (2018)**. Ethiopian government warns it may use force to disarm OLF. – available at: http://www.xinhuanet.com/english/africa/2018-10/11/c_137523896.htm

75) **Yusuf, S (2019).** Drivers of ethnic conflict in contemporary Ethiopia. – ISS: Institute for Security Studies, 46P.

Spatial analysis of armed conflicts in Ethiopia in the period 1997-2022 AD: a study in political geography using geographic information systems

Abstract:

Armed conflicts have flared up inside the Ethiopian state since its inception until now, and the causes of these conflicts are multiple. The current study seeks to identify the reality of the spatial analysis of armed conflicts in the Ethiopian state in the period 1997-2022 AD and their geographical distribution patterns using geographic information systems technology, dealing with the statistical analysis of those conflicts and their concentration locational, as well as measuring their geographical distributions represented in the analyzes of each of Mean Center ,Central Feature , standard distance, directional distribution analysis, and then the analyzes of the geographical patterns of those armed conflicts such as Average Nearest Neighbor, Kernel density, Spatial Autocorrelation (Moran's I), High/low Clustering (Getis-Ord General G), hot spots Analysis, as well as an attempt to identify the geographical causes of the armed conflict from the point of view of Political Geography, the actors in that conflict and its repercussions on the Ethiopian state and its geographical neighbors, which lead the state to its collapse and restrict it from performing its assigned functions.

The study methodology is based mainly on the analytical descriptive approach. Depending on the available data and information, in addition to following the quantitative and cartographic method based on geographic information systems technology using spatial analysis methods, which produced a

variety of maps and graphic shapes that help display and display the research results.

The study concluded that the armed conflicts in the Ethiopian state have become a legacy, and the transfer of power takes place only in conjunction with those armed conflicts, and that the pattern of spatial distribution of armed conflicts according to the results of spatial analyzes is the clustered pattern, which made the state suffer from political instability, and led to its inability On the performance of its functions and vulnerability to collapse and division, and this is confirmed by the state hierarchy on the Global Terrorism Index (GTI), the Minority Rights Groups (MRG), Conflict Severity Index (CSI), Global Peace Index (GPI) and others.

Keywords: Ethiopia - armed conflicts - spatial analysis - political geography - geographic information systems